دراسة التجمعات السكانية والاحتياجات التطويرية
في محافظة بيت لحم

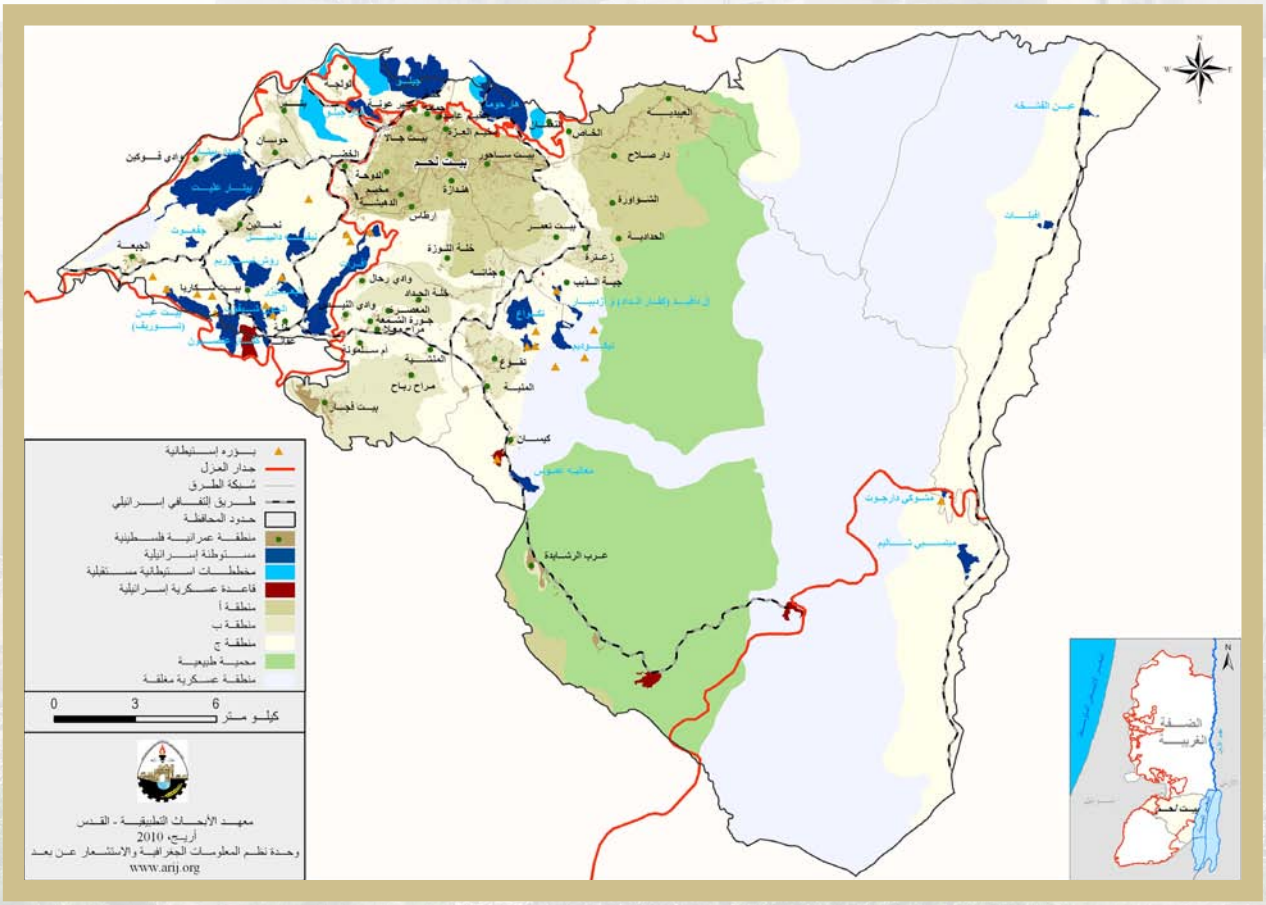

إعداد

معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أَريج)

بتمويل من

التعاون الاسباني

برنامج أزاهار

٢٠١٠

دراسة التجمعات السكانية والاحتياجات التطويرية
في محافظة بيت لحم

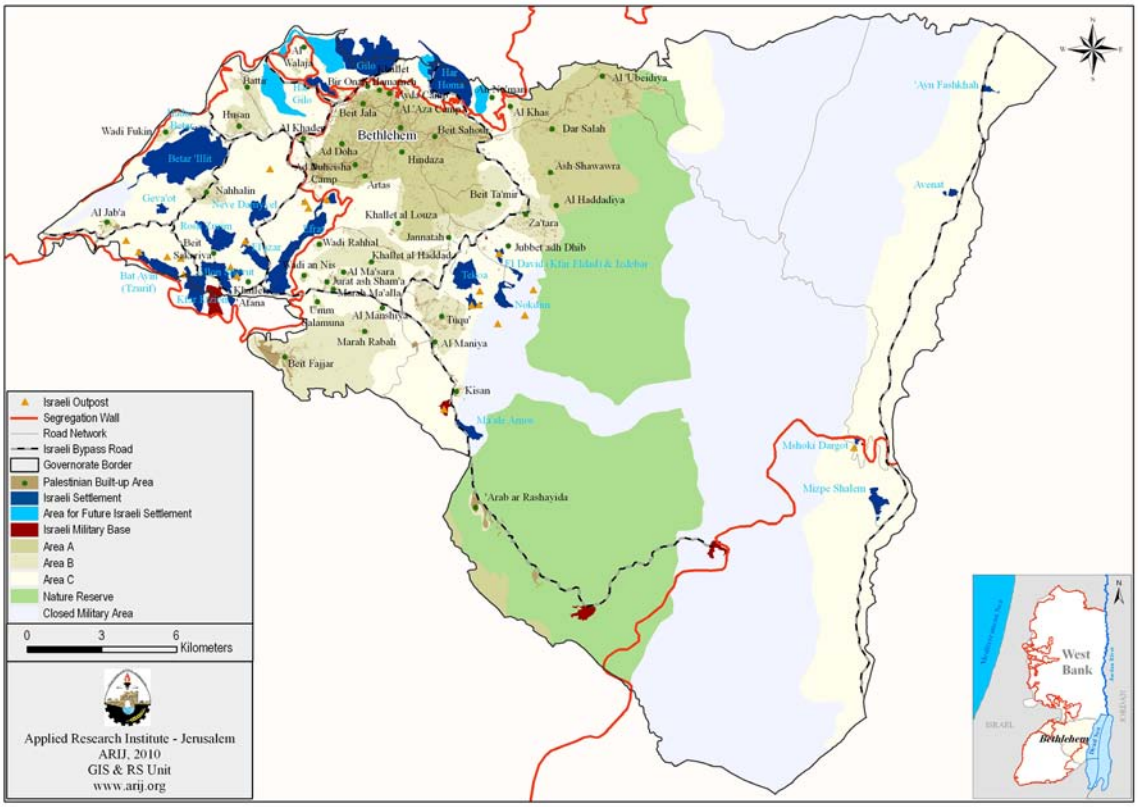

يرحب المعهد بأية ملاحظات أو إقتراحات حول المعلومات والبيانات المنشورة في هذا الكتاب. كما
أن حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة لمعهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)
إن هذا الكتاب وغيره من بيانات حول تجمعات محافظة بيت لحم متوفرة على موقع المشروع
الاليكتروني التالي:

http://vprofile.arij.org/bethlehem

وعلى موقع معهد أريج الاليكترني التالي:

http://www.arij.org

معهد الأبحاث التطبيقية ـ القدس (أَريج)

٢٠١٠

شكر وعرفان

يتقدم معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) بالشكر والتقدير من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) لتمويلها هذا المشروع من خلال برنامج أزاهار(AZAHAR).

كما يتقدم المعهد بالشكر الجزيل إلى المسؤولين الفلسطينيين في الوزارات، والبلديات، ومجالس الخدمات المشتركة، واللجان والمجالس القروية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والمؤسسات المجتمعية والأهلية لما قدموه من مساعدة وتعاون مع فريق البحث خلال عملية جمع البيانات.

المحرّرون

جاد اسحق

نادر هريمات

المساهمون

إياد خليفة

فلورا القسيس

محمد السليمية

روبينا غطاس

جين هلال

سهيل خليلية

جولييت بنورة

إيليا خليلية

إيناس بنورة

نادين ساحوري

محمد أبو عامرية

بشر قسيس

قائمة المحتويات

الجزء الأول: المقدمة	٤
١,١. وصف المشروع وأهدافه	٥
٢,١. أنشطة المشروع	٥
١,٢,١. جمع المعلومات	٥
٢,٢,١. تحليل المعلومات	٧
٣,٢,١. ورشات عمل التقييم السريع بالمشاركة	٧
٤,٢,١. قاعدة البيانات على شبكة الانترنت	٩
الجزء الثاني: الموقع الجغرافي، الخصائص الطبيعية والوضع الاجتماعي والاقتصادي في محافظة بيت لحم	١٠
١,٢. الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية	١١
٢,٢. السكان	١٤
٣,٢. القوى العاملة	١٥
٤,٢. قطاع التعليم	١٦
٥,٢. قطاع الصحة	١٧
٦,٢. الفقر وانعدام الأمن الغذائي	١٩
الجزء الثالث: الواقع الزراعي والبيئي في محافظة بيت لحم	٢٤
١,٣. استعمالات الأراضي والغطاء النباتي في محافظة بيت لحم	٢٥
٢,٣. الإنتاج الزراعي	٢٦
١,٢,٣. الإنتاج النباتي	٢٧
٢,٢,٣. إنتاج الثروة الحيوانية	٣٠
٣,٣. الثروة الحرجية	٣٢
٤,٣. المصادر المائية	٣٣
٥,٣. المياه العادمة	٣٥
٦,٣. النفايات الصلبة	٣٦
الجزء الرابع: الوضع الجيو- سياسي في محافظة بيت لحم	٣٨
١,٤. خلفية تاريخية لتغيير الحدود في محافظة بيت لحم	٣٩
٢,٤. الوضع الجيوسياسي في محافظة بيت لحم في إطار اتفاقيات أوسلو	٤٢
٣,٤. ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٤٤
٤,٤. بداية ونشأة الاستيطان في محافظة بيت لحم	٤٥
٥,٤. محافظة بيت لحم وخطة العزل العنصرية	٥٣
٦,٤. الحواجز العسكرية الإسرائيلية والطرق الالتفافية في محافظة بيت لحم	٦٠
٧,٤. الخاتمة	٦٦
الجزء الخامس: تقييم الاحتياجات العامة لمحافظة بيت لحم	٦٨
١,٥. الاحتياجات التطويرية لمحافظة بيت لحم	٦٩
٢,٥. نتائج التقييم السريع بالمشاركة	٧٠
الجزء السادس: مشاريع التنمية الزراعية والبيئية المقترحة لمحافظة بيت لحم	٧٢
١,٦. مقترح مشروع إنشاء آبار لجمع مياه الأمطار للأغراض الزراعية والمنزلية	٧٣
٢,٦. مقترح مشروع تأهيل الينابيع الزراعية والآبار الرومانية	٧٥
٣,٦. مقترح مشروع استصلاح وتأهيل الأراضي الزراعية	٧٨
٤,٦. مقترح مشروع دعم وتحسين إنتاج المحاصيل الحقلية والعلفية	٨٠
٥,٦. مقترح مشروع دعم وتحسين قطاع الإنتاج الحيواني	٨٢
٦,٦. مقترح مشروع معالجة المياه العادمة المنزلية وإعادة إستخدامها	٨٤
٧,٦. مقترح مشروع معالجة المياه في وادي سيف – بيت فجار وإعادة استخدامها	٨٦
٨,٦. مقترح مشروع معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها شمالي مدينة بيت ساحور	٨٨
المراجع	٩١

الجزء الأول:
المقدمة

يحتوي هذا الكتاب على معلومات شاملة عن التجمعات السكانية في محافظة بيت لحم والتي جاءت نتيجة لدراسة شاملة لجميع التجمعات السكانية في المحافظة، بهدف توثيق الأوضاع المعيشية في والمصادر الطبيعية في المحافظة، وإعداد الخطط التنموية للمساعدة في تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، والذي تم من خلال تنفيذ مشروع "دراسة التجمعات السكانية وتقييم الاحتياجات التطويرية حسب برنامج أزاهار الاسباني" الذي ينفذه معهد الأبحاث التطبيقية– القدس (أريج)، والممول من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)، وبرنامج أزاهار الاسباني (AZAHAR).

١,١. وصف المشروع وأهدافه

يهدف المشروع إلى دراسة وتحليل وتوثيق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والموارد الطبيعية، البيئية، والقيود المفروضة، وتقييم الاحتياجات لتنمية المناطق الريفية والمهمشة في محافظة بيت لحم. إضافة إلى ذلك، إعداد استراتيجيات وبرامج وأنشطة تنموية، للتخفيف من أثر الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السيئة وغير المستقرة، مع التركيز على المواضيع المتعلقة بالمياه، والبيئة، والزراعة.

١,٢. أنشطة المشروع:

١,٢,١. جمع المعلومات:

يوجد تقسيمان إداريان مختلفان للتجمعات السكانية في فلسطين: الأول وضعه البريطانيون خلال فترة الانتداب البريطاني لفلسطين، والثاني وضعته السلطات الإسرائيلية زمن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ومن ناحيتها فقد اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية تصنيفا ثالثا للمناطق السكانية منذ العام ٢٠٠٤. وقد تطوير هذا التقسيم الإداري للتجمعات الفلسطينية كل من وزارة التخطيط، وزارة الحكم المحلي، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ولجنة الانتخابات المركزية، لأنها تتناسب أكثر مع الواقع الفلسطيني.

بشكل عام تحتوي محافظة بيت لحم على ٧٣ منطقة عمرانية، لكن ووفقا للتقسيم الإداري الفلسطيني المعتمد، بحيث قسمت محافظة بيت لحم إلى ٤٥ تجمع. وهذه التجمعات قسمت إلى ٤٠ تجمع رئيسي ذات مستويات مختلفة من الإدارة المحلية ومن ثم تم قسمت هذه الوحدات الإدارية إلى أربعة مناطق مجالس محلية، وهي: مجلس الخدمات المشترك للريف الشرقي، ومجلس الخدمات المشترك للريف الغربي والجنوبي، والمجلس المشترك الأوسط للخدمات والتخطيط والتطوير (ويحتوي على المدن الرئيسة ومخيمات اللاجئين. الجدول رقم ١ يعرض مجموعة الحدود الإدارية (انظر أيضا الخريطة رقم ١).

جدول ١: التجمعات الرئيسة لمحافظة بيت لحم وفقا للمجالس المحلية المشتركة[١]

الرقم	مجلس الخدمات المشترك للريف الشرقي	الرقم	مجلس الخدمات المشترك للريف الغربي والجنوبي	الرقم	المجلس المشترك المركزي للخدمات والتخطيط والتطوير
١	عرب الرشايدة	١٥	الجبعة	٣٤	مدينة الدوحة
٢	العبيدية	١٦	الخضر	٣٥	مدينة بيت جالا
٣	الخاص والنعمان	١٧	الولجة	٣٦	مدينة بيت ساحور
٤	المنية	١٨	بتير	٣٧	مدينة بيت لحم
٥	الشواورة	١٩	بيت سكاريا	٣٨	مخيم الدهيشة

١ تم اعتبار بعض التجمعات كبئر عونة وخلة الحمامة ضمن تجمع بيت جالا والحدادية ضمن تجمع الشواورة وخلة عفانة ضمن بيت سكاريا. بلغ مجموع أعداد سكان هذه التجمعات في العام ٢٠٠٧ إلى ٢١٤١ شخص.

الرقم	مجلس الخدمات المشترك للريف الشرقي	الرقم	مجلس الخدمات المشترك للريف الغربي والجنوبي	الرقم	المجلس المشترك المركزي للخدمات والتخطيط والتطوير
٦	بيت تعمر	٢٠	حوسان	٣٩	مخيم العزة
٧	دار صلاح	٢١	نحالين	٤٠	مخيم عايدة
٨	هندازة	٢٢	وادي فوكين		
٩	جناتة	٢٣	المعصرة		
١٠	جبة الذيب	٢٤	المنشية		
١١	كيسان	٢٥	أرطاس		
١٢	خلة اللوزة	٢٦	بيت فجار		
١٣	تقوع	٢٧	جورة الشمعة		
١٤	زعترة	٢٨	خلة الحداد		
		٢٩	مراح معلا		
		٣٠	مراح رباح		
		٣١	أم سلمونة		
		٣٢	وادي النيص		
		٣٣	وادي رحال		

خريطة ١: الحدود الإدارية للتجمعات الرئيسية في محافظة بيت لحم

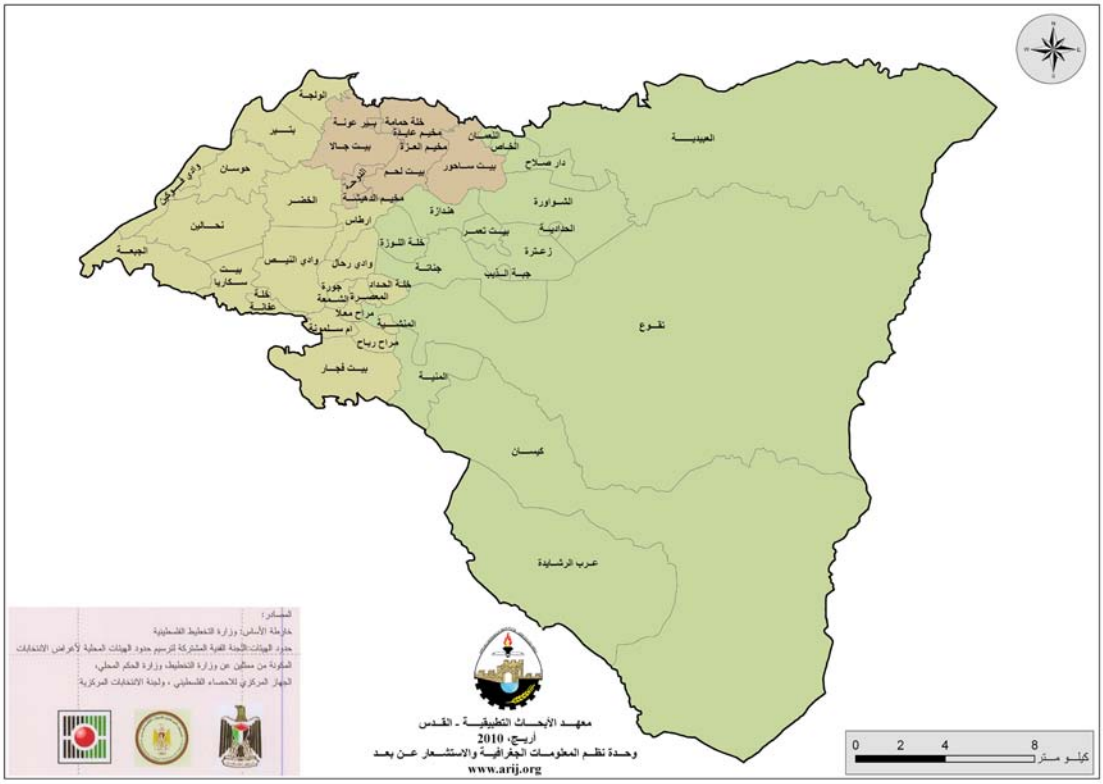

٢,٢,١. تحليل المعلومات:

تم تعبئة استبيان خاص بالتجمعات السكانية، لكل تجمع سكاني في محافظة بيت لحم بمساعدة الإدارات المحلية الرسمية، بحيث تضمن البيانات التالية: السكان، التاريخ، التعليم، الاقتصاد، الموارد الطبيعية، الزراعة، البنية التحتية، والمؤسسات الخدماتية، إضافة إلى الاحتياجات التطويرية.

كافة البيانات الواردة في الاستبيان، إضافة إلى البيانات الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة الزراعة، ووزارة التربية والتعليم العالي، تم تحليلها وجمعها في ملف خاص لكل تجمع.

أعدت وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في أريج خرائط توضيحية لكل تجمع من خلال استخدام صور الأقمار الاصطناعية والمسح الميداني للمناطق العامة. وكل ملف منها يحتوي على ٣ خرائط؛ وهي خريطة موقع، خريطة معلومات، وخريطة استخدامات الأراضي.

تم انجاز ٤٠ ملفا تحت عنوان «دليل التجمع السكاني» (locality profile) حيث غطى جميع المواقع الرئيسة والثانوية في محافظة بيت لحم. وبالإضافة إلى ذلك، فان كل دليل يحتوي على قائمة للاحتياجات والأولويات التنموية لكل تجمع. إن جميع هذه الملفات إضافة إلى هذا الكتاب موجودة على شبكة الانترنت على العنوان التالي:

http://vprofile.arij.org/bethlehem

٣,٢,١. ورشات عمل التقييم السريع بالمشاركة:

تم عقد العديد من اللقاءات، والمقابلات، ومجموعات عمل متخصصة للمزارعين، والسلطات المحلية والمؤسسات الناشطة في المنطقة. كما تم عقد ورشات للتقييم السريع بالمشاركة، والتي تبنى على أساسها جميع خطط التنمية بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة.

الهدف من التقييم السريع بالمشاركة، هو التعرف على المشاكل والاحتياجات والحلول المقترحة المتعلقة بالقطاع الزراعي والموارد الطبيعية، من خلال إشراك ممثلي المجتمعات المحلية والمؤسسات العاملة في هذا المجال، وإتاحة الفرصة للسكان المحليين للمشاركة في التقييم، وتقديم مقترحاتهم وخططهم للحلول.

تم عقد ٤٠ ورشة عمل من التقييم السريع بالمشاركة، في كل التجمعات في محافظة بيت لحم وتم جمع وتوثيق وتحليل البيانات الناتجة؛ وبناء على النتائج وضعت العديد من الخطط والمشاريع التنموية على مستوى التجمع. كذلك تم عقد ثلاث ورش عمل على مستوى المجالس المحلية وأخرى شاملة في مقرر محافظة بيت لحم حيث تمت مراجعة الاحتياجات التطويرية التي قدمت على مستوى التجمعات وتم وضع التوصيات الخاصة على مستوى التجمعات الكبرى (المجالس) وعلى مستوى المحافظة بشكل عام. وتم إعداد ٤٠ دليل للتجمعات باللغتين العربية والانجليزية لإضافة إلى هذا الكتاب والذي يغطي محافظة بيت لحم من جميع الجوانب السكانية والاجتماعية والاقتصادية والمصادر الطبيعية واستخدام الأراضي والواقع الجيوسياسي، إضافة إلى المشاريع التطويرية وعلى مستوى المحافظة.

جدول ٢: التجمعات الرئيسية التي درست خلال المشروع مع عدد السكان، نوع التجمع، ونوع الإدارة المحلية.

التجمع الرئيسي	عدد السكان	نوع التجمع	نوع الإدارة المحلية
العبيدية	١٠٧٥٣	حضر	بلدية
بيت جالا	١١٧٥٨	حضر	بلدية
بيت لحم	٢٥٢٦٦	حضر	بلدية
بيت ساحور	١٢٣٦٧	حضر	بلدية
الدوحة	٩٧٥٣	حضر	بلدية
الخضر	٩٧٧٤	حضر	بلدية
زعترة	٦٢٨٩	حضر	بلدية
جناته	٥٤١٦	حضر	بلدية
تقوع	٨٨٨١	حضر	بلدية
بيت فجار	١١٠٠٤	حضر	بلدية
الولجة	٢٠٤١	ريف	مجلس قروي
بتير	٣٩٦٧	ريف	مجلس قروي
خلة الخاص والنعمان	٣٩٤+١٧٣	ريف	مجلس قروي
دار صلاح	٣٣٧٣	ريف	مجلس قروي
حوسان	٥٥٥١	حضر	مجلس قروي
وادي فوكين	١١٦٨	ريف	مجلس قروي
هندازة	٤٧٩٩	ريف	مجلس قروي
الشواورة	٣٧٣٧	ريف	مجلس قروي
ارطاس	٣٦٦٣	ريف	مجلس قروي
نحالين	٦٨٢٧	حضر	مجلس قروي
بيت تعمر	١٢٢٩	ريف	مجلس قروي
الجبعة	٨٩٦	ريف	مجلس قروي
وادي رحال	١٤١٩	ريف	مجلس قروي
المعصرة	٨٠٣	ريف	مجلس قروي
وادي النيص	٧٧٢	ريف	مجلس قروي
جورة الشمعة	١٤٩١	ريف	مجلس قروي
مراح معلا	٦٨٥	ريف	مجلس قروي
أم سلمونة	٩٤٥	ريف	مجلس قروي
مراح رباح	١٣٢٠	ريف	مجلس قروي
المنية	١٠١٢	ريف	مجلس قروي
عرب الرشايدة	١٤٥٣	ريف	مجلس قروي
مخيم عايدة للاجئين	٢٦٣١	مخيم	لجنة إدارة المخيم
مخيم العزة للاجئين	١٥٢٩	مخيم	لجنة إدارة المخيم
مخيم الدهيشة للاجئين	٨٧٣٦	مخيم	لجنة إدارة المخيم
خلة اللوزة	٥٧٨	ريف	لجنة مشاريع
جبة الذيب	١٦٢	ريف	لجنة مشاريع
خلة اسكاريا	١٨٥	ريف	لجنة مشاريع
خلة الحداد	٤٠٧	ريف	لجنة مشاريع
المنشية	٤٣٣	ريف	لجنة مشاريع
كيسان	٤٥٤	ريف	لجنة مشاريع

٤,٢,١. قاعدة البيانات على شبكة الإنترنت:

لقد قامت وحدة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في أريج، بإنشاء قاعدة بيانات محوسبة بالثلاث لغات العربية والانجليزية والإسبانية على شبكة الانترنت، شاملة جميع المعلومات بصورة مبسطة ومتاحة للجميع. وجميع الملفات والخرائط والمؤشرات الرئيسة لجميع التجمعات السكانية موجودة تحت العنوان الالكتروني التالي:

http://vprofile.arij.org/bethlehem/

وتوجد أيضا على موقع معهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج) التالي:

http://www.arij.org

الموقع الاليكتروني الخاص بدراسة التجمعات السكانية والاحتياجات التطويرية في محافظة بيت لحم

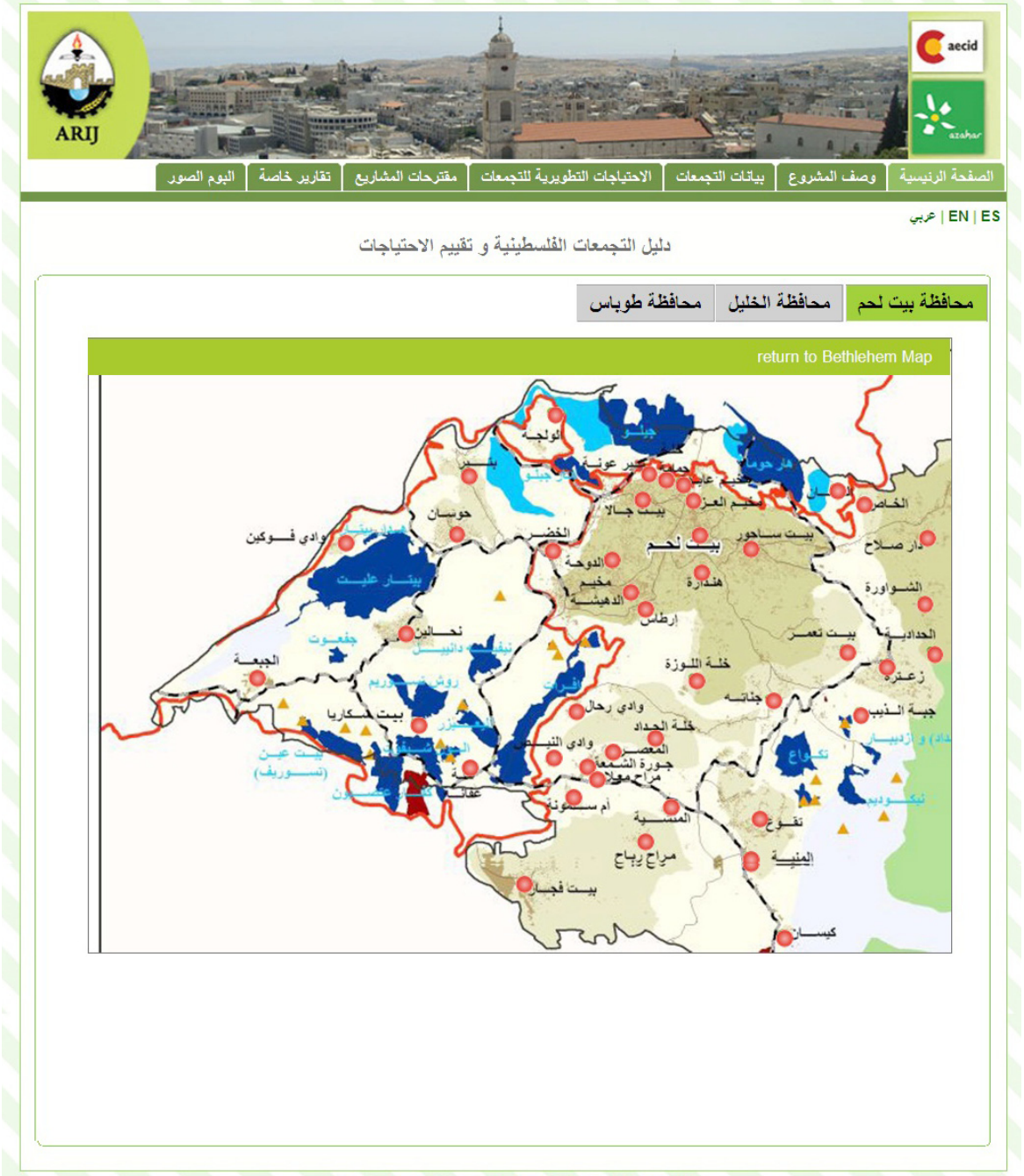

الجزء الثاني:
الموقع الجغرافي، الخصائص الطبيعية
والوضع الاجتماعي والاقتصادي في محافظة بيت لحم

١,٢. الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية

تقع محافظة بيت لحم في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية، إلى الجنوب من مدينة القدس، يحدها من الشمال محافظة القدس، ومن الجنوب والجنوب الغربي محافظة الخليل، ومن الشرق البحر الميت ومن الغرب خط الهدنة (الخط الأخضر ١٩٤٩).

تبلغ مساحة محافظة بيت لحم ٦٥٩١١١ دونم (٦٥٩,١) كم٢ ، وبحسب طبيعة استعمالات الأراضي في المحافظة، فان هذه المساحة تضم ما يلي: المناطق السكنية الفلسطينية، المستوطنات الإسرائيلية، القواعد العسكرية الإسرائيلية، المناطق المغلقة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، المحميات الطبيعية، مناطق الغابات، والأراضي الصالحة للزراعة (أنظر خريطة رقم ٢).

يوجد في محافظة بيت لحم ٤٠ تجمع رئيسي، حيث يعتبر ١٠ مناطق منها كبلديات بالمقارنة مع فقط ثلاثة بلديات في العام ١٩٩٤. وهذه البلديات هي بيت لحم، بيت ساحور، بيت جالا، الدوحة، الخضر، العبيدية، زعترة، بيت فجار، تقوع وجناتة. ويوجد في المحافظة ثلاثة مخيمات للاجئين وهي عايدة، العزة ومخيم الدهيشة للاجئين، ويدار كل مخيم من قبل لجان إدارة المخيمات. أما باقي المناطق العمرانية (٢٧ تجمع رئيسي) فإنها تدار من قبل المجلس القروي أو لجنة المشاريع. تشكل المناطق العمرانية ١,٤٧٪ من مجمل مساحة المحافظة (أنظر الجدول رقم ٢٠).

خريطة (٢): موقع وحدود محافظة بيت لحم

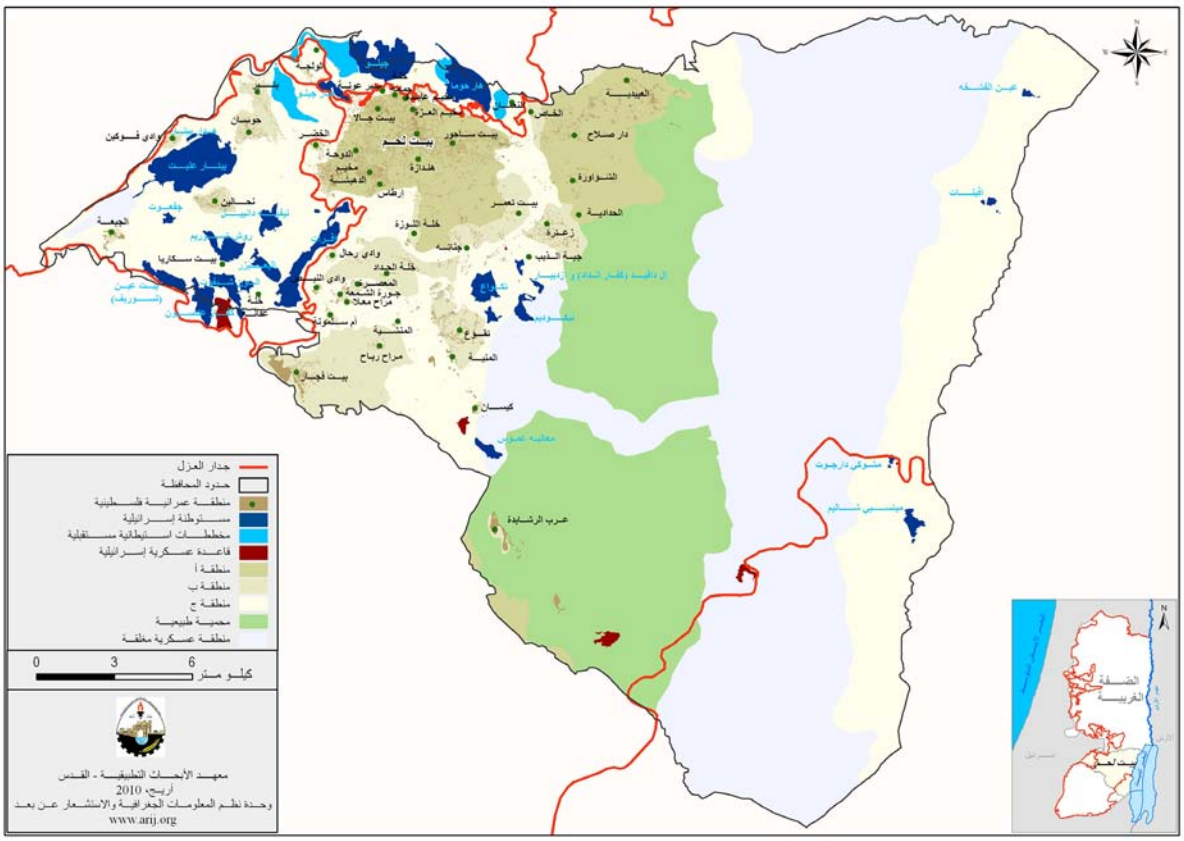

تتميز محافظة بيت لحم بتباين كبير من حيث ارتفاعها عن مستوى سطح البحر، وطبيعة تضاريسها. ويسود في المحافظة حزام (سلسلة) الجبال الواقعة في الجهة الغربية من وادي الأردن. وتتراوح الارتفاعات في المحافظة بين ٤٠٠ مترا تحت مستوى سطح البحر، ٩٩٧ مترا فوق مستوى سطح البحر (أنظر خريطة رقم ٣).

خريطة (٣): التضاريس والارتفاعات في محافظة بيت لحم

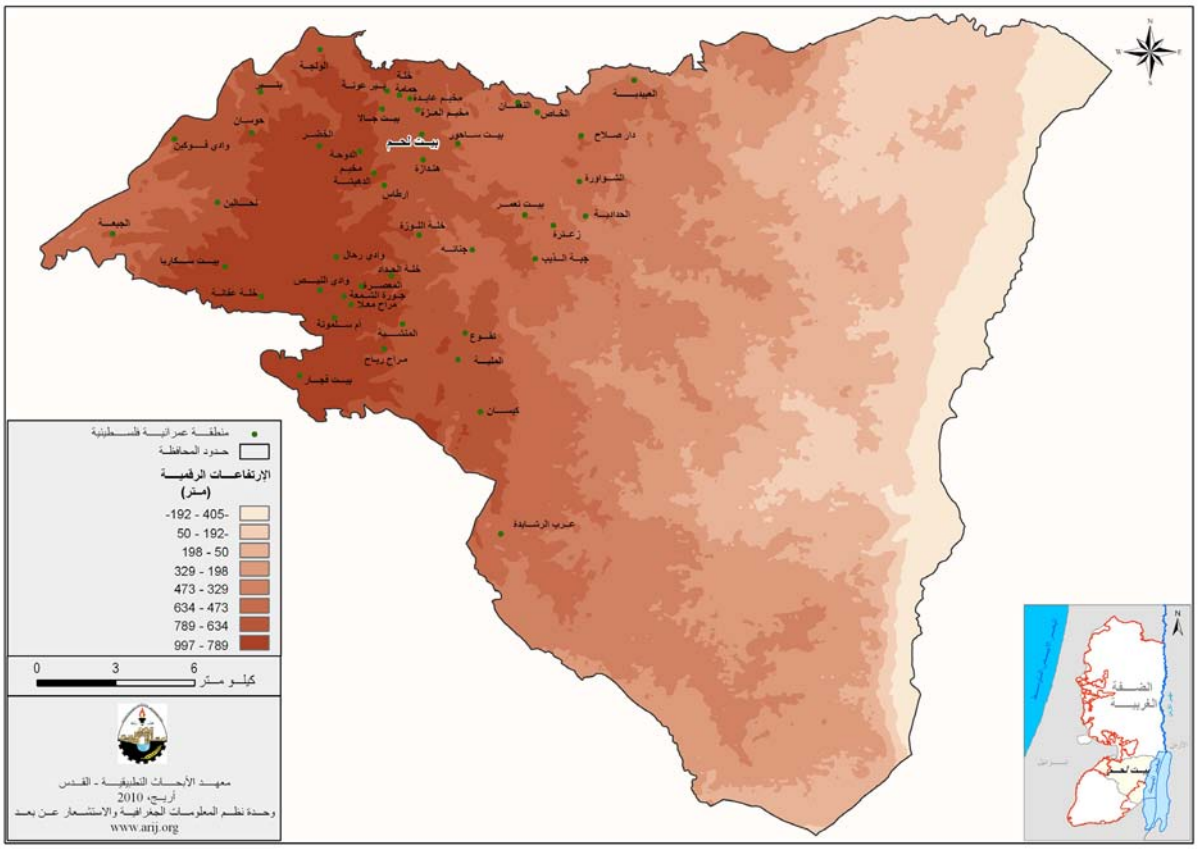

تتميز محافظة بيت لحم بمناخ يتدرج من جاف إلى شبه جاف وتزداد شدة الجفاف باتجاه ساحل البحر الميت في الشرق. كما تتميز محافظة بيت لحم بصيف حار وجاف، بينما معدلات الأمطار السنوية تتفاوت من عام لآخر، حيث يبلغ المعدل السنوي لهطول الأمطار في محافظة بيت لحم ٥٠٨ ملم، وتزداد كميات الأمطار في المناطق الشمالية الغربية من المحافظة. ويصل معدل درجات الحرارة السنوي في المحافظة إلى ١٦,٥٧ درجة مئوية (ويتباين من ٧ درجة مئوية في الشتاء ليصل إلى ٢٢ درجة مئوية في فصل الصيف)، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي ٦٠,٣٦٪ (أنظر الخرائط رقم ٤ و٥) (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، ٢٠٠٩).

خريطة (٤): المعدل السنوي لهطول الأمطار في محافظة بيت لحم

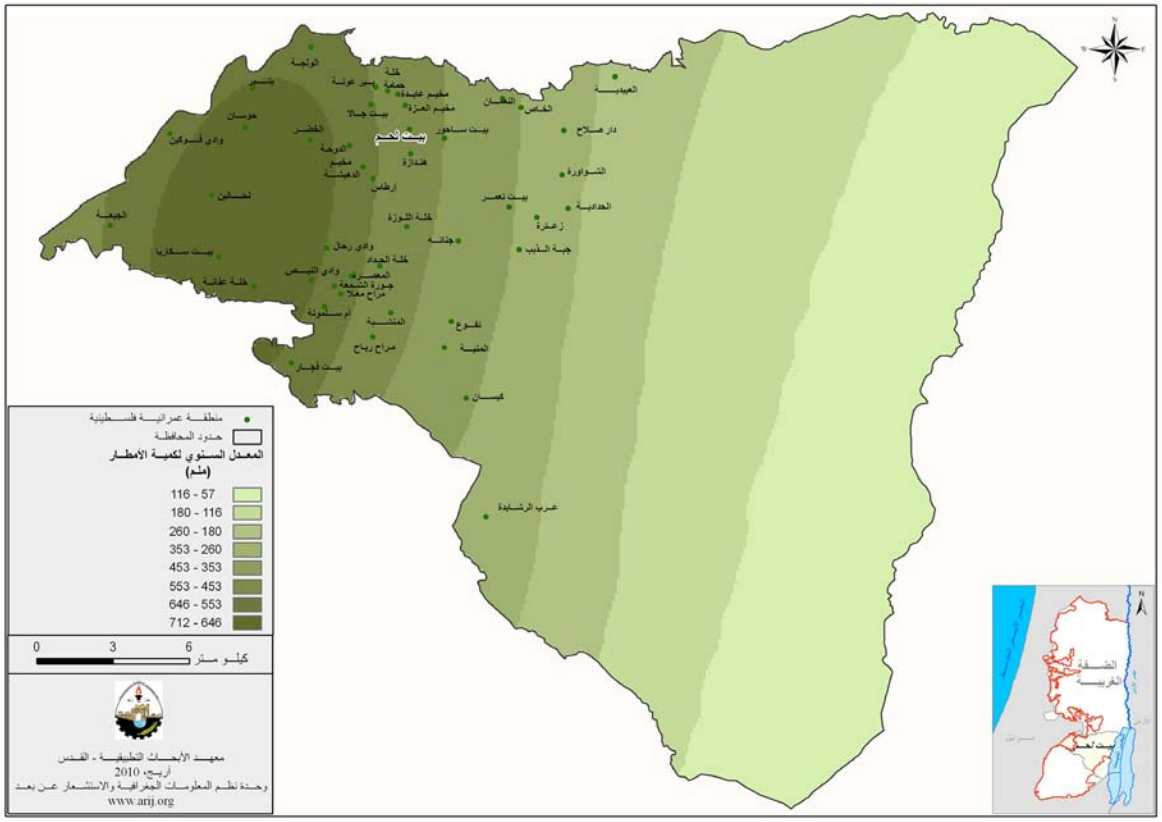

خريطة (٥): المعدل السنوي لدرجات الحرارة في محافظة بيت لحم

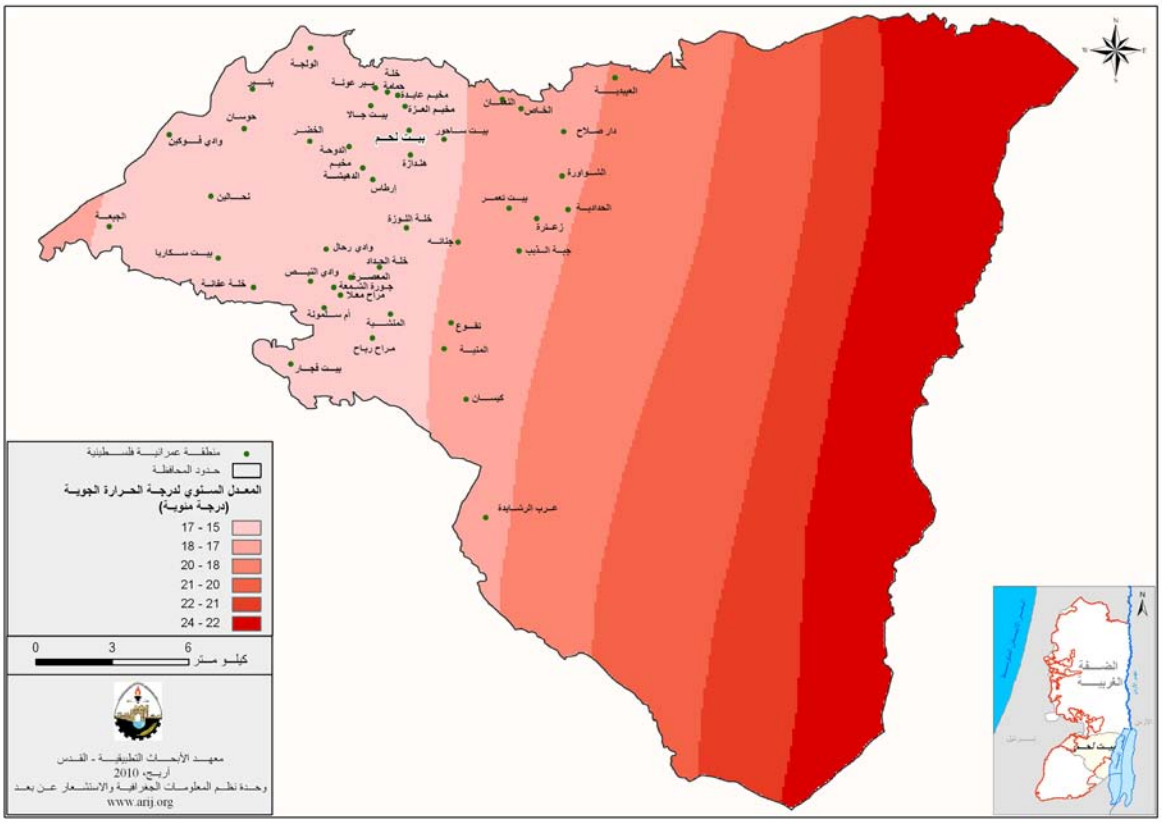

٢,٢. السكان

بين تعداد السكان الفلسطيني الذي جرى في عام ٢٠٠٧، أن عدد سكان محافظة بيت لحم بلغ ١٧٦٢٣٥ [٢] نسمة. ويشكل عدد السكان في محافظة بيت لحم حوالي ٧,٥٪ من مجموع سكان الضفة الغربية. الجدول رقم (٢) يبين مقارنة بين عدد سكان محافظة بيت لحم في عام ١٩٩٧، وعام ٢٠٠٧.

جدول (٣): مقارنة بين عدد سكان محافظة بيت لحم في عام ١٩٩٧، وعام ٢٠٠٧

السنة	١٩٩٧			٢٠٠٧		
	عدد الذكور	عدد الإناث	عدد الأسر	عدد الذكور	عدد الإناث	عدد الأسر
محافظة بيت لحم	٧٠٢٣٨	٦٧٠٤٨	٢٢٧٤٣	٨٩٧٤٣	٨٦٤٩٢	٣٢٦٦٧
مجموع عدد السكان	١٣٧٢٨٦			١٧٦٢٣٥		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩، التعداد العام للسكان والمساكن- ٢٠٠٧، النتائج النهائية.

بحسب تصنيفات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[٣] ، حوالي ٧٠,٢٪ من مجموع سكان محافظة بيت لحم يعيشون في مناطق حضرية، ٢٢,٥٪ يعيشون في مناطق ريفية، و٧,٣٪ يعيشون في مخيمات اللاجئين (أنظر الجدول رقم (٤)).

جدول (٤): مجموع سكان محافظة بيت لحم حسب نوع التجمع ونوع الجنس عام ٢٠٠٧

نوع التجمع	ذكر	أنثى	المجموع
حضر	٦٢٨٩٣	٦٠٧٤٦	١٢٣٦٣٩
ريف	٢٠٣٢٠	١٩٣٨٠	٣٩٧٠٠
مخيم	٦٥٣٠	٦٣٦٦	١٢٨٩٦
المجموع	٨٩٧٤٣	٨٦٤٩٢	١٧٦٢٣٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩، التعداد العام للسكان والمساكن- ٢٠٠٧، المؤشرات الرئيسية حسب نوع التجمع.

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن توزيع الفئات العمرية في محافظة بيت لحم لعام ٢٠٠٧، كان كما يلي: ٣٩,٣٪ ضمن الفئة العمرية أقل من ١٥ عاما، ٥٤,٩٪ ضمن الفئة العمرية ١٥- ٦٤ عاما، و٣,٧٪ ضمن الفئة العمرية ٦٥ عاما فما فوق. كما أظهرت البيانات أن نسبة الذكور للإناث في المنطقة، هي ١٠٣,٨: ١٠٠، أي أن نسبة الذكور ٥٠,٩٪، ونسبة الإناث ٤٩,١٪ (أنظر الجدول رقم (٥)).

---

٢ يشمل السكان الذين تم عدهم فعلا خلال الفترة من ١-٢٠٠٧/١٢/١٦ وتقديرات عدد السكان الذين لم يتم عدهم على ضوء نتائج الدراسة البعدية.

٣ ١. المنطقة الحضرية هي أي تجمع يصل عدد سكانه إلى ١٠٠٠٠ نسمة أو أكثر. وهذا يطبق لجميع مراكز المحافظات بغض النظر عن حجمها. كما يعود إلى جميع التجمعات التي يتراوح عدد سكانها من ٤٠٠٠ إلى ٩٩٩٩ نسمة على أن يكون التجمع يحتوي على أربعة عناصر من العناصر التالية: شبكة كهرباء عامة، شبكة مياه عامة، مكتب بريد، مركز صحي مع وجود أطباء عاملين بدوام كامل، ومدارس توفر تعليم لمرحلة الثانوية العامة.

٢. المنطقة الريفية، وهي المنطقة التي عدد سكانها أقل من ٤٠٠٠ نسمة أو تلك التي يتراوح عدد سكانها من ٤٠٠٠ إلى ٩٩٩٩ نسمة ولكنها تفتقر إلى أربعة من العناصر السالفة الذكر.

٣. مخيم لاجئين وهو أي تجمع تعود إلى أنها عرفت كمخيم لاجئين من قبل الانوروا.

جدول (٥): النسبة المؤية لتوزع سكان محافظة بيت لحم حسب الجنس والفئات العمرية، ٢٠٠٧

الجنس (٪)	الفئات العمرية				المجموع
	١٤-٠	٦٥-١٥	٦٥+	غير مبين	
ذكر	٣٩,٢	٥٥,٤	٣,٢	٢,٢	١٠٠
أنثى	٣٩,٣	٥٤,٣	٤,٣	٢,١	١٠٠
المجموع	**٣٩,٢**	**٥٤,٩**	**٣,٧**	**٢,٢**	**١٠٠**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩، التعداد العام للسكان والمساكن- ٢٠٠٧، النتائج النهائية.

٣,٢. القوى العاملة

لقد سجلت محافظة بيت لحم أعلى معدل نسبة للبطالة في الضفة الغربية، حيث بلغت ٢٠,٢٪ في عام ٢٠٠٩، في حين بلغ معدل نسبة البطالة في الضفة الغربية ١٧,٨٪. أنظر جدول رقم (٦).

جدول (٦): نسبة القوى العاملة المشاركة، ومعدل البطالة، ومعدل الأجرة اليومي (بالشيكل) للمستخدمين معلومي الأجرة في محافظة بيت لحم*

المحافظة	نسبة المشاركة	معدل البطالة	معدل الأجرة اليومي (بالشيكل)
بيت لحم	٤٨,٢	٢٠,٢	٨٦,٨

* لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات.

* (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي- ٢٠٠٩).

في العام ٢٠٠٩، احتل قطاع البناء والإنشاءات المرتبة الأولى من حيث عدد القوى العاملة، فقد بلغت نسبة العاملين فيه ١٨,١٪، يليه قطاع المحاجر، والذي بلغت نسبة العاملين فيه ١٦,٠٪، وبلغت نسبة العاملين في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق والصناعات ١٥,٧٪ من القوى العاملة في المحافظة (أنظر الجدول رقم (٧)).

جدول (٧): التوزيع النسبي للقوى العاملة في محافظة بيت لحم حسب النشاط الاقتصادي والجنس، ٢٠٠٩

النشاط الاقتصادي	المنطقة	
	بيت لحم (٪)	الضفة الغربية (٪)
قطاع الزراعة والصيد و الأسماك	١٣,١	١٣,٧
المناجم والمحاجر والصناعة	١٦,٠	١٤,٥
قطاع البناء والإنشاءات	١٨,١	١٥,٦
التجارة والمطاعم والفنادق	١٥,٧	١٩,٤
النقل والتخزين والاتصالات	٤,٠	٥,٧
الخدمات وفروع أخرى	٣٣,١	٣١,١
المجموع (٪)	١٠٠٪	١٠٠٪

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي- ٢٠٠٩).

احتل القطاع الخاص في محافظة بيت لحم النسبة الأكبر من حيث استيعابه للأيدي العاملة، يليه القطاع العام، أما نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات فبلغت ١٠,٢٪ (أنظر الجدول رقم (٨)).

جدول (٨): التوزيع النسبي للقوى العاملة (١٥ سنة فأكثر) في محافظة بيت لحم حسب القطاع الاقتصادي
كانون الثاني - آذار، ٢٠١٠

المنطقة	القطاع الاقتصادي والنسبة المئوية (٪)				المجموع ٪
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاعات الأخرى	العمل في إسرائيل والمستوطنات	
بيت لحم	١٢,٢	٧٣,٧	٣,٩	١٠,٢	١٠٠
الضفة الغربية	١٥,٩	٦٦,٢	٢,٦	١٥,٣	١٠٠

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠. مسح القوى العاملة الفلسطينية، الربع الأول- ٢٠١٠)

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٧، أن ٧١,١٪ من مجموع سكان محافظة بيت لحم هم ضمن فئة القوى العاملة (١٠ سنوات فأكثر). حيث بلغ عدد القوى العاملة في محافظة بيت لحم ١٢٠٨٤٥ شخصا، منهم ٤١١٦٩ شخصا (٣٤,١٪) كانوا نشيطين اقتصاديا. وكان هناك ٧٩٣٣٥ شخصا (٦٥,٧٪) غير نشيطين اقتصاديا (منهم ٥٣,٣٪ من الطلاب، و٣٤,٣٪ من المتفرغين لأعمال المنزل). (أنظر الجدول رقم (٩)).

جدول (٩): سكان محافظة بيت لحم (١٠ سنوات فأكثر) حسب الجنس والعلاقة بقوى العمل- ٢٠٠٧

الجنس	نشيطون اقتصاديا			غير نشيطين اقتصاديا						
	يعمل	عاطل عن العمل (سبق له العمل)	عاطل عن العمل (لم يسبق له العمل)	المجموع	طالب متفرغ للدراسة	متفرغ لأعمال المنزل	عاجز عن العمل	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	أخرى	المجموع	غير مبين	المجموع
ذكور	٢٨٣٧٩	٤٠٠٨	٢١٦١	٣٤٥٤٨	٢٠٩٠٨	٨٦	٤٠٣٧	٥٦٥	١١٧٠	٢٦٧٦٦	٢٢٨	٦١٥٤٢
إناث	٥٧٧٨	٣١٦	٥٢٧	٦٦٢١	٢١٣٨٥	٢٧١٢٣	٣٤٢٣	٢٠٢	٤٣٦	٥٢٥٦٩	١١٣	٥٩٣٠٣
المجموع	٣٤١٥٧	٤٣٢٤	٢٦٨٨	٤١١٦٩	٤٢٢٩٣	٢٧٢٠٩	٧٤٦٠	٧٦٧	١٦٠٦	٧٩٣٣٥	٣٤١	١٢٠٨٤٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩، التعداد العام للسكان والمساكن- ٢٠٠٧، النتائج النهائية.

٤,٢. قطاع التعليم

بلغت نسبة الأمية لدى سكان محافظة بيت لحم للعام ٢٠٠٧، حوالي ٥,٧٪، وقد شكلت نسبة الإناث ٧٠,٦٪ منها، وهذه تعتبر نسبة عالية مقارنة بنسبة الذكور التي بلغت ٢٩,٤٪. ومن مجموع السكان المتعلمين، كان هناك ١٣,٢٪ يستطيعون القراءة والكتابة، ٢٣,٧٪ انهوا دراستهم الابتدائية، ٢٨,١٪ انهوا دراستهم الإعدادية، ١٧,٤٪ انهوا دراستهم الثانوية، و١١,٨٪ انهوا دراستهم العليا. الجدول رقم (١٠)، يبين المستوى التعليمي في محافظة بيت لحم، حسب الجنس والتحصيل العلمي لعام ٢٠٠٧.

جدول (١٠): سكان محافظة بيت لحم (١٠ سنوات فأكثر) حسب الجنس والحالة التعليمية- ٢٠٠٧

الجنس	أمي	يعرف القراءة والكتابة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراة	غير مبين	المجموع
ذكور	٢٠١٨	٨١١٥	١٥٣٥١	١٧٨٩٤	١٠٨١٥	٢٢٠١	٤٠٦٠	١٧٩	٦٠١	٢٣١	٧٧	٦١٥٤٢
إناث	٤٨٤٠	٧٧٨٠	١٣٣٠٦	١٦٠٧٩	١٠٢٤٣	٢٣٦٠	٤١٧٤	١١٢	٢٦١	٤٢	١٠٦	٥٩٣٠٣
المجموع	٦٨٥٨	١٥٨٩٥	٢٨٦٥٧	٣٣٩٧٣	٢١٠٥٨	٤٥٦١	٨٢٣٤	٢٩١	٨٦٢	٢٧٣	١٨٣	١٢٠٨٤٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩، التعداد العام للسكان والمساكن- ٢٠٠٧، النتائج النهائية.

يوجد في محافظة بيت لحم مديرية تعليمية واحدة ٢٠٠٨. أما بالنسبة للمدارس في محافظة بيت لحم، فان ٧٥,٥٪ من إجمالي عددها هي مدارس حكومية (قطاع عام). كما يوجد في محافظة بيت لحم ثلاثة مخيمات للاجئين، فيهما ٧ مدارس تديرها الأونروا، منها مدرستان للذكور، و٤ مدارس للإناث، ومدرسة للتعليم المختلط. إن المدارس الخاصة تحتل حيزا محدودا في النظام التعليمي لمحافظة بيت لحم حيث يتواجد بالمحافظة ٢٩ مدرسة خاصة منها ٢٥ مدارس للتعليم المختلط. (أنظر الجدول رقم (١١)).

جدول (١١): توزيع المدارس في محافظة بيت لحم حسب الجنس والجهة المشرفة.٢٠٠٨/٢٠٠٩

المديرية	حكومية				وكالة غوث اللاجئين				خاصة				المجموع الكلي			
	ذكور	إناث	مختلطة	المجموع	ذكور	إناث	مختلطة	المجموع	ذكور	إناث	مختلطة	المجموع	ذكور	إناث	مختلطة	المجموع
محافظة بيت لحم	٣٩	٣٩	٣٣	١١١	٢	٤	١	٧	٢	٢	٢٥	٢٩	٤٣	٤٥	٥٩	١٤٧

وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، إحصاءات المدارس للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

حوالي ٧٣,٥٪ من الطلاب في محافظة بيت لحم يدرسون في المدارس الحكومية، ١٧,٥٪ يدرسون في المدارس الخاصة، و٩٪ يدرسون في مدارس الأونروا. ويظهر المشاركة المتساوية للإناث الملتحقة بالمدارس حيث يشكل عدد الطالبات في مدارس المحافظة ٥٠,٥٪ من مجموع الطلبة و٤٩,٥٪ نسبة الطلاب الذكور في مدارس المحافظة (أنظر الجدول رقم (١٢)).

جدول(١٢): عدد الطلبة في محافظة بيت لحم حسب الجنس والجهة المشرفة. ٢٠٠٨/٢٠٠٩

المديرية	حكومية			خاص			وكالة غوث اللاجئين			المجموع الكلي		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
محافظة بيت لحم	١٨٤٢٠	١٨٩٦٩	**٣٧٣٨٩**	٤٧٣٢	٤١٨٩	**٨٩٢١**	٢٠٣٦	٢٥٤٠	**٤٥٧٦**	٢٥١٨٨	٢٥٦٩٨	**٥٠٨٨٦**

وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، إحصاءات المدارس للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

أما بالنسبة لعدد الصفوف المدرسية في محافظة بيت لحم، فالمدارس تعاني من نقص في عدد الصفوف، وبسبب ذلك فان العديد من المدارس تطبق نظام دوام الفترتين الصباحي والمسائي. علاوة على ذلك، هناك اكتظاظ في عدد الطلاب في الغرف الصفية، حيث بلغ عدد الطلاب في الصف الواحد في المدارس الحكومية حوالي ٢٩,٥ طالبا، وفي مدارس الوكالة حوالي ٣٤,٤ طالبا، وفي المدارس الخاصة حوالي ٢٣,٦ طالبا (أنظر الجدول رقم (١٣)).

جدول(١٣): عدد الصفوف في محافظة بيت لحم حسب الجنس والجهة المشرفة.٢٠٠٨/٢٠٠٩

المديرية	حكومة				خاص				وكالة غوث اللاجئين				المجموع الكلي
	ذكر	أنثى	مختلط	المجموع	ذكر	أنثى	مختلط	المجموع	ذكر	أنثى	مختلط	المجموع	
محافظة بيت لحم	٤٨٠	٥٠١	٢٨٦	١٢٦٧	٤٤	٤٦	٢٨٨	٣٧٨	٥٣	٧٠	١٠	١٣٣	١٧٧٨

وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، إحصاءات المدارس للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٥,٢. قطاع الصحة

يوجد في محافظة بيت لحم ٣٦ مركزا للخدمات الصحية؛ منها ٤٧٪ يديرها القطاع الحكومي (أنظر الجدول رقم (١٤)). وهناك مستشفيان عامان، وثلاثة مستشفيات للولادة، إلا أن معظم هذه المستشفيات موجود في مدينة بيت لحم. الأمر الذي يزيد من معاناة المواطنين في الوصول إليها، خاصة أولئك الذين يقطنون التجمعات الصغيرة والنائية (أنظر الجدول رقم (١٥)).

جدول (١٤): توزيع المراكز الصحية في محافظة بيت لحم حسب الجهة المشرفة، ٢٠٠٨

عدد السكان	الجهة المشرفة				عدد السكان/ مراكز
	وزارة الصحة	أهلية	وكالة	المجموع	
١٧٨,٨٥٣	١٧	١٧	٢	٣٦	٤٩٦٨

وزارة الصحة الفلسطينية، الوضع الصحي في فلسطين لعام ٢٠٠٨.

جدول (١٥): المستشفيات في محافظة بيت لحم حسب المنطقة، والجهة المشرفة وعدد الأسرة، ٢٠٠٩

اسم المستشفى	الموقع	الجهة المسؤولة	عدد الأسرة
المستشفيات العامة			
بيت جالا (الحسين)	مدينة بيت لحم	حكومية	١١٧
اليمامة	مدينة بيت لحم	خاصة	١٧
المستشفيات المتخصصة			
بيت لحم للأمراض العقلية	مدينة بيت لحم	حكومية	٢٠٠
مستشفيات التأهيل/ مراكز			
الجمعية العربية للتأهيل	مدينة بيت جالا	أهلية	٧٢
مستشفيات الولادة			
حقل الرعاة	مدينة بيت لحم	أهلية	١٨
الدبس	مدينة بيت لحم	خاصة	١٠
العائلة المقدسة	مدينة بيت لحم	أهلية	٦٣

وزارة الصحة الفلسطينية، الوضع الصحي في فلسطين لعام ٢٠٠٩.

أما بالنسبة للطاقم الطبي في محافظة بيت لحم، فإن البيانات متوفرة فقط للقطاع الحكومي. الجدولين (١٦) و(١٧) يبينان أعداد موظفي الخدمات الطبية في عام ٢٠٠٨، في مستشفيين، موجودين في مدينة بيت لحم، إضافة إلى ١٧ مركزا صحيا حكوميا.

جدول (١٦): عدد العاملين في المستشفيات الحكومية في محافظة بيت لحم، ٢٠٠٨

المستشفى	طبيب عام	طبيب خاص	طبيب أسنان	صيدلي	ممرضون	قابلات	عمال صحة	مساعد ممرض	الإدارة	المجموع
بيت لحم (للأمراض العقلية)	٩	١	٠	١	٧٩	٠	٠	١١	٤٤	١٤٥
بيت جالا (الحسين)	٣٢	٢٨	٠	٥	١٠٨	٥	٠	٢٨	٦٤	٢٧٠

وزارة الصحة الفلسطينية، الوضع الصحي في فلسطين لعام ٢٠٠٨.

جدول (١٧): عدد العاملين في المراكز الصحية العامة في محافظة بيت لحم، ٢٠٠٨

طبيب عام	طبيب خاص	طبيب أسنان	صيدلي	ممرضون	قابلات	عمال صحة	مساعد ممرض	الإدارة	المجموع
١٥	٦	٤	٧	٤٢	٥	٠	١٩	٤٩	١٤٧

وزارة الصحة الفلسطينية، الوضع الصحي في فلسطين لعام ٢٠٠٨

أظهرت إحصاءات الصحة في عام ٢٠٠٩، أن معدل وفيات الرضع في محافظة بيت لحم قد انخفض إلى ٠,٦٪، في حين بلغ معدل وفيات الرضع في الضفة الغربية ٠,٧٪ في عام ٢٠٠٩ (أنظر الجدول رقم (١٨)).

جدول (١٨): معدل وفيات الرضع في محافظة بيت لحم في عام ٢٠٠٩

عدد المواليد	وفيات الرضع					معدل وفيات الرضع
	الذكور	٪	الإناث	٪	المجموع	
٢٤٣٨	٦	٢,٨	٨	٣,٨	١٤	٠,٦

وزارة الصحة الفلسطينية، الوضع الصحي في فلسطين لعام ٢٠٠٩

أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠٠٧، أن عدد الأشخاص الذين لديهم إعاقات في محافظة بيت لحم بلغ ٨,٨٢٣ شخصا (أنظر الجدول رقم (١٩)).

جدول(١٩): عدد الإعاقات/الصعوبات لدى سكان محافظة بيت لحم حسب نوع الإعاقة/الصعوبة، ٢٠٠٧

المجموع	نوع الإعاقة/ الصعوبة				
	النظر	السمع	الحركة	الفهم والإدراك	التواصل
١٣١٨١	٤٦٩٦	٢٥٨٤	٣٤٦٧	١١٩٧	١٢٣٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩، التعداد العام للسكان والمساكن- ٢٠٠٧، النتائج النهائية

٦,٢. حالة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في محافظة بيت لحم

وضعت خصوصيات السياق التاريخي والسياسي في محافظة بيت لحم المعالم الاقتصادية والاجتماعية الحالية، وحالة الأمن الغذائي لسكان المحافظة. ومن اجل فهم الأسباب وراء تدهور الظروف المعيشية في بيت لحم ، ينبغي التحقيق في القطاعات ذات الصلة منها: الاقتصاد، السكان، الزراعة، التغذية، الصحة، البيئة والأمن الغذائي . إن الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي تترجم إلى الأسباب الكامنة والفورية للفقر وضعف القدرة الشرائية وانعدام الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، بما في ذلك القيود المفروضة على توافر الغذاء، المحددات الطبيعية وغير الطبيعية المفروضة على الإنتاج الزراعي، توفر المواد الغذائية في السوق، والقدرة الاقتصادية للحصول على غذاء كافي. ان ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل واضح على الرغم من قلة الفرص لتأمين عمل وفرص زيادة دخل الأسرة، وضعف استخدام الغذاء قد زاد من احتمالات انعدام الأمن الغذائي. إضافة إلى الوضع البيئي وآثاره منها المياه غير الصالحة للاستخدام المنزلي، الصرف الصحي والنظافة الصحية، والحصول على الرعاية الصحية، وتدني نوعية النظام الغذائي.

نظرا للإجراءات السياسية المشددة والظروف الاقتصادية غير المستقرة فضلا عن الأزمات الطبيعية كالجفاف ومصادر المياه المحدودة، إن الحالة الاقتصادية في محافظة بيت لحم تعاني من التدهور. وقد وجد أن نحو ١٥,٣ بالمائة من الأسر في محافظة بيت لحم قد عانت من انعدام الأمن الغذائي خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٩) بالمقارنة مع ٢٥ بالمائة في الضفة الغربية. ويمثل هذا ما يقرب ٢٦,٩٦٤ شخصا يعانون من انعدام الأمن الغذائي ، و١٩٧٣٨ شخصا آخرين هم عرضة لانعدام الأمن الغذائي (١١,٢٪)، و٤٨٩٩٣ شخصا مهمشين غذائيا (٢٧,٨٪)، و٨٠٥٣٩ شخصا يعتبرون آمنين غذائيا (٤٥,٧٪) (انظر الشكل). إن الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في محافظة بيت لحم هي أسر غير قادرة على تأمين دخل كاف لتلبية احتياجاتها الأساسية الغذائية وغير الغذائية [٤] ؛ ويرجع ذلك أساسا إلى عدم وجود فرص جيدة للدخل جنبا إلى جنب مع عملية الإفقار التي بدأت منذ العام ٢٠٠٠. إن هذا الوضع هو ما أنتج وفرض على هذه الأسر الفقيرة للتخفيض في استهلاك المواد الغذائية من حيث الجودة والكمية.

٤ الأسر من ذوي الدخل والاستهلاك اقل من ١,٦ $ للفرد / يوم، والأسر التي تظهر انخفاضا في مجموع النفقات الغذائية وغير الغذائية، بما في ذلك الأسر الغير قادرة على خفض المزيد في أنماط إنفاقهم.

شكل (١): مستوى الأمن الغذائي في محافظة بيت لحم لعام ٢٠٠٩

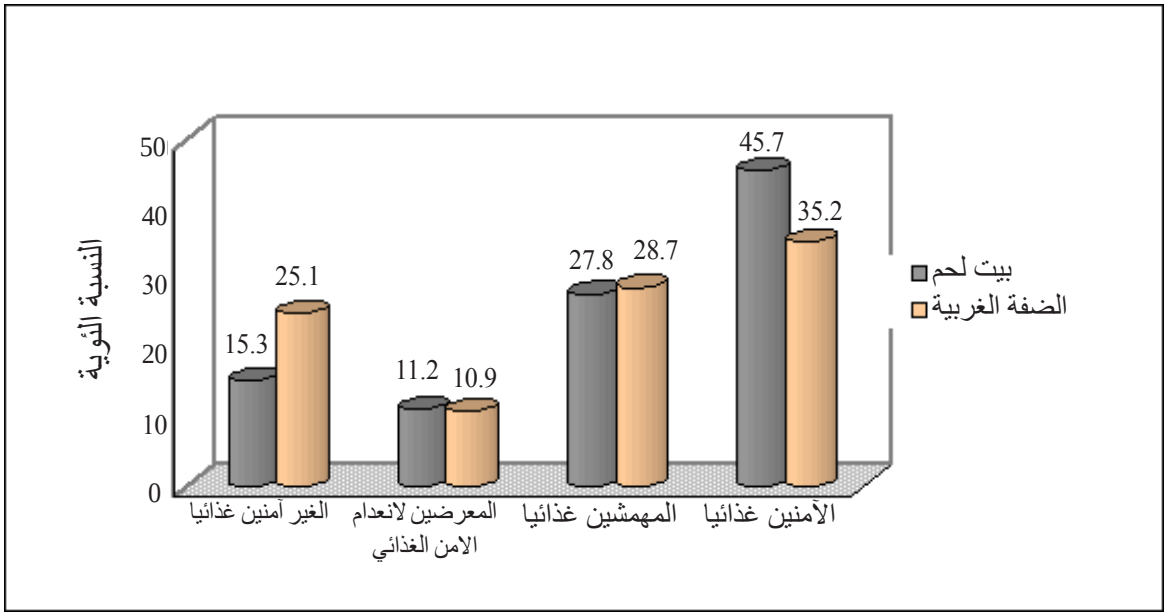

تعود جذور انعدام الأمن الغذائي الفلسطيني إلى القيود المفروضة على الوصول على الغذاء. إن توافر المواد الغذائية في حد ذاتها ليست هي القضية الأكثر أهمية في الوقت الراهن إلا أن محدودية إنتاج المواد الغذائية، ومحدودية النشاط الاقتصادي وبذلك الوصول إلى الغذاء المتاح في الأسواق المحلية هي المسألة الرئيسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٩). كما أن فقدان الأعمال وفرص العمل هو مرادف لمزيد من الضغوطات على المعيل لتغطية نفقات احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية.

يلعب القطاع الزراعي الفلسطيني دورا أساسيا في الظروف الاقتصادية، الظروف المعيشية والأمن الغذائي في فلسطين .ولكن، لمجموعة متنوعة من الأسباب التاريخية، المناخية والسياسية، فإن معظم المناطق الريفية لا تزال محدودة التطور، أما الجهود المبذولة لتحسين ظروف المزارعين فهي غير كافية. كما وقد حرم جدار الفصل العنصري ونقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية المزارعين من الوصول والعمل في حقولهم وتسويق منتجاتهم. حيث أن معظم السكان الفلسطينيين في المناطق الريفية؛ وخاصة المعتمدين على الزراعة التقليدية، يعانون من البؤس، البطالة، قلة الغذاء والفقر.

من ناحية أخرى ، فان المزارعين الذين يعيشون في المناطق المهمشة في محافظات بيت لحم هم الأكثر تأثرا بالوضع الراهن لانعدام الأمن الغذائي. كما ويتمركز المزارعين الفقراء والمعدومي الإمكانية في المناطق الجنوبية من الضفة الغربية، حيث لا يملك هؤلاء سوى إنتاجا منخفضا وأنواعا محددة من المحاصيل والأصناف الزراعية، وذلك بسبب الجفاف، مصادر المياه المحدودة، وقلة خصوبة التربة.

بالإضافة إلى ذلك، فان القيود الجيو-سياسية الحالية، الارتفاع الملحوظ في أسعار المواد الغذائية، تقلص الدخل وارتفاع معدلات البطالة، قد عرضت الاقتصاد المنزلي إلى الخطر، وأدت إلى توالد الديون الثقيلة على الأسر وخاصة الفقيرة منها وعلى تغييرات في عادات الأكل. حيث أن الأسر التي كانت معتمدة على ذاتها في السابق، أخذت بالوقوع في فخ الفقر وبشكل تدريجي وفي ظل غياب توفر فرص العمل. فقد بلغ معدل البطالة ٢٠,٢ في المئة في بيت لحم في العام ٢٠٠٩ (مقارنة ب ١٧,٨٪ في الضفة الغربية)، حيث أن الأجر اليومي للفرد يساوي ٨٦,٨ شيكل يوميا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي: ٢٠٠٩).

ومع ذلك ، ١٧,٢ في المئة من سكان بيت لحم هم عضو أسرة بدون أجر. ومن الجدير بالذكر أن ٨٥,٢ في المئة من سكان بيت لحم يعملون في محافظة بيت لحم نفسها ، و٥,٣ في المئة يعملون في محافظات أخرى من الضفة الغربية، أما ال ٩,٥ في المئة الباقون، فهم يعملون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية (الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، ٢٠٠٩. مسح القوى العاملة : التقرير السنوي: ٢٠٠٩).
وعلاوة على ذلك، فقد أظهر تعداد الجهاز المركزي للإحصاء في عام ٢٠٠٧ أن متوسط حجم الأسرة في محافظة بيت لحم عالي ومساو لمحافظات الضفة الغربية والذي يساوي ٥,٤ شخصا للأسرة الواحدة، في حين أن متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية يساوي ٥,٥ شخصا لكل أسرة. وذلك يزيد الاستهلاك الغذائي والمصروفات المنزلية للأسرة ومن الجدير بالذكر أن ٣٦٪ من الفلسطينيين القاطنين جنوب الضفة الغربية (محافظتي بيت لحم والخليل) يعانون من الفقر والاحتياج، حيث أن معظم هؤلاء يعيشون في المناطق الريفية حيث انخفاض الإنتاجية وقلة فرص الحصول على مجموعة واسعة ومتنوعة من المحاصيل المتوفرة. وقد بلغت نسبة الفقر والفقر المدقع في عام ٢٠٠٧، ٢٣,٦٪ و ٣,٢٪ في الضفة الغربية على التوالي (الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، ٢٠٠٩. فلسطين في أرقام : ٢٠٠٨).

إن ارتفاع أسعار الغذاء أثر سلبا وبشكل ملحوظ على حالة الأمن الغذائي للأسر المعيشية في محافظة بيت لحم، حيث أن الحصة الأكبر من نفقات الأسر المعيشية (ما يساوي ٤٦,٢٪) تصرف على الغذاء. ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ ارتفعت أسعار سلع غذائية عدة، على رأسها الأرز، الدقيق، العدس واللحوم الحمراء بشكل كبير في محافظة بيت لحم بمعدل ٨٠,٩٪، ٧٣ في المئة، ٥٥,٥٪ و٤٥,٧٪، على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء وبرنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩). في حين أن الفواكه والخضروات هي المجموعات الوحيدة من المواد الغذائية التي شهدت اقل زيادة في الأسعار خلال نفس الفترة.

إن انخفاض دخل الأسرة وزيادة أسعار المواد الغذائية، مجتمعة، قد اجبر الأسر الفقيرة على تغيير أنماط استهلاكهم الغذائية. حوالي ٣٥,٥٪ من سكان محافظة بيت لحم قد قاموا بخفض نفقات طعامهم كإستراتيجية رئيسية للتأقلم، مما أجبر هذه الأسر على شراء المواد الغذائية بأعداد اقل كما واستبدلوا المواد الغذائية الصحية بمواد أرخص/ غير مرغوب بها. حيث وصلت عملية تقليل كميات المواد الغذائية، خاصة كميات اللحم الأحمر المشتراة/ أو المستهلكة إلى ٣٨,٢٪ من بين الأسر في محافظة بيت لحم التي اعتمدت هذه الإستراتيجية. ومع ذلك، لو كانت آليات التكيف عكسية (على سبيل المثال، التحول إلى المواد الغذائية الأقل أفضلية، ولكن الأرخص، الحد من كمية الطعام المستهلكة، التخلي عن النفقات الصحية والتعليمية وشراء المواد الغذائية عن طريق الائتمان)، فإنه يمكن أن يكون لها تكلفة دائمة على الحياة وسبل المعيشة ، وخاصة خلال الأوضاع الصحية والتغذوية الفقيرة.

ونتيجة لذلك، فان الأطفال هم الأكثر تضررا من سوء التغذية. كما أن سوء الأحوال البيئية قد تزيد أمراض الالتهابات وتساهم أيضا في زيادة أمراض سوء التغذية. بالإضافة إلى عوامل أخرى تشمل البطالة، سوء الحالة الاقتصادية، وتغيرات انعدام الأمن الغذائي في أنماط الاستهلاك الغذائي للأسر المعيشية، وانخفاض كميات المنتجات الحيوانية، الخضروات والفاكهة ، والتي تسهم في انخفاض كمية المعادن والفيتامينات المهضومة. وبالعكس أيضا، يمكن أن ينتج عن آثار سوء التغذية على الأفراد حالات نقص المغذيات- الدقيقة (كالمعادن والأملاح) لدى الأطفال الصغار، والتي تعرف بتأخير النمو. وفقا لذلك، ان فقر الدم الناتج عن نقص الحديد يظهر عند حوالي ٣٥ في المئة من الأطفال و٢٥,٨٪ من النساء الحوامل في محافظة بيت لحم في منتصف العام ٢٠٠٩، مقارنة ب ٤٥,٢٪ و٢٧,٥٪، على التوالي في الضفة الغربية (الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، ٢٠٠٩).

من ناحية أخرى، فان مناخ محافظة بيت لحم يتراوح بين جاف إلى شبه جاف مع زيادة في الجفاف نحو مناطق الجنوب والشرق. ويبلغ المعدل السنوي لسقوط الأمطار في محافظة بيت لحم ٥١٣ ملم/ السنة. وشهد العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ معدلات تساقط أمطار بكميات أقل من المعتاد، فكان عاما جافا، حيث أن معدلات الأمطار

المتساقطة لم تزد عن ٣١٦,٤ ملم، مشكّلة ٦١ في المئة من المتوسط السنوي للأمطار. في حين أن العام ٢٠١٠ كان أفضل من حيث هطول الأمطار والتي وصل معدل سقوطها إلى ٤٧٩,١ ملم، إلا أن هذه الكمية لا تزال أقل من المتوسط السنوي للأمطار بنسبة ٧ في المئة. خلقت ظروف الجفاف هذه تحديات إضافية على مستوى الأمن الغذائي للأسرة ودخلها، حيث أن معظم الإنتاج الزراعي في بيت لحم يعتمد على الزراعة المنزلية. ومن الجدير بالذكر، فقد بدأ معظم الناس الذين فقدوا عملهم في إسرائيل بزراعة أراضيهم من اجل إنتاج الغذاء لأسرهم وتوليد دخل،.حيث أن ١٥,٢٪ من الموظفين الرسميين في محافظة بيت لحم في العام ٢٠٠٩ يعملون في القطاع الزراعي بالمقارنة مع ١١,٦٪ في العام ٢٠٠٠.

بالإضافة إلى ذلك، فإن محافظة بيت لحم تواجه ندرة في المياه خاصة خلال فصل الصيف، حيث يجد الناس أنفسهم مجبرين على شراء المياه عن طريق صهاريج المياه التي تكلف ٢٠- ٢٥ شيكل لكل متر مكعب من المياه مقارنة مع ٤ شيكل من مياه الشبكة العامة. إن شراء المياه عن طريق صهاريج المياه يضعف الأسر الفقيرة ويزيد من تعرضهم للظروف الصحية السيئة. وبالتالي، فان محافظة بيت لحم تواجه عجزا مائيا حقيقيا في ميزانيتها المخصصة للمياه، فعلى سبيل المثال، وصل العجز الحقيقي إلى ٤,٠٧ مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٧ (سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠٠٧). جميع هذه العوامل تحد من ثروة وظروف معيشة السكان وتعمق الفقر لدى الناس المهمشين كما وتزيد من ضعف وتقلل من إمكانية الأسر الفلسطينية.

الجزء الثالث:
الواقع الزراعي والبيئي
في محافظة بيت لحم

١,٣. استعمالات الأراضي والغطاء النباتي في محافظة بيت لحم

يقوم القطاع الزراعي الفلسطيني بخدمة حوالي ٣,٨ مليون نسمة، من خلال دوره الهام في الاقتصاد الفلسطيني، فهو مصدر رئيس للغذاء في فلسطين. وفي السنوات الثماني الماضية ونتيجة للإجراءات والممارسات الإسرائيلية خلال الانتفاضة الثانية التي اندلعت في أواخر عام ٢٠٠٠، اثبت القطاع الزراعي بأنه الملاذ الآمن الذي يلجأ إليه المواطنون في حالات الطوارئ والأزمات.

محافظة بيت لحم هي إحدى محافظات الضفة الغربية. تقدر المساحة الإجمالية لمحافظة بيت لحم بحوالي ٦٥٩١١١ دونما. وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية في محافظة بيت لحم ٦٢١٧٤٨ دونما، منها ٥٤٦٢٧ دونما هي محاصيل دائمة، ٤٢٣٢٣ دونما محاصيل موسمية، و١٩٩ دونما زراعة محمية (انظر الجدول رقم ٢٠ والخريطة رقم ٦) (وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، ٢٠٠٨). ومن الجدير بالذكر، فان قطاع الزراعة يستوعب حوالي ١٣,١٪ من القوى العاملة في المحافظة.

خريطة ٦: استعمالات الأراضي والغطاء النباتي ومسار جدار الفصل العنصري في محافظة بيت لحم، ٢٠٠٨

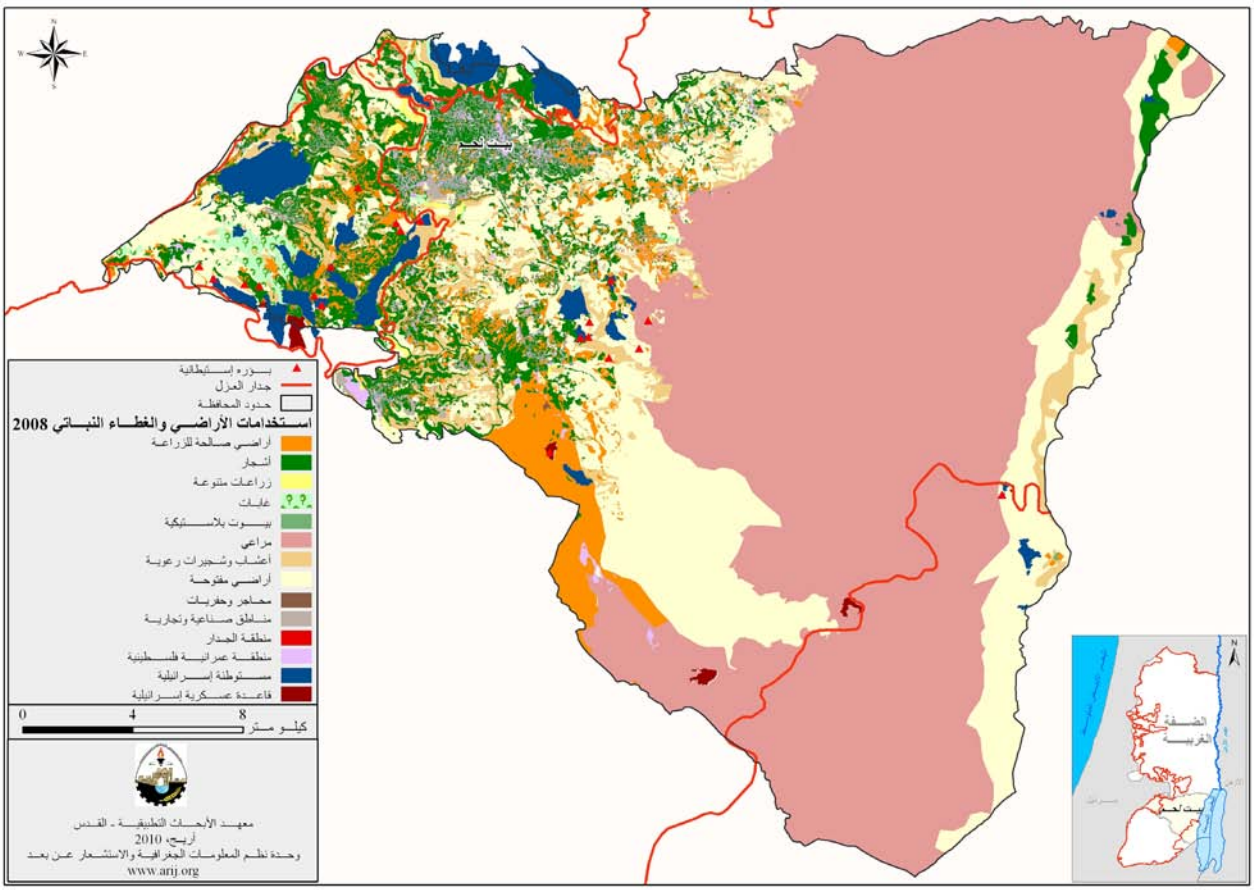

جدول (٢٠): استعمالات الأراضي والغطاء النباتي في محافظة بيت لحم، ٢٠٠٩

نوع استعمالات الأراضي والغطاء النباتي	المساحة (دونم)
أراض زراعية	٦٢١٧٤٨
مناطق صناعية وتجارية	٩٤٦٦
منطقة جدار الفصل العنصري	٢٦٠
مناطق عمرانية فلسطينية	٩٧١٥
مستوطنات إسرائيلية	١٧٣٠١
قواعد عسكرية إسرائيلية	٥٣٦
مواقع ألغام، مكبات نفايات، ومنشآت	٨٥
المساحة الكلية	٦٥٩١١١

* دونم = ١٠٠٠ م٢ = ٠,١ هكتار.
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، ٢٠٠٨.

وبسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على استعمالات الأراضي، فان اقل من ٥٠٪ من مساحة الأراضي في محافظة بيت لحم مفتوحة أمام المزارعين الفلسطينيين لاستخدامها (انظر الشكل رقم ٢، والخريطة رقم ٧ في الجزء ٤,١).

يحيط جدار الفصل العنصري الإسرائيلي محافظة بيت لحم من جهاتها الشمالية والغربية والجنوبية، وبطول ٨١ كم، وبالتالي، فانه يعزل مساحة حوالي ١٧٦٠٥٤ دونما من محافظة بيت لحم، منها ١٥٧٨٦٤ دونما أراض زراعية (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، ٢٠٠٨).

شكل (٢): النسبة المئوية لتقسيم الأراضي في محافظة بيت لحم وفقا للتصنيف الجيو- سياسي حسب اتفاقية أوسلو ٢.

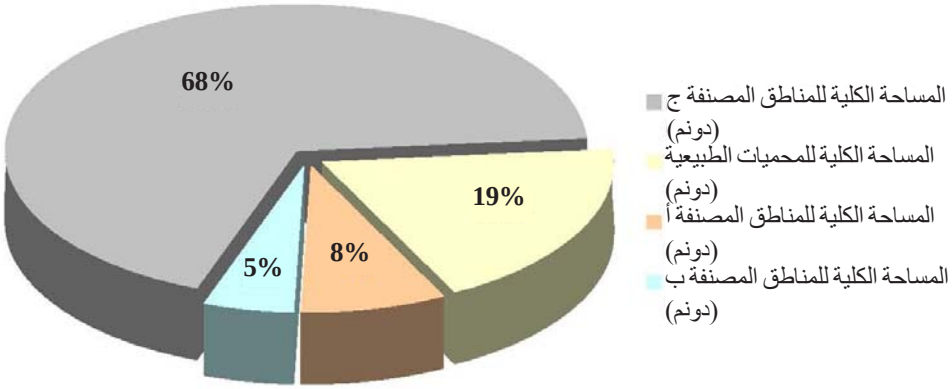

٢,٣. الانتاج الزراعية

تختلف الأنشطة الزراعية التي تمارس في محافظة بيت لحم حسب المنطقة، وبشكل عام فان الأنشطة الزراعية فيها تشمل قطاع الإنتاج الحيواني وقطاع الإنتاج النباتي بشقية المروي والبعلي (التي تعتمد على مياه الأمطار).

ومن الجدير بالذكر، فان قيمة الإنتاج الزراعي في محافظة بيت لحم تشكل ٢,٨٧٪ من قيمة الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية. منها ٠,٩٢٪ من الإنتاج النباتي، و١,٩٥٪ من الإنتاج الحيواني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول ٢٠٠٩).

١,٢,٣. الإنتاج النباتي

تصنف المزروعات في فلسطين إلى أشجار الفاكهة، الخضروات، والمحاصيل الحقلية والعلفية. وتعتمد معظم مساحة الأراضي المستغلة في الزراعة على مياه الأمطار، أما المساحة المروية فهي محدودة، وتقتصر على بعض
المناطق.
ووفقا لإحصاءات الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، بلغ إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في محافظة بيت لحم ٥٥,٧١٤ دونما، وبلغت كمية الإنتاج حوالي ١٦١٤٤ طنا، وبلغ إجمالي قيمة الإنتاج النباتي حوالي ١٢٥٦٥ ألف دولار أمريكي. وبالمقارنة بالعام ١٩٩٨/١٩٩٧، نلاحظ أن هناك انخفاضا قدره ٢,٩٥٪ في إجمالي المساحة المزروعة، أي بانخفاض قدره ٦,٤٣٪ في إجمالي الإنتاج، وانخفاض بنسبة ٠,٦٩٪ في قيمة الإنتاج الإجمالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية، كانون الأول ٢٠٠٩).

وعلاوة على ذلك، فان الزراعة المطرية (البعلية) في محافظة بيت لحم، شكلت ٩٦,٨٪ من المساحة المزروعة في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وبلغ مجمل الإنتاج حوالي ٨٤٧٥ طنا، وهذا يمثل فقط نحو ٥٦,٣٪ من مجموع الإنتاج الزراعي. وعلى الرغم من أن المساحة المروية لا تشكل سوى ٣,٢٪ من المساحة المزروعة، إلا أن إنتاجها يبلغ حوالي ٦,٥٦٦ طنا، وهذا يشكل ٤٣,٦٪ من إجمالي الإنتاج النباتي في المحافظة.

وهكذا، فإن الزراعة في محافظة بيت لحم تعتمد أساسا على مياه الأمطار، مما يجعلها عرضة لان تتأثر بكمية هطول الأمطار السنوية المحدودة، وبتوزيعها في موسم الشتاء. ومن اجل استدامة هذا القطاع الحيوي ينبغي وضع الخطط والاستراتيجيات لتخفيف تأثير انخفاض كميات هطول الأمطار وتوزيعها غير المنتظم، والتي كانت واضحة خلال العامين الماضيين.

إنتاج أشجار الفاكهة

بلغ إجمالي المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة في محافظة بيت لحم عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حوالي ٤٣,١٧٤ دونما، منها ٣٪ أشجار غير مثمرة. تشكل مساحة أشجار الفاكهة المروية ٠,٥٧٪ ومساحة الأشجار البعلية ٩٩,٤٣٪ من مجموع مساحة الأشجار في المحافظة.

وفيما يتعلق بكمية الإنتاج، فقد بلغ إجمالي إنتاج أشجار الفاكهة المزروعة في المحافظة حوالي ٨١١٨ طنا، وبلغت قيمة الإنتاج الإجمالية ٧٢٣٧ ألف دولار أمريكي. وتحتل زراعة الزيتون ٦٠,٤٪ من مساحة الأشجار المثمرة في محافظة بيت لحم، وتشكل مساحة العنب ٣٠,٤٪. وبالمقارنة بالعام ١٩٩٨/١٩٩٧، هناك زيادة بنحو ١٨,٤٪ في إجمالي المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة، وانخفاض بنسبة ١٦,٣٪ من إجمالي الإنتاج، وانخفاض بنسبة ٢٣,٦٦٪ في قيمة الإنتاج الإجمالي.

يبين الجدول رقم ٢١، أن أشجار الزيتون وأشجار الخوخ وكروم العنب هي الأكثر زراعة في محافظة بيت لحم. معظم أشجار الفاكهة في المحافظة هي بعلية، باستثناء النكتارين، الخوخ، الليمون، وأصناف معينة من العنب.

جدول (٢١): المساحة (بالدونم) والإنتاجية (كغم/دونم) لأنواع الاشجار الرئيسية المزروعة في محافظة بيت لحم

نوع المحصول	مثمر				غير مثمر		المساحة الكلية	الإنتاج
	بعل		مروي		المساحة البعلية	المساحة المروية		
	المساحة	الإنتاجية	المساحة	الإنتاجية				
زيتون	٢٥٢٥٠	٣٠			٨٣٧		٢٦٠٨٧	٧٥٨
عنب	١٢٥٥٢	٤٨٤	٢٥٠	١٥٠٠	٣٢١		١٣١٢٣	٦٤٥٠
لوز يابس	١٣٧٥	٢٠٠			٢٨		١٤٠٣	٢٧٥
خوخ	٧٤١	٣٠٠			٦٢		٨٠٣	٢٢٢
مشمش	٦١٢	٢٠٠			٢٧		٦٣٩	١٢٢
دراق	٣١٥	٢٠٠			١٠		٣٢٥	٦٣
تفاح	٣٠٤	٣٠٠			١٨		٣٢٢	٩١
لوز فرك	٢٥٥	٢٠٠			٥		٢٦٠	٥١
تين	١٥٠	٤٠٠					١٥٠	٦٠
أجاص	٣٩	٣٠٠					٣٩	١٢
سفرجل	٢١	٣٠٠					٢١	٦
اسكدنيا					١١		١١	
رمان	٢	٢٠٠٠			٥		٧	٤
صبر	٢	٢٠٠٠					٢	٤
المجموع	٤١٦١٨		٢٥٠		١٣٢٤		٤٣١٩٢	٨١١٨
المساحة (دونم)، الإنتاجية (كغم/دونم)، الإنتاج (طن)								

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الإحصاءات الزراعية. كانون الأول ٢٠٠٩.

إنتاج الخضروات

بلغ مجموع المساحة المزروعة بالخضروات في محافظة بيت لحم عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حوالي ٢٤٢٠ دونما. وقد شكلت المساحة البعلية ٢٦,٥٪ من مساحة الخضروات الكلية، في حين أن المساحة المتبقية تزرع تحت الري. يوجد في المحافظة حوالي ٢١٣ دونما من الدفيئات الزراعية. وبلغ إجمالي الإنتاج من الخضروات ٧٥١٦ طنا، وبلغت قيمة الإنتاج الإجمالية ٥٠٢٠ ألف دولار أمريكي.

وبالمقارنة بالعام ١٩٩٨/١٩٩٧، كان هناك انخفاض قدره نحو ٦٢,٧٪ في إجمالي المساحة المزروعة بالخضروات، وزيادة قدرها ٣٩٥٪ في إجمالي مساحة الدفيئات، وانخفاض قدره ٦٦,٢٪ في الإنتاج الإجمالي، وزيادة في قيمة الإنتاج الإجمالية قدرها ٨٨,١٥٪.

وتعتبر محاصيل الخيار، الطماطم، والقرنبيط هي محاصيل الخضروات الرئيسة في المحافظة، حيث تشكل ٤١,٥٪ من إجمالي مساحة الخضروات في محافظة بيت لحم. جدول رقم ٢٢، يبين إنتاج الخضروات في محافظة بيت لحم.

جدول (٢٢): المساحة، الإنتاجية، وإنتاج الخضروات في محافظة بيت لحم، حسب نوع المحصول للعام الزراعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨

نوع المحصول	بعلي		مروي		بيوت بلاستكية		المساحة الكلية	الإنتاج
	المساحة	الإنتاجية	المساحة	الإنتاجية	المساحة	الإنتاجية		
بندورة	١٦٦	٥٠٠	٣٠٥	٤٠٠٠	٣٠	١٤٠٠٠	٥٠١	١٧٢٣
فقوس	٣٢٦	٤٠٠					٣٢٦	١٣٠
ملفوف ابيض			٣٢٣	٥٠٠٠			٣٢٣	١٦١٥
كوسا	١٠٤	٣٠٠	٢٠٨	٨٠٠			٣١٢	١٩٨
خيار			٧١	٧٠٠	١٨١	٩٨٥٩	٢٥٢	١٨٣٤
زهرة (قرنبيط)			٢٥١	٤٥٠٠			٢٥١	١١٣٠
باذنجان			١٤٨	٣٥٠٠			١٤٨	٥١٨
فاصوليا خضراء			٦٣	١٠٠٠	٢	٢٠٠٠	٦٥	٦٧
بصل اخضر			٤١	١١٠٠			٤١	٤٥
لوبيا	١٢	١٥٠	٢٢	٩٠٠			٣٤	٢٢
باميا	٣٤	١٢٠					٣٤	٤
فول اخضر			٣٣	١٧٠٠			٣٣	٥٦
سبانخ			٢٧	١٢٠٠			٢٧	٣٢
فجل			٢٢	٢٠٠٠			٢٢	٤٤
خس			١٦	١٦٠٠			١٦	٢٦
لفت			١٥	٢٠٠٠			١٥	٣٠
قرع			٦	٣٤٠٠			٦	٢٠
فلفل حار			٥	٩٠٠			٥	٥
بقدونس			٣	٨٠٠			٣	٢
يقطين			٣	٣٥٠٠			٣	١١
فلفل حلو			٣	١٢٠٠			٣	٤
المجموع	**٦٤٢**	**١٤٧٠**	**١٥٦٥**	**٣٩٨٠٠**	**٢١٣**		**٢٤٢٠**	**٧٥١٦**

المساحة (دونم)، الإنتاجية (كغم/دونم)، الإنتاج (طن)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية، كانون الأول، ٢٠٠٩.

إنتاج المحاصيل الحقلية والعلفية

بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية والعلفية في محافظة بيت لحم خلال العام الزراعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، حوالي ١٠٠٨٢ دونما، منها فقط ٢٠ دونما مرويا، وبقية المساحة تزرع بعلا. بلغت كمية الإنتاج الكلية من المحاصيل الحقلية والعلفية حوالي ٥١٠ أطنان، وبلغ إجمالي قيمة إنتاجها حوالي ٣٠٨ ألاف دولار أمريكي.

وبالمقارنة بالعام ١٩٩٧/١٩٩٨، كان هناك انخفاض قدره نحو ٢٨,١٪ في إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية والعلفية، وانخفاض قدره حوالي ٦٦,٢٪ في إجمالي الإنتاج، وانخفاض قدره ٦٣,٦٪ في إجمالي قيمة الإنتاج.

وتشكل المساحة المزروعة بمحصولي القمح والشعير نسبة ٨٥,٣٪ من إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية والعلفية في المحافظة. (انظر الجدول رقم ٢٣).

جدول (٢٣): المساحة، الإنتاجية، وإنتاج المحاصيل الحقلية والعلفية المختلفة في محافظة بيت لحم ، حسب نوع المحصول للعام الزراعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

المحصول	بعل		مروي		المساحة الكلية	الإنتاج
	المساحة	الإنتاجية	المساحة	الإنتاجية		
شعير	٤٤٧٠	٥٠			٤٤٧٠	٢٢٤
قمح	٤١٥٠	٥٥			٤١٥٠	٢٢٨
كرسنة	٤٥٠	٢٠			٤٥٠	٩
عدس	٣٦٥	٢٠			٣٦٥	٧
بيقيا	٣٥١	٢٥			٣٥١	٩
حمص	٢٨٠	٢٥			٢٨٠	٧
زعتر	١	١٥٠	١٥	١٤٠٠	١٦	٢١
دخان هيشي (بلدي)	٩	٦			٩	٠
ميرمية	٦	١٠٠	٢	٥٠٠	٨	٢
نعناع			٣	١١٠٠	٣	٣
المجموع	**١٠٠٨٢**		**٢٠**		**١٠١٠٢**	**٥١٠**
المساحة (دونم)، الإنتاجية (كغم/دونم)، الإنتاج (طن)						

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية، كانون الأول ٢٠٠٩.

٢,٢,٣. إنتاج الثروة الحيوانية

بلغ إجمالي إنتاج الثروة الحيوانية في محافظة بيت لحم خلال العام الزراعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، حوالي ٣١٨٦ طنا من اللحوم البيضاء والحمراء، ٧٠٦٠ طنا من الحليب، ٢١ مليون بيضة، و١٠ أطنان من العسل.

وقد بلغ إجمالي قيمة إنتاج الثروة الحيوانية في محافظة بيت لحم خلال العام الزراعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، من لحم وحليب وبيض حوالي ٢٦,٦٧٦ ألف دولار أمريكي، بانخفاض قدره ٥١,٨٪ عما كان عليه في العام ١٩٩٧/١٩٩٨. أما نسبة مساهمة هذه القطاعات في قيمة الإنتاج الحيواني الإجمالية في محافظة بيت لحم، فكانت على النحو التالي: ٥٩,٤٪ من اللحوم، ٣١,٢٪ من الحليب، و٧,٣٪ من البيض.

وبالمقارنة بالعام ١٩٩٧/١٩٩٨، كان هناك زيادة في إجمالي قيمة الإنتاج بنسبة ٤٠٪ في قيمة الإنتاج الإجمالية من اللحوم (البيضاء والحمراء)، ٤٦٪ في قيمة الإنتاج الإجمالية من الحليب، و٩٥٠٪ في قيمة الإنتاج الإجمالية من البيض. إضافة إلى ذلك، فقد كان هناك انخفاض بنسبة ٨,٤٥٪ في قيمة الإنتاج الإجمالية من العسل.

إنتاج الأبقار

بلغ عدد الأبقار في محافظة بيت لحم خلال العام الزراعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، حوالي ٩٢ رأساً من مختلف السلالات والأعمار، وبلغت قيمة الإنتاج الإجمالية من الحليب واللحوم حوالي ٣١٤ ألف دولار أمريكي. وبالمقارنة بالعام ١٩٩٧/١٩٩٨، كان هناك زيادة بنحو ١٧٠,٥٨٪، و٦٨٥٪ في العدد الإجمالي للأبقار، والقيمة الإجمالية للإنتاج من الأبقار، على التوالي. (أنظر الجدول رقم ٢٤)

الجدول رقم ٢٤. يبين المقارنة بين مجموع أعداد وأنواع الأبقار في محافظة بيت لحم مع أعدادها في الأراضي الفلسطينية.

المنطقة	الأبقار البلدية					الأبقار الهولندية (فريزيان)					المجموع الكلي
	أبقار	عجول	عجلات	ثيران	المجموع	أبقار	عجول	عجلات	ثيران	المجموع	
بيت لحم	-	-	-	-	-	٦٢	١٢	١٥	٣	٩٢	٩٢
الأراضي الفلسطينية	٢٩١٠	٩١٨	٨٣٨	١٨٥	٤٦٥١	١٦٥٠٤	٧١٤١	٤٣١٠	٣٨٠	٢٨٣٣٥	٣٢٩٨٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الإحصاءات الزراعية. كانون الأول ٢٠٠٩.

إنتاج الأغنام والماعز

بلغ إجمالي عدد الأغنام في محافظة بيت لحم خلال العام الزراعي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حوالي ٥٠,٥٣٨ رأسا، في حين بلغ عدد الماعز ٣٧٨٦٤ رأسا. وشكل مجموع عدد المجترات الصغيرة في محافظة بيت لحم ٨,٧٪ من العدد الإجمالي للمجترات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية. وبلغت القيمة الإجمالية لإنتاج الأغنام والماعز مجتمعة (اللحوم والحليب) في عام ٢٠٠٨، حوالي ٢٤١٨٤ ألف دولار أمريكي.

وبالمقارنة بالعام ١٩٩٨/١٩٩٧، كان هناك انخفاض بنسبة ٨,٨٤٪ في إجمالي عدد الأغنام والماعز، وزيادة قدرها ٣٩,٧٧٪ في القيمة الإجمالية لإنتاجها. (انظر الجدول رقم ٢٥).

جدول (٢٥): عدد الأغنام والماعز في محافظة بيت لحم مقارنة مع مجموع أعدادها في الأراضي الفلسطينية. ٢٠٠٨/٢٠٠٧

المنطقة	ماعز			أغنام		
	بلدي	أخرى	المجموع	بلدي	أخرى	المجموع
بيت لحم	٢٧٠٥٧	١٠٨٠٧	٣٧٨٦٤	٣٧٠١٣	١٣٥٢٥	٥٠٥٣٨
الأراضي الفلسطينية	٢٧٤٨٨٨	٤٧١٩٤	٣٢٢٠٨٢	٤٥٣٥٥٤	٢٣٥٣٤٥	٦٨٨٨٩٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية، كانون الأول ٢٠٠٩.

إنتاج الدواجن

بلغ إجمالي أعداد الدواجن في محافظة بيت لحم خلال العام الزراعي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حوالي ٦٤٥ ألف طير، وهذا يشكل ١٢٢٪ من إجمالي إنتاج الدواجن في الأراضي الفلسطينية. وهي مقسمة على النحو التالي: ٥٥٦ ألف طير من الدجاج اللاحم، و٨٩ ألف طير من الدجاج البياض. وقد بلغت قيمة الإنتاج الإجمالية من الدواجن (اللحوم والبيض) حوالي ٤,٢٣٥ ألف دولار أمريكي.

وبالمقارنة بالعام ١٩٩٨/١٩٩٧، كان هناك زيادة بنسبة ٦,٩٢٪، و٧٩٠٪ في العدد الإجمالي للدجاج اللاحم والبياض، على التوالي. وزيادة في قيمة الإنتاج الإجمالية للدجاج البياض واللاحم مقدارها ١٤٧,٣٪ (انظر الجدول رقم ٢٦).

جدول (٢٦): أعداد الدواجن البياض واللاحم في محافظة بيت لحم، مقارنة مع مجموع أعدادها في الأراضي الفلسطينية. ٢٠٠٨/٢٠٠٧

المنطقة	دواجن (١٠٠٠ طير)	
	بياض	لاحم
بيت لحم	٨٩	٥٥٦
الأراضي الفلسطينية	**٢٦٩٥**	**٢٧٦٨٢**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية، كانون الأول ٢٠٠٩.

إنتاج النحل

وصل العدد الكلي لخلايا النحل في محافظة بيت لحم في العام ٢٠٠٨، إلى ٣٢٥٢ خلية، منها ٣٢٢٢ خلية حديثة، و٣٠ خلية نحل تقليدية (بلدية). وقد بلغ إجمالي قيمة إنتاجها من العسل حوالي ١٣٠ ألف دولار أمريكي (أنظر الجدول رقم ٢٧). وبالمقارنة بالعام ١٩٩٨/١٩٩٧، كان هناك زيادة بنسبة ٧٩,٧٦٪، وانخفاض بنسبة ٨,٤٥٪ في العدد الكلي لخلايا النحل، والقيمة الإجمالية للإنتاج على التوالي.

جدول (٢٧): أعداد خلايا النحل في محافظة بيت لحم بالمقارنة مع مجموعها في الأراضي الفلسطينية، ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

المنطقة	عدد خلايا النحل		
	حديثة	تقليدية (بلدية)	المجموع
بيت لحم	٣٢٢٢	٣٠	٣٢٥٢
الأراضي الفلسطينية	**٦٣٧٨٢**	**٢٩٥١**	**٦٦٧٣٣**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية، كانون الأول ٢٠٠٩.

٣,٣. الثروة الحرجية

تتميز الأراضي الحرجية في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية بأنها غنية بالتنوع البيولوجي، حيث أنها موطن لأنواع متعددة من الغابات التي زرعها الإنسان، والغابات الطبيعية، والمختلطة. وتبعا لذلك فهناك تنوع في أنواع النباتات والحيوانات التي تنمو وتتوطن فيها. تبلغ مساحة الغابات في جنوب الضفة الغربية ١٨٣٥٢ دونما، وهذه تشكل ٢٥٪ من إجمالي مساحة الغابات في الضفة الغربية (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، ٢٠١٠). يضم الجزء الجنوبي من الضفة الغربية إداريا محافظتي بيت لحم والخليل. يوجد حاليا ما يقارب ٤٩٦٦,٩ دونم من المناطق الحرجية في محافظة بيت لحم، وهذه تشكل ٧,٣٪ من إجمالي مساحة الغابات في الضفة الغربية (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، ٢٠١٠)، كما وتلعب الغابات دورا هاما في الحفاظ على المناظر الطبيعية والغطاء الأخضر وحماية مساقط المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الغابات في محافظة بيت لحم بشكل رئيس هي مزروعة من قبل الإنسان، وهي غابات صنوبرية متجانسة (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، ٢٠١٠). الأنواع النباتية السائدة في غابات المحافظة هي في الأساس الشجيرات والأشجار متساقطة الأوراق ودائمة الخضرة، والتي تشمل أشجار الصنوبر الشائع (*Pinus halapensis*)، السرو الايطالي (*Cypress sempervirens*)، البلوط الفلسطيني (*Quercus calliprinos*)، البطم الفلسطيني (*Pistacia Palaestina*)، السريس (*Pistacia lentiscus*)، الخروب (*Ceratonia siliqua*)، السويد (*Rhamnus lycioides subsp. gracea (palaestinum*)، القطلب (*Arbutus andrachne*)، الزعرور (*Crataegus azarolus*)، والعبهر (*Styrax officinalis*).

تتوزع الغابات في جميع أنحاء المحافظة، وتتمتع بالنظام البيئي لحوض البحر الأبيض المتوسط. حيث يميل المناخ من شبه الرطب إلى شبه الجاف كلما اتجهنا من الغرب إلى الشرق في المحافظة، والذي يوفر بيئة مناسبة لنمو معظم أنواع النباتات. ومعظم الغابات في محافظة بيت لحم تقع على أنواع التربة الخصبة الوردية (Terra Rossa)، والرندزيناس(Brown and Pale Rendzinas))، وفي مناطق تتمتع أيضا بظروف مناخية ملائمة للزراعة. تشكل الغابات في محافظة بيت لحم موئلا لكثير من الحيوانات البرية، بما في ذلك ابن آوى، الثعالب، الضباع، القنافذ، الجرذان، الفئران، السناجب، الثعابين، السحالي، وكثير من الطيور والحشرات. فهناك ترابط كبير وواضح بين الحياة النباتية والحياة الحيوانية في الغابات في محافظة بيت لحم.

معظم مناطق الغابات في محافظة بيت لحم هي أراض حكومية؛ فقط ٣,٧٨٪ من مساحة المناطق الحرجية تقع في المنطقة الجيو- سياسية (أ)، حيث تخضع الغابات فيها لسيطرة السلطة الفلسطينية الكاملة، وتدار بصورة

كاملة من قبل وزارة الزراعة، و٣,٨٣٪ تقع في المنطقة الجيو- سياسية (ب)، حيث تسيطر فيها وزارة الزراعة سيطرة جزئية، ولكن لا سيطرة لها على إجراءات إدارية فاعلة، بينما ٩٢,٣٩٪ من المساحة تقع في المنطقة الجيو- سياسية (ج)، حيث تقع الغابات تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، ولا سيطرة لوزارة الزراعة فيها (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، ٢٠١٠).

حاليا، تم مصادرة ٦٤٥ دونما من المناطق الحرجية في محافظة بيت لحم من قبل إسرائيل وعزلت خلف جدار الفصل العنصري، وهذه تشكل حوالي ١٣٪ من إجمالي مساحة المناطق الحرجية في محافظة بيت لحم (وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، ٢٠٠٨)، على الرغم من حقيقة المعرفة الجيدة بان تلك الغابات هي موئل لعدد من النباتات البرية وأنواع الحيوانات المهددة بالانقراض.

٤,٣. المصادر المائية

تتكون مصادر المياه المتجددة في محافظة بيت لحم بشكل أساسي من المياه الجوفية. وتعتبر المحافظة من أغنى محافظات الضفة الغربية بالمياه الجوفية حيث تقع المحافظة فوق الحوض الشرقي والحوض الغربي لخزانات المياه الجوفية في الضفة الغربية.

يوجد في المحافظة ١٥ نبع رئيسي والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنظمة ، وهي: ينابع بتير، ينابيع أرطاس وينابيع عين الفشخة. بلغت كميات التدفق من هذه الينابيع في العام ٢٠٠٨ حوالي ٠,٣٤٦ مليون متر مكعب. وتستخدم مياه الينابيع في محافظة بيت لحم بشكل رئيسي للأغراض الزراعية. تقسم مصادر مياه الشرب في المحافظة إلى مصدرين رئيسين هما: ١) مصادر ذاتية من آبار جوفية وينابيع، ٢) ومصادر مشتراة من شركة المياه الإسرائيلية «ميكوروت». تتمثل مصادر المياه الذاتية في محافظة بيت لحم بآبار سلطة المياه الفلسطينية في منطقة الجنوب والتي تزود محافظتي بيت لحم والخليل بالإضافة إلى البئر الذي تملكه سلطة المياه والمجاري. أما المياه المشتراة من شركة ميكوروت، فهي تأتي من ثلاث مصادر أساسية هي الآبار التي تعرف باسم آبار دائرة مياه الضفة الغربية، آبار ميكوروت داخل الضفة الغربية وآبار ميكوروت داخل الخط الأخضر (جدول ٢٨).

جدول ٢٨: الآبار الجوفية في محافظة بيت لحم وإنتاجيتها لعام ٢٠٠٨

اسم البئر	الملكية	الإنتاج مليون متر مكعب
بئر بيت فجار	مصلحة المياه والمجاري	٠
بئر سلطة المياه الفلسطينية ١	سلطة المياه الفلسطينية	١,٥٤١
بئر سلطة المياه الفلسطينية ١١		١,١٧٠
بئر سلطة المياه الفلسطينية ٣		٠,٣٦٠
بئر سلطة المياه الفلسطينية _ هندازة		١,٨٦٧
بئر العيزرية ١		٠,٥٧١
بئر العيزرية ٢		١,١٠٧
بئر العيزرية ٣		٠,٧٠٢
جي دبليو سي ٤		٠,٩٠٨
بئر الفرديس ٤	دائرة مياه الضفة الغربية	١,٠٧١
بئر الفرديس ٥		٠
بئر بيت ساحور ٢	ميكوروت	المعلومات غير متوفرة

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠٠٩

تعتبر سلطة المياه والمجاري في محافظة بيت لحم الجسم الرئيسي الذي يقوم بإدارة تزويد المياه في المحافظة، إذ تقوم بتزويد المياه إلى المدن الرئيسية الثلاث في المحافظة (بيت لحم، بيت جالا وبيت ساحور) بالإضافة إلى المخيمات (مخيم الدهيشة، مخيم عايدة ومخيم العزة) وبعض التجمعات الريفية. ويبلغ عدد السكان المخدومين ما يزيد عن ١٢٠ ألف نسمة والذين يشكلون ما يقارب ٦٥٪ من سكان المحافظة. أما التجمعات السكانية الأخرى في المحافظة، فيتم تزويدها بالمياه من خلال دائرة مياه الضفة الغربية، حيث يبلغ عدد هذه التجمعات ٤٥ تجمعا. واستنادا إلى المعلومات التي قامت بنشرها سلطة المياه الفلسطينية في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٨، فقد بلغت كمية المياه المزودة للمحافظة حوالي ٩,٧٤ مليون متر مكعب (سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠٠٩).

حيث شكلت المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) ما يزيد عن (٨١٪) من مجموع المياه المزودة لمحافظة بيت لحم في حين شكلت كمية المياه المزودة من المصادر الذاتية للمحافظة ١٩٪ (جدول ٢٩). وبالرغم من توفر شبكة المياه العامة في جميع التجمعات في محافظة بيت لحم غير أن في بعض الأحيان تكون تغطية شبكة المياه في هذه التجمعات تغطية جزئية. حيث يوجد ما يقارب ١٦ حي أي ما يقارب ٤٥,٢٠٠ من السكان (٢٥٪ من مجموع السكان) غير مخدومين بشبكة المياه العامة (سلطة المياه الفلسطينية، المياه الفلسطينية وقطاع مياه الصرف الصحي، ٢٠٠٩). حيث يعتمد سكان هذه الأحياء على الوسائل التقليدية مثل شراء المياه بالصهاريج أو جمع مياه الأمطار أو استخدام الينابيع المجاورة.

جدول ٢٩: كمية المياه المتوفرة والمزودة للفلسطينيين في محافظة بيت لحم حسب المصدر

المصدر		الكمية (مليون متر مكعب)
مصادر ذاتية	بئر تمتلكه سلطة المياه والمجاري (بئر بيت فجار)	٠
	آبار سلطة المياه الفلسطينية (١، ٣ و١١)، آبار العيزرية (١ و٢)، وبئر مصلحة مياه القدس رقم (٤)، وبئر هندازة	١,٨٥٦
مصادر مشتراة	آبار ميكوروت داخل الضفة الغربية والخط الأخضر	٥,١٣٦
	آبار دائرة مياه الضفة الغربية (آبار هيروديون رقم ١، ٢، ٣، ٤ و٥)	٢,٧٥١

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية ٢٠٠٩

تعرف احتياجات المياه على أنها الحد الأدنى من كمية المياه المطلوبة للحفاظ على حياة صحية. واستنادا إلى الكمية الموصي بها من قبل منظمة الصحة العالمية والتي تصل إلى ١٠٠ لتر من المياه العذبة للفرد في اليوم، قدرت احتياجات المحافظة من المياه لأغراض الشرب للعام ٢٠٠٨ بحوالي ٩,٩٨ مليون متر مكعب. وهذا يعني أن المحافظة تعاني من عجز في مياه الشرب، حيث بلغت كمية العجز الفعلي حوالي ٤,٠٧ مليون متر مكعب، وذلك مع الأخذ في عين الاعتبار الفاقد في المياه (جدول ٣٠) (سلطة المياه الفلسطينية ٢٠٠٩). ومن المتوقع لهذا العجز أن يزداد مع ازدياد نمو السكان.

جدول (٣٠): كميات المياه المزودة والمطلوبة في محافظة بيت لحم لعام ٢٠٠٨

عدد السكان (١٠٠٠)	الكمية المطلوبة (م.م.م)	الكمية المتوفرة (م.م.م)	كمية العجز (م.م.م)*	كمية الفاقد (م.م.م)	معدل الاستهلاك (ليتر/فرد/يوم)	الاستهلاك الفعلي (م.م.م)	العجز الفعلي (م.م.م)
١٨٢,٣٤٠	٩,٩٨٣	٩,٧٤٤	٠,٢٣٩	٣,٨٢٩	٨٩	٥,٩١٥	٤,٠٦٨

*(م.م.م.: مليون متر مكعب)

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠٠٩

فبالإضافة إلى النقص في كميات المياه المزودة للتجمعات السكانية في محافظة بيت لحم، تعاني المحافظة من ارتفاع نسبة الفاقد والتي تتمثل بالفاقد عند المصدر الرئيسي وخطوط النقل الرئيسية وشبكة التوزيع وعند المنزل، حيث وصلت نسبة الفاقد إلى ٣٩٪ في عام ٢٠٠٨ (سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠٠٩). فبالرغم من أن كمية المياه المتوفرة للمحافظة بلغت حوالي ٩,٧٤ في عام ٢٠٠٨ غير أن الكمية المستهلكة فعليا وصلت إلى ما يقارب ٥,٩ مليون متر مكعب فقط وهذا يعني أن ما يقارب ٣,٨٣ مليون متر مكعب من المياه تذهب هدرا بسبب نسبة الفاقد المرتفعة في المحافظة. وبالتالي، فإن نصيب الفرد من المياه يوميا يصل فقط إلى ٨٩ لتر للفرد في اليوم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تجمعات سكانية في المحافظة لا يتجاوز فيها معدل استهلاك المياه الفعلي أكثر من ٥٠ لتر للفرد في اليوم وذلك بسبب سوء حالة البنية التحتية، الفاقد من المياه والضغط المنخفض للمياه المزودة لهذه التجمعات.

أما بالنسبة إلى نوعية المياه لمختلف مصادر مياه الشرب في المحافظة، فلقد أظهرت نتائج التحاليل التي قامت بها سلطة المياه الفلسطينية بأن مياه الآبار المستخدمة للاستعمال المنزلي في المحافظة تعتبر ذات جودة عالية وضمن الحدود المسموح بها ضمن مواصفات مياه الشرب الفلسطينية (جدول ٣١).

جدول (٣١): معدل نتائج الفحوصات الكيميائية لبعض الآبار التي تزود سكان محافظة بيت لحم بالمياه (ملغم/لتر)، ٢٠٠٦

البئر	T	pH	EC	Ca	Mg	Na	K	HCO3	Cl	SO4	NO3
بيت فجار	٢١,٤	٧,٥	٥٦٠	٣٨	٣٣	١٦	١	٢٣٨	٣٢	٨	١٣
سلطة المياه رقم ١	٢١,٨	٧,٥	٥٨٢	٤٩	٢٩	١٤	٢	٢٤٦	٤٣	١٠	٨
هندازة		٧,٤	٥٣٥	٥٠	٣٢	٩	٢	٢٣١	٢٩	٤	١٣
هيروديون رقم ١	٢٠,٧	٧,٤	٥٠٧	٤٥	٢٦	١٥	١	٢٠٩	٢٩	٨	١٤
هيروديون رقم ٢. أ	٢٠	٧,٦	٥٠٦	٤٠	٢٤	١٥	١	٢٢١	٢٨	٥	١٥
هيروديون رقم ٢	٢٢,٤	٧,٤	٥٣٧	٣٤	٣١	١٤	٢	٢٢٣	٢٦	١١	٨
هيروديون رقم ٣	٢٣,٦	٧,٤	٥٧٤	٤٠	٣٣	١٣	٢	٢٥٠	٢٧	١٠	٦
هيروديون رقم ٤	٢٣,٦	٧,٤	٥٧٤	٤٠	٣٣	١٣	٢	٢٥٠	٢٧	١٠	٦
هيروديون رقم ٥	٢١,١	٧,٤	٥٤٦	٤٣	٣١	٢٠	٢	٢٣٤	٣٦	٧	١٤
العيزرية رقم ٢	٢٤	٧,٥	٥٤٨	٦٦	٣١	١٧	٤	٢٢٧	٤٣	١٤	٥
سلطة المياه رقم ٣	١٩	٧,٤	٥١٧	٤٩	٢٩	١٤	٢	٢٢٩	٣٠	٩	٨
مصلحة مياه القدس رقم ٤	٢٢	٧,٥	٥٠٥	٦١	٢٤	١٤	٢	٢٠٨	٣٢	١٧	١١

المصدر: (سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠٠٧ ب)

٥,٣. المياه العادمة

تقتصر الإدارة الحالية للمياه العادمة في محافظة بيت لحم على جمع المياه العادمة الناتجة من خلال شبكات الصرف الصحي و/ أو الحفر الامتصاصية، بالإضافة إلى التخلص من المياه العادمة عن طريق إلقائها دون أي معالجة في المناطق المفتوحة، بما في ذلك الأودية والأراضي الزراعية وبدون أي مراعاة للبيئة .

وبالنسبة لشبكة الصرف الصحي (شبكات تجميع المياه العادمة) في محافظة بيت لحم فهي تقتصر على المدن الرئيسية (بيت لحم، بيت جالا وبيت ساحور) بالإضافة إلى المخيمات (مخيم الدهيشة، مخيم عايدة ومخيم العزة) وبعض التجمعات السكانية (الدوحة، الخضر وهندازة) (انظر الجدول رقم ٣٢) (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩). ووفق نتائج مسح التجمعات السكانية الذي قام به جهاز الإحصاء الفلسطيني عام ٢٠٠٩، تصل نسبة

السكان المتصلين بشبكة الصرف الصحي في المحافظة إلى ٤٠,٤٪ من العدد الكلي للسكان، أما باقي سكان المحافظة فيفتقرون إلى وجود شبكة صرف صحي، حيث تتصل الوحدات السكانية بحفر امتصاصية كوسيلة للتخلص من المياه العادمة. واستنادا إلى تقديرات الاستهلاك من المياه للفرد في محافظة بيت لحم، تقدر كمية المياه العادمة الناتجة بما يقارب ٤,٧ مليون متر مكعب سنويا.

الجدول ٣٢: النسبة المئوية لتغطية شبكة مياه الصرف الصحي في المجتمعات المحلية في محافظة بيت لحم، ٢٠٠٧

التجمع	نسبة تغطية شبكة الصرف الصحي في التجمع (٪)
بيت جالا	٧٤
مدينة بيت لحم	٩٣
بيت ساحور	٧٨
مخيم الدهيشة	٩٤
مخيم عايدة	٩٩
مخيم العزة	٩٨
الدوحة	٩٤
الخضر	٥٥
هندازة	٢٦

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠٠٩

٦,٣. النفايات الصلبة

تقتصر الإدارة الحالية لنفايات الصلبة في محافظة بيت لحم على جمع النفايات الصلبة الناتجة عن المواطنين في المحافظة ونقلها والتخلص منها. تعتبر المجالس البلدية والقروية بالإضافة إلى المجالس المشتركة الجهات المسؤولة عن إدارة النفايات الصلبة في المناطق الحضرية والبلدات والقرى في محافظة بيت لحم . أما بالنسبة للمخيمات فان وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) هي الجهة المسؤولة عن توفير خدمة جمع ونقل النفايات من داخل المخيمات.

بالنسبة إلى نظام تجميع النفايات وطرق التخلص منها في محافظة بيت لحم، ينتفع معظم سكان محافظة بيت لحم من خدمة إدارة النفايات الصلبة باستثناء سكان ٦ تجمعات، وهي: عرب الرشايدة، خلة اللوزة، كيسان، جبة الذيب، الجبعة وبيت سكاريا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن وبالرغم من توفر خدمة جمع النفايات في معظم التجمعات في محافظة بيت لحم فأن تغطية هذه الخدمة في بعض الأحيان تكون جزئية، حيث بلغت نسبة جمع النفايات الصلبة في المحافظة ٧٢٪. يتم جمع النفايات الصلبة في مدينة بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، الخضر، الدوحة، الشواورة، دار صلاح، الحدادية، الخاص وخلة النعمان، بيت تعمر وهندازة ونقلها إلى مكب العيزرية في محافظة القدس حيث يتم التخلص من النفايات في هذا المكب عن طريق طمرها. أما النفايات الصلبة التي يتم جمعها من بيت فجار، نحالين، حوسان، بتير، وادي فوكين، مخيم الدهيشة، مخيم العزة ومخيم عايدة فتنقل مباشرة إلى مكب يطا الموجود في محافظة الخليل. في حين أن النفايات الصلبة التي يتم جمعها في باقي التجمعات، فتنقل إلى أربعة مكبات هي: مكب تقوع، مكب زعترة، مكب دار صلاح ومكب العبيدية. حيث يتم التخلص من النفايات في هذه المكبات عن طريق حرقها في الهواء الطلق.

ومن الجدير بالذكر أنه سيتم بناء مكب صحي إقليمي جديد للنفايات الصلبة على أراضي منطقة المنيا الواقعة في جنوب الضفة الغربية، حيث سيخدم هذا المكب كل من محافظة الخليل ومحافظة بيت لحم.

أما فيما يتعلق بكمية النفايات الناتجة، واستنادا إلى معدل إنتاج النفايات الصلبة[٥] وعدد السكان، تقدر كمية النفايات الصلبة الناتجة يوميا عن سكان محافظة بيت لحم بما يقارب ١٦١ طن من النفايات الصلبة والتي تعادل ٥٨,٨٠٠ طن سنويا. حيث يتم جمع حوالي ١١٦ طن من النفايات الصلبة الناتجة يوميا ونقلها إلى المكبات المفتوحة غير الصحية وغير خاضعة للضبط والرقابة، في حين يتم التخلص من النفايات المتبقية عن طريق حرقها على جوانب الطرق والأراضي المفتوحة.

٥ معدل إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة في المناطق الحضرية والريف/ مخيمات اللاجئين هو و١,٠٥ كغم/ اليوم و ٠,٧ كغم/ اليوم، على التوالي.

الجزء الرابع:
الوضع الجيو - سياسي
في محافظة بيت لحم

١,٤. خلفية تاريخية لتغيير الحدود في محافظة بيت لحم

في التاسع و العشرين من شهر تشرين ثاني (نوفمبر) للعام ١٩٤٧، قامت الجمعية العامة التّابعة لهيئة الأمم المتحدة بالموافقة على قرار تقسيم فلسطين لإنهاء النزاع العربي/اليهودي على أرض فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني. وقضت خطة التقسيم (بحسب قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١) إلى تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين، دولة عربية وأخرى يهودية (انظر الخريطة رقم ٧). و بموجب خطة التقسيم كانت الدولة اليهودية ستحصل على ٥٥,٦٪ من الأراضي التي كان يملكها الفلسطينيون في عهد الانتداب البريطاني (من فلسطين التاريخية) في حين أن المساحة التي كان يملكها اليهود لم تتجاوز أل ٦٪ من الأرض و كانوا يشكلون ٣٠٪ من التعداد السكاني، بينما كانت الدولة الفلسطينية ستحصل على ٤٣,٧٪ فقط من مساحة فلسطين التاريخية في حين أن السكان الفلسطينيون كانوا يملكون ٩٤٪ من الأرض ويشكلون ٧٠٪ من التعداد السكاني آنذاك. وبسبب رفض العرب لخطة التقسيم كونها تعطي حق بالأرض لليهود أكثر مما للعرب الذين كانوا يملكون غالبية الأراضي آنذاك، نشبت حرب عام ١٩٤٨ وسيطر اليهود على ما نسبته ٧٨٪ من أراضي فلسطين التاريخية وأنشئت الدولة العبرية التي باتت تعرف بدولة إسرائيل. أما النسبة المتبقية وهي ٢٢٪ من الأراضي الغير متواصلة جغرافيا فبقيت في يد العرب وهي الضفة الغربية وقطاع غزة. وبموجب خطة التقسيم أيضا، كان من المفترض أن تبقى مدينة القدس ذات كيان منفصل تديرها هيئة مستقلة تحت إشراف الإدارة دولية (Corpus Separatum) على مساحة ٠,٧٪ من فلسطين التاريخية والتي كانت آنذاك كل من محافظتي بيت لحم والقدس تشكل جزءا منها.

خارطة رقم (٧): خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧

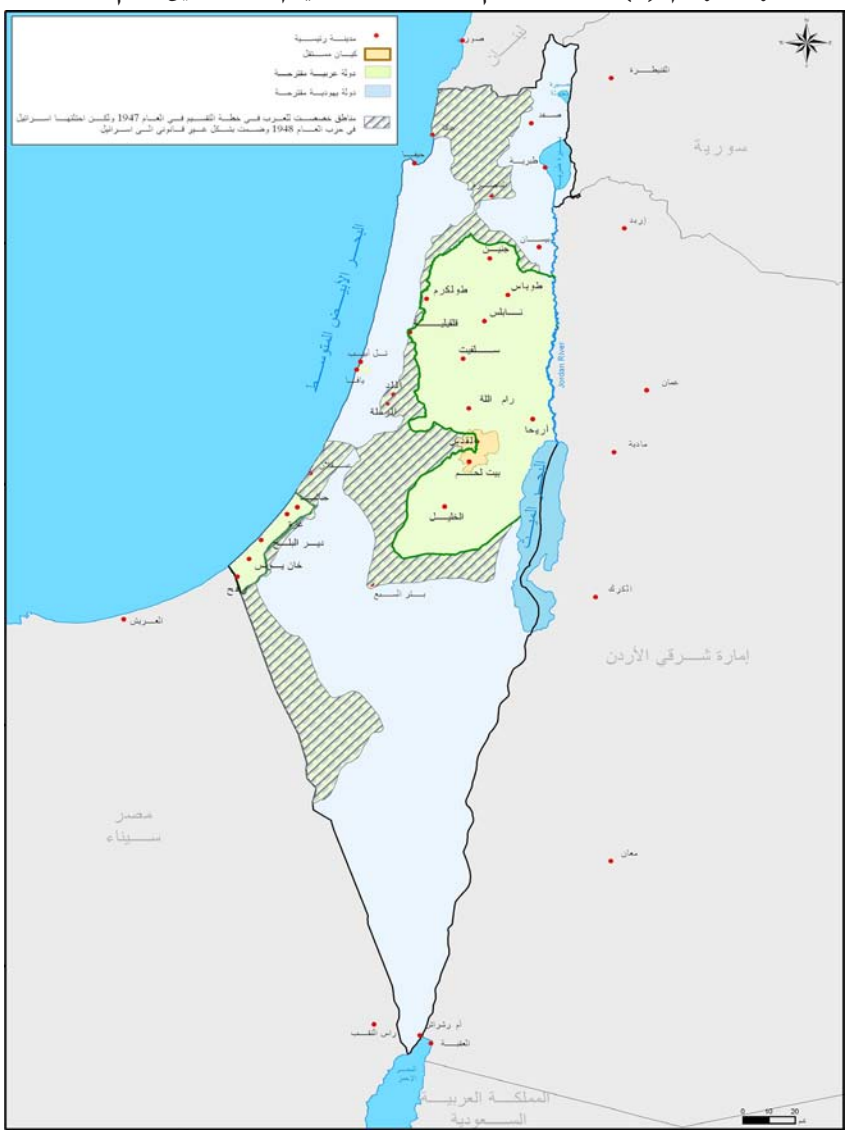

وبلغت مساحة الكيان المنفصل بحسب ما جاء في خطة التقسيم ١٨٦ كيلومتر مربع، و قد شملت أراضي جنوب القدس وحتى إلى ما بعد بيت لحم وقرية شعفاط في الشمال (انظر الخارطة رقم ٨). و قد رفض العرب في ذلك الوقت خطة التقسيم لأنها تجاهلت حقوق الأغلبية من سكان فلسطين العرب. و مع انتهاء الانتداب البريطاني وانسحاب الجيوش، شنت الميليشيات اليهودية من المهاجرين الحرب ضد السكان الفلسطينيين والتي انتهت مع سيطرة الميليشيات على ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية، وتدمير ٤١٨ قرية فلسطينية وطرد ما يقارب أل ٨٠٠٠٠٠ فلسطيني إلى الشتات ليصبحوا لاجئين في مناطق أخرى في فلسطين وبلدان أخرى. وفي أعقاب ذلك، كان جزءا من بيت لحم في الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية حتى الرابع من حزيران من العام ١٩٦٧.

خارطة رقم (٨): الكيان المنفصل بحسب قرار مجلس الأمن رقم ١٨١ للعام ١٩٤٧

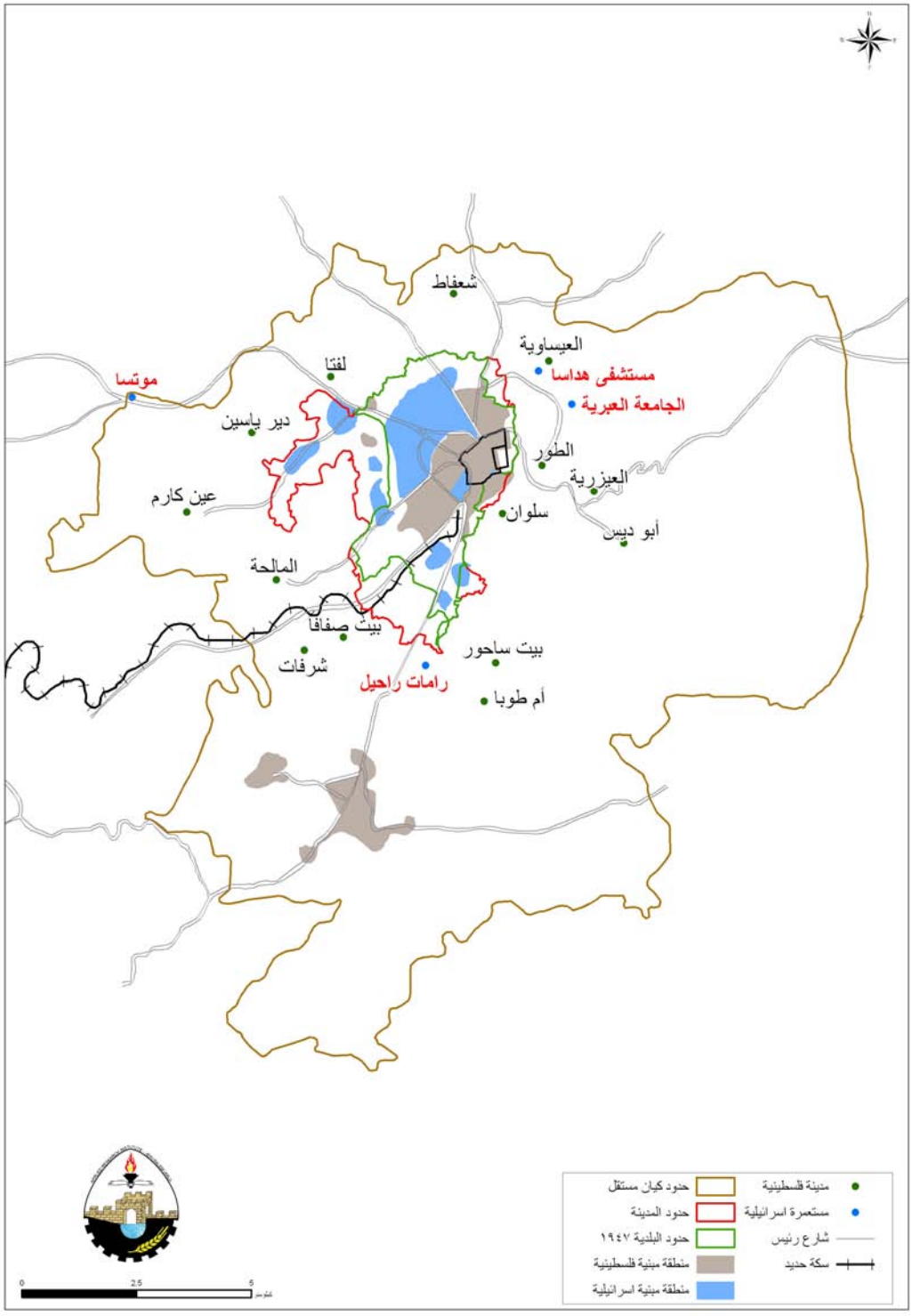

وفي الخامس من شهر حزيران من العام ١٩٦٧، احتلت إسرائيل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية. وبعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، شرع الاحتلال الإسرائيلي بإعادة ترسيم الحدود الإدارية للمحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية بما يتناسب ورؤيتها الخاصة ومحو محافظة القدس من على الخريطة، وتوسيع حدود بلدية القدس من ٦,٥ كيلومتر مربع إلى ٧١ كيلومتر مربع، بنسبة زيادة ١٠,٨ أضعاف حجمها الأصلي لتشمل أراضي من ٢٨ مدينة وقرية فلسطينية محيطة بها في كل من محافظات القدس وبيت لحم ورام الله. وكانت محافظة بيت لحم أحدى المحافظات التي شهدت خسارة أراضيها حيث اقتطعت إسرائيل ما مساحته ١٨٠٤٨ دونما (١٨,٠٤٨ كم^2) من أراضي المحافظة بهدف ضمها لحدود بلدية القدس الإسرائيلية الجديدة والغير قانونية؛ منها ٦٨٤٤ دونم تابعة لحدود مدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور (انظر الخريطة رقم ٩).

و بناء على الترسيم الإسرائيلي الجديد للحدود، تبلغ رقعة مساحة محافظة بيت لحم ٦٥٩,١ كم^2 و يتجاوز التعداد السكاني لها ٢٠١٠٠٠ نسمة بحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام ٢٠٠٧ موزعين على ٤٥ تجمع سكني، منها خمس مدن رئيسية وهي بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، الخضر والدوحة وثلاث مخيمات للاجئين.

خارطة رقم (٩): موقع محافظة بيت لحم في الضفة الغربية

٢,٤. الوضع الجيو سياسي في محافظة بيت لحم في إطار اتفاقيات أوسلو

بدأت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ رفضاً من الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وللمطالبة بحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. وفي العام ١٩٩١، عقد مؤتمر مدريد للسلام على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام» وتطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل من المناطق التي احتلتها في العام ١٩٦٧. وعقدت عدة جولات من المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني كان الجانب الفلسطيني يؤكد فيها على ضرورة وقف الاستيطان باعتباره العنصر الرئيسي الذي يقف حجر عثرة أمام تقدم المفاوضات.

وفي العاصمة النرويجية أوسلو جرت مفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية من اجل التوصل إلى سلام عادل ودائم، وانتهت بتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ في ١٣ أيلول عام ١٩٩٣، وتبع ذلك توقيع اتفاقية المرحلة الانتقالية التي تضمنت انسحاب الجيش الإسرائيلي من أجزاء من قطاع غزة وأريحا. وقد حددت المرحلة الانتقالية بخمس سنوات على أن تنتهي في أيار ١٩٩٩ بحيث يتم في نهايتها حل العقبات الرئيسية مثل الحدود والمستوطنات واللاجئين والمياه والقدس. فنتج عن اتفاقية أوسلو الأولى (أيار ١٩٩٤) انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من حوالي ٧٠٪ من مساحة قطاع غزة ومساحة محدودة من محافظة أريحا.

أما اتفاقية أوسلو الثانية والتي تم توقيعها بتاريخ ٢٨ أيلول عام ١٩٩٥ فقد تضمنت إجراء انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني ووضعت جدولا زمنيا لانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان الفلسطينيين. وبناءا على اتفاقية أوسلو الثانية تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق وهي:

- منطقة أ، حيث تتمتع السلطة الفلسطينية بكامل السيطرة الأمنية و الإدارية حيث تتكون منطقة أ من الأجزاء الرئيسية للمدن الكبيرة في الضفة الغربية.
- منطقة ب وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات. وتسيطر السلطة الوطنية الفلسطينية على كامل الشؤون المدنية، أما إسرائيل فتسيطر على الشؤون الأمنية.
- أما منطقة ج فهي تغطي باقي المساحة خارج منطقتي أ و ب ولإسرائيل كامل السيطرة على هذه المنطقة أمنيا وإداريا وهي تتكون من جميع المستوطنات الإسرائيلية ومعظم الأراضي الفلسطينية غير المأهولة أو المناطق الريفية المأهولة بشكل محدود (انظر الخريطة رقم ١٠).

وبناء على ما سبق، تم تقسيم أراضي محافظة بيت لحم إلى مناطق «أ» و«ب» و«ج»، حيث تم تصنيف ما مساحته ٤٩٦٩٣ دونما من أراضي المحافظة كأراضي «ا»، ما نسبته ٧,٥٪ من المساحة الكلية للمحافظة، فيما تم تصنيف ما مساحته ٣٦٤٨٢ دونما من أراضي المحافظة كمناطق «ب»، ما نسبته ٥,٥٪ من المساحة الكلية للمحافظة. أما الجزر المتبقي من أراضي المحافظة والبالغ ٤٤٦٧١٣ دونما، ما نسبته ٦٧,٨٪ من أراضي المحافظة فقد تم تصنيفه كمناطق «ج» وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفادة منها بأي شكل من الأشكال إلا بتصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية في بيت لحم. والجدير بالذكر أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق «ج» هي الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة والتي تشكل مصدر دخل رئيسي للفلسطينيين في المحافظة. جدول رقم ٣٣ يعرض التقسيم الإداري والسكاني لمحافظة بيت لحم تبعاً لاتفاقية أوسلو- المرحلة الانتقالية (١٩٩٥). أنظر الخريطة رقم ١٠.

جدول رقم (٣٣): تصنيف أراضي محافظة بيت لحم وفقا لاتفاقية أوسلو- المرحلة الانتقالية (١٩٩٥)

تصنيف المنطقة	المساحة كم مربع	النسبة المئوية من أراضي المحافظة ٪	النسبة المئوية لعدد سكان المحافظة ٪
منطقة «ا»	٤٩٦٩٣	٧,٥	٦٠,١
منطقة «ب»	٣٦٤٨٢	٥,٥	٣٤,٩
منطقة «ج»	٤٤٦٧١٣	٦٧,٨	٥
المحميات الطبيعية	١٢٦٢٢٣	١٩,٢	٠
المجموع	**٦٥٩١١١**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية و الاستشعار عن بعد، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، ٢٠٠٩

ويبين الجدول أن ما يقارب ألـ ٩٥ في المئة من السكان في محافظة بيت لحم يعيشون في مناطق «أ» و»ب» والتي تشكل مساحاتها الإجمالية ١٣ في المئة من مساحة المحافظة الكلية (٨٦,٢ كيلومتر مربع)، في حين أن الكثافة السكانية تصل إلى ٢٢١٦ شخص/كيلومتر مربع. بينما يعيش السكان الباقين في مناطق «ج» والتي تشكل ٦٧,٨ في المئة (٤٤٦,٧١ كيلومتر مربع) من مساحة المحافظة الكلية حيث الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية في المحافظة، والمساحات المفتوحة ومناطق التنمية المستقبلية.

خارطة رقم (١٠): التقسيمات الجيو سياسية في محافظة بيت لحم وفقا لاتفاقية أوسلو- المرحلة الانتقالية (١٩٩٥)

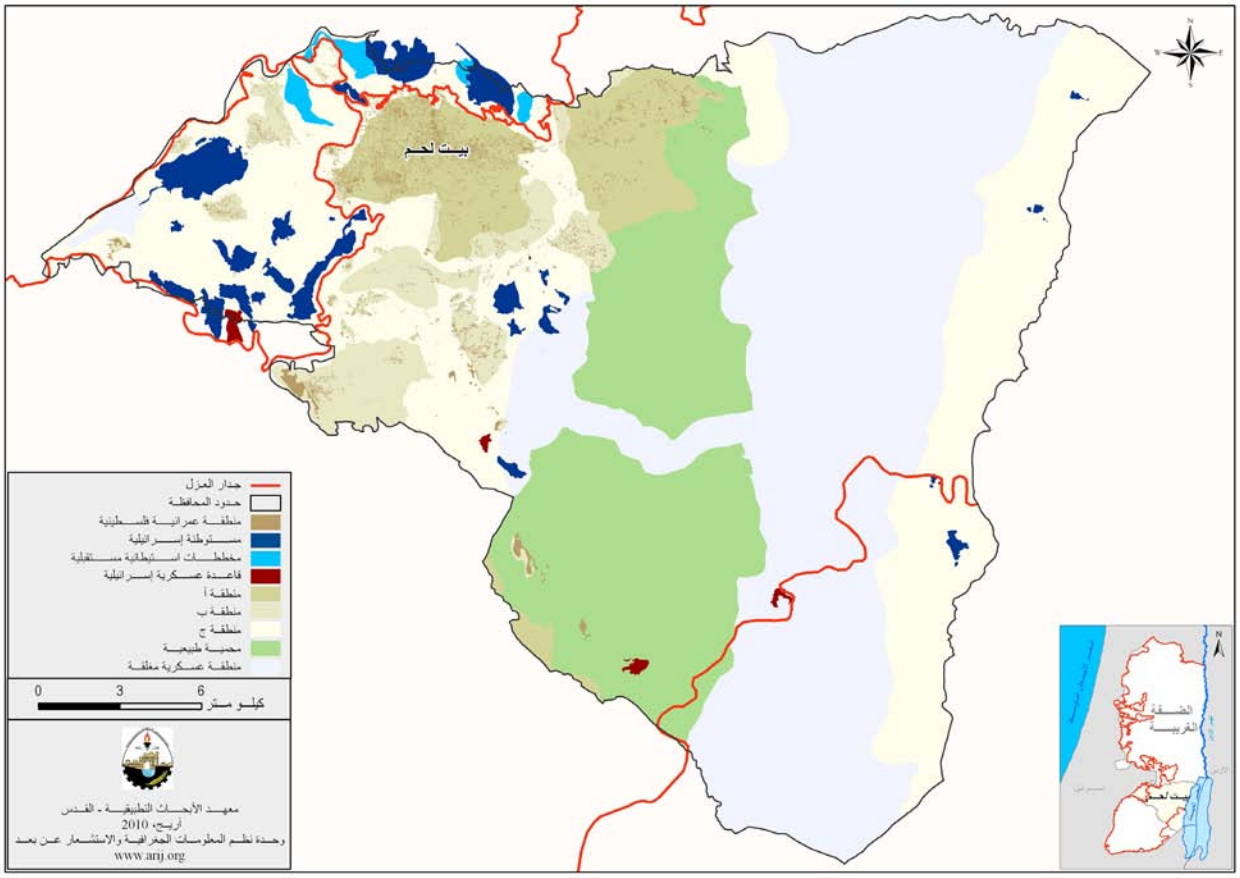

٣,٤. ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

فورا بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، دأبت إسرائيل على إنشاء وبناء المستعمرات في الضفة الغربية و قطاع غزة في سياسة مبرمجة رامية إلى تعزيز وجودها على هذه الأرض والقضاء على أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة. فعلى الرغم من قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي وخصوصا قرار ٤٤٦ (٢٢ مارس ١٩٧٩) الرافضة لسياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والتي تعتبر بناء المستعمرات في الأراضي المحتلة عملا غير قانوني وخرقا للأعراف والمواثيق الدولية، إلا أن إسرائيل استمرت في نشاطاتها الاستعمارية ضمن نهج سياسي واضح من اجل السيطرة على الأرض ومصادرها الطبيعية وشرعت بإصدار الأوامر العسكرية فجمدت عملية تسجيل الأراضي في العام ١٩٦٨ وألغت التسجيلات الغير مكتملة وبهذا حرمت السكان الفلسطينيين من حماية ملكية أراضيهم. وفي العام ١٩٧١ عدلت السلطات الإسرائيلية القانون رقم ٤١٨/٧٩ والذي أصبحت بموجبه جميع القرارات المهمة التي تتعلق بالرخص والمخططات تتخذ من قبل مجلس التخطيط الأعلى الذي يعينه القائد العسكري، وكان اغلب أعضاء هذا المجلس من ضباط الجيش الإسرائيليين. وقد تم الإعلان عن مساحات شاسعة من الضفة الغربية كمناطق عسكرية مغلقة يمنع الفلسطينيين من استخدامها لأي غرض وتمت مصادرة العديد من الأرضي الفلسطينية وخصوصا الأراضي الزراعية من أجل بناء وتوسيع المستعمرات وشق الطرق الالتفافية فيها، بالإضافة للسيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الجوفية وحرمان الفلسطينيين من حقهم في ذلك الأمر الذي أدى إلى تغييرات رئيسية في أنماط استخدامات الأرض.

إن اختيار مواقع البناء لهذه المستوطنات لم يكن بمحض الصدفة، بل جاء ضمن سياسة إسرائيلية استيطانية واضحة بهدف السيطرة على الأرض الفلسطينية، فكانت المستوطنات الإسرائيلية ذات الطابع العسكري والأمني على طول الضفة الغربية وعرضها مع التركيز على مناطق معينة بشكل خاص مثل منطقة القدس وذلك من خلال النشاط الاستيطاني المكثف في المدينة المقدسة نفسها وأحاطتها بالعديد من المستعمرات الكبيرة من اجل خلق المعوقات الديموغرافية أمام أي مطالبة فلسطينية وعربية فيها، والمنطقة الغربية بمحاذاة الخط الأخضر (خط الهدنة) الأمر الذي يجعل العودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ عملية مستحيلة، بالإضافة إلى منطقة الغور لما تعيره إسرائيل من أهمية أمنية لهذه المنطقة بالإضافة لقيمتها الزراعية.

الانتهاكات الإسرائيلية في محافظة بيت لحم

تمثلت الانتهاكات الإسرائيلية في محافظة بيت لحم في المصادرات المستمرة للأراضي الفلسطينية من أجل بناء جدار العزل العنصري والقواعد العسكرية الإسرائيلية وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية القائمة وأبراج المراقبة والمعابر الحدودية وشق الطرق الالتفافية. كما طالت الانتهاكات المنازل الفلسطينية في جميع قرى ومدن المحافظة واقتلاع الأشجار المثمرة وإلحاق خسائر فادحة بالقطاع الزراعي. ففي الفترة ما بين العام ١٩٩٤ وشهر أيار من العام ٢٠١٠ رصد معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) الانتهاكات الإسرائيلية ضد الأراضي والممتلكات في محافظة بيت لحم حيث تم مصادرة ما يقارب ألـ ٦٦٠٠٠ دونما من الأراضي الزراعية والمفتوحة للأغراض العسكرية الإسرائيلية المختلفة. كما تم اقتلاع و تدمير أكثر من ٥٧٠٠٠ شجرة مثمرة في المحافظة هذا بالإضافة إلى هدم ١٧٢ منزلا فلسطينيا خلال هذه الفترة وإخطار ما يزيد عن ٤٠٠ منزل فلسطيني في المحافظة بالهدم والإخلاء تحت ادعاء البناء الغير مرخص. الجدول رقم ٣٤ يشير إلى الانتهاكات الإسرائيلية في محافظة بيت لحم في الفترة الواقعة ما بين كانون ثاني ١٩٩٤ وشهر أيار ٢٠١٠.

جدول رقم (٣٤): الانتهاكات الإسرائيلية في محافظة بيت لحم في الفترة الواقعة ما بين العام ١٩٩٤ و شهر أيار ٢٠١٠

العام	الأراضي المصادرة (دونم)	الأشجار المقتلعة/ المدمرة	المنازل المخطرة بالهدم	المنازل المهدمة
١٩٩٤	٣٤٣٣	٢٤٨٦	٠	٠
١٩٩٥	٢٠٠	٠	٠	٠
١٩٩٦	٣٠٠	٠	٠	٠
١٩٩٧	١٣٥٥٠	٨٠٠	٠	١٢
١٩٩٨	١٢٥٠٤	٣٤٤٠	٠	١٣
١٩٩٩	٨٤٣	٥٣٠	٠	٣
٢٠٠٠	٣٢١٩	٢٩٩٠	١	٢
٢٠٠١	٣٦٥٥	٣٣٦٠	٤	٣
٢٠٠٢	١٤٥٣	٣٥٥٠	١٤٢	١٣
٢٠٠٣	٥٤٧٦	٢٧١٨٣	٤٩	٣٠
٢٠٠٤	٩٦٩٤	١٥٧٦	٥٣	٥٠
٢٠٠٥	٣٥١٥	٢٨٦٤	٤٤	١٣
٢٠٠٦	١٢٧٧	١٥١٥	٢٧	٢٠
٢٠٠٧	٣٦٣٤	٦١٢٠	٥٢	٦
٢٠٠٨	٢١٩	٣٥٠	٢٢	٣
٢٠٠٩	٢٨٠٨	٢٧٣	٥٠	١
أيار ٢٠١٠	١٧٥	٦٤٥	٢٢	٣
المجموع	**٦٥٩٥٥**	**٥٧٦٨٢**	**٤٦٦**	**١٧٢**

المصدر: وحدة مراقبة التحضر، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، ٢٠١٠

٤,٤ بداية ونشأة الاستيطان في محافظة بيت لحم

تعود بداية الاستيطان في محافظة بيت لحم إلى عقد الستينات من القرن السابق أي بعد قيام إسرائيل باحتلال الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، فكانت مستعمرة كفار عتصيون من أولى المستوطنات الإسرائيلية التي غرست في الأرض الفلسطينية بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، ثم أخذ الاستيطان بالانتشار كالسرطان، يغتصب الأرض في هذه المحافظة ضمن سياسة وإستراتيجية مبرمجة من اجل خدمة الأهداف الإسرائيلية ومن ضمنها مشروع ما يسمى بالقدس الكبرى.

وخلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي ألـ ٤٣ للضفة الغربية وقطاع غزة، قامت إسرائيل ببناء ٢١ مستوطنة إسرائيلية غير شرعية في محافظة بيت لحم، يقطنها ما يقارب ألـ ١٠٥٠٠٠ مستوطن إسرائيلي وتحتل مساحة قدرها ١٧٣١٤ دونما (١٧,٣ كيلومترً مربعً)، والتي تشكل ما نسبته ٢,٦٪ من المساحة الكلية للمحافظة. جدول رقم ٣٥ يعرض المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي محافظة بيت لحم.

جدول رقم ٣٥: المستوطنات الإسرائيلية في محافظة بيت لحم

اسم المستوطنة	التعداد السكاني للمستوطنين ٢٠٠٨-٢٠٠٩	تاريخ الإنشاء	مساحة المستوطنة داخل محافظة بيت لحم (دونم)
جفاعوت	٥٥	١٩٨٤	١٣٥
جيلو	٤٠٠٠٠	١٩٧١	١١٨٤
هادار بيتار	٤٠	١٩٧٨	٥٨
هار حوما (جبل أبو غنيم)	٧٢٠٠	١٩٩٧	١٦٨٤
هار جيلو	٤٧٩	١٩٧٢	٤١٤
بيتار عيليت	٣٦٤٠٠	١٩٨٥	٤٦٨٦
افرات	٨٣٠٠	١٩٧٩	٢١٨٠
اليعيزر	١٧٠٦	١٩٧٥	٥٣٦
روش تسوريم	٥٥٠	١٩٦٩	٨٩٣
ألون شيفوت	٣٤٠٠	١٩٧١	٩٢٠
نيفيه دانييل	١٨٨٣	١٩٨٢	٥٨٤
تكواع	١٦٣٥	١٩٧٧	١٠٧١
عين الفشخة	منطقة سياحية	١٩٦٩	٩٧
مشوكي دراجوت	منطقة سياحية	١٩٩١	٧٧
جزء من كفار عتصيون	٥٧٠	١٩٦٧	٤٢٠
أفينات	٤٠	١٩٨٣	١٢٤
معاليه عموس	٣٨٣	١٩٨١	٥١١
متسبيه شاليم	١٩٥	١٩٨٠	٤٤٠
بيت عاين (تسوريف)	٩٠٦	١٩٨٩	٦٧١
نيكوديم	٨٨٦	١٩٨٢	٤٠٩
ال دافيد (كفار الداد)	٢٠٠	١٩٩٩	٢٢٢
المجموع	**١٠٤٨٢٨**		**١٧٣١٤**

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية و الاستشعار عن بعد، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، ٢٠٠٩

فضلا عن ذلك، قامت إسرائيل في الفترة ما بين الأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٩ ببناء ٢١ موقع استيطاني في المحافظة والتي باتت تعرف فيما بعد بالبؤر الاستيطانية[٦] وهي عبارة عن نوى لمستوطنات جديدة عادة ما تبدأ بإقامة كرفانات متنقلة على الموقع الذي يتم الاستيلاء عليه من قبل المستوطنين. وتوضع هذه الكرفانات بشكل منظم وليس عشوائيا بحيث يتضح أسلوب التخطيط العمراني وتوزيع مرافق البنية التحتية الاجتماعية والخدماتية فيها. وبذلك يتضح التخطيط المسبق لهذه البؤر مما يفضح النوايا الإسرائيلية. كما تتفرع من المستوطنة الأم وعلى بعد أميال منها عدة مواقع أيضا يتم الاستيلاء عليها من قبل المستوطنين وتنشأ عليها بؤر استيطانية أو مستوطنات جديدة. والجدير بالذكر أن وباء البؤر الاستيطانية الإسرائيلية قد اخذ أبعادا مختلفة منذ ذلك الحين، حيث كانت بدايتها دعوة «شارونية» للمستوطنين اليهود للاستيلاء على مواقع التلال والمرتفعات الفلسطينية للحيلولة دون تسليمها للفلسطينيين لاحقا في إطار تسوية مستقبلية بين الجانبين. ورغم أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تمنح تلك الظاهرة أي غطاء قانوني بالظاهر، فقد قامت بالرغم من ذلك بتوفير غطاء امني لها ولوجستي لوجودها واستمرارها، وعلى وجه التحديد بعد العام ٢٠٠١ حين تولى أرييل شارون زمام الحكم وأطلق العنان لهذه البؤر،

٦ «البؤر الاستيطانية للمستوطنات» هو أسلوب مرتجل من قبل المسؤولين الإسرائيليين بالتعاون مع المستوطنين الإسرائيليين؛ والذي بموجبه قام المستوطنون الإسرائيليون بالاستيلاء على قمم التلال وبعض المواقع التي على مقربة من المستوطنات القائمة من أجل ضم الموقع إلى المستوطنة - إذا كانت تقع ضمن منطقة الخطة الرئيسية للمستوطنات - تحت حماية الجيش الإسرائيلي المباشرة.

الأمر الذي لم يشكل مفاجأة في حينها وخاصة أن المذكور قد أصدر نداءاً للمستوطنين الإسرائيليين في العام ١٩٩٨، حينما تولى وزارة الزراعة الإسرائيلية أبان حكم بنيامين نتنياهو، دعا فيه المستوطنين لاحتلال تلال الضفة الغربية حتى لا تخسرها إسرائيل لصالح الفلسطينيين خلال المفاوضات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد تلك البؤر في المناطق الفلسطينية. كما دأب الجيش الإسرائيلي أيضا على مساعدة هؤلاء المستوطنين الإسرائيليين في الانتقال والاستقرار في تلك المواقع بل وتأمين الحماية لهم ومدهم بالبنية التحتية الأساسية لضمان بقائهم فيها. جدول رقم ٣٦ يعرض البؤر الاستيطانية الإسرائيلية التي تم إقامتها في محافظة بيت لحم خلال الفترة السابق ذكرها (انظر أيضا الخريطة رقم ١١).

جدول رقم ٣٦: البؤر الاستيطانية الإسرائيلية المقامة على أراضي محافظة بيت لحم

المستوطنة الأم	البؤرة الاستيطانية	عدد الكرفانات	فترة الإنشاء
الون شيفوت	جفعات هاهيش	٤٠	كانون ثاني ١٩٩٨
الون شيفوت	نيتسير	٠	مخطط لها
بيت عاين	مسوت يتسحاق	٦	كانون ثاني ٢٠٠١
بيت عاين	ألت ٦٧٣	٢	كانون ثاني ٢٠٠٣
بيت عاين	غرب بيت عاين	٢١	كانون ثاني ١٩٩٩
بيت عاين	شمال بيت عاين	٢	في الفترة الواقعة ما بين العام ١٩٩٦ و شباط ٢٠٠١
افرات	جفعات هاتمار	٤١	كانون الثاني ٢٠٠١
افرات	جفعات هاداجان	٤٠	كانون الثاني ١٩٩٥
افرات	جفعات هايتيم	٠	مخطط لها
ال دافيد (كفار الداد)	معاليه رحبعام	١٨	كانون الثاني ٢٠٠٢
ال دافيد (كفار الداد)	سدي بار	٢٥	كانون الثاني ١٩٩٨
اليعيزر	ديريخ حاعافوت	٤٠	كانون الثاني ٢٠٠١
كفار عتصيون	جنوب كفار عتصيون	٢	في الفترة الواقعة ما بين شباط ٢٠٠١ و تشرين ثاني ٢٠٠٢
معاليه عموس	هبي هاناخال	٢٤	كانون الثاني ١٩٩٩
مشوكي دراجوت	جنوب مشوكي دراجوت	٧	في الفترة الواقعة ما بين ٢٠٠٢ و حزيران ٢٠٠٣
نيفيه دانييل	شمال نيفيه دانييل	١٢	كانون الثاني ٢٠٠٢
نيكوديم	جنوب شرق نيكوديم	٠	في الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٦ و شباط ٢٠٠١
تكواع	تكواع ب و ج	٢٦	كانون الثاني ٢٠٠١
تكواع	تكواع د	٢٦	في الفترة الواقعة ما بين شباط ٢٠٠١ و تشرين ثاني ٢٠٠٢
			في الفترة الواقعة بين ١٩٩٦ و شباط ٢٠٠١
تكواع	جنوب شرق تكواع	١	
تكواع	تكواع د	٢٠	كانون الثاني ٢٠٠٢
المجموع		**٣٥٣**	

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية و الاستشعار عن بعد، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، ٢٠٠٩

خارطة رقم (١١): توزيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية والطرق الالتفافية في محافظة بيت لحم

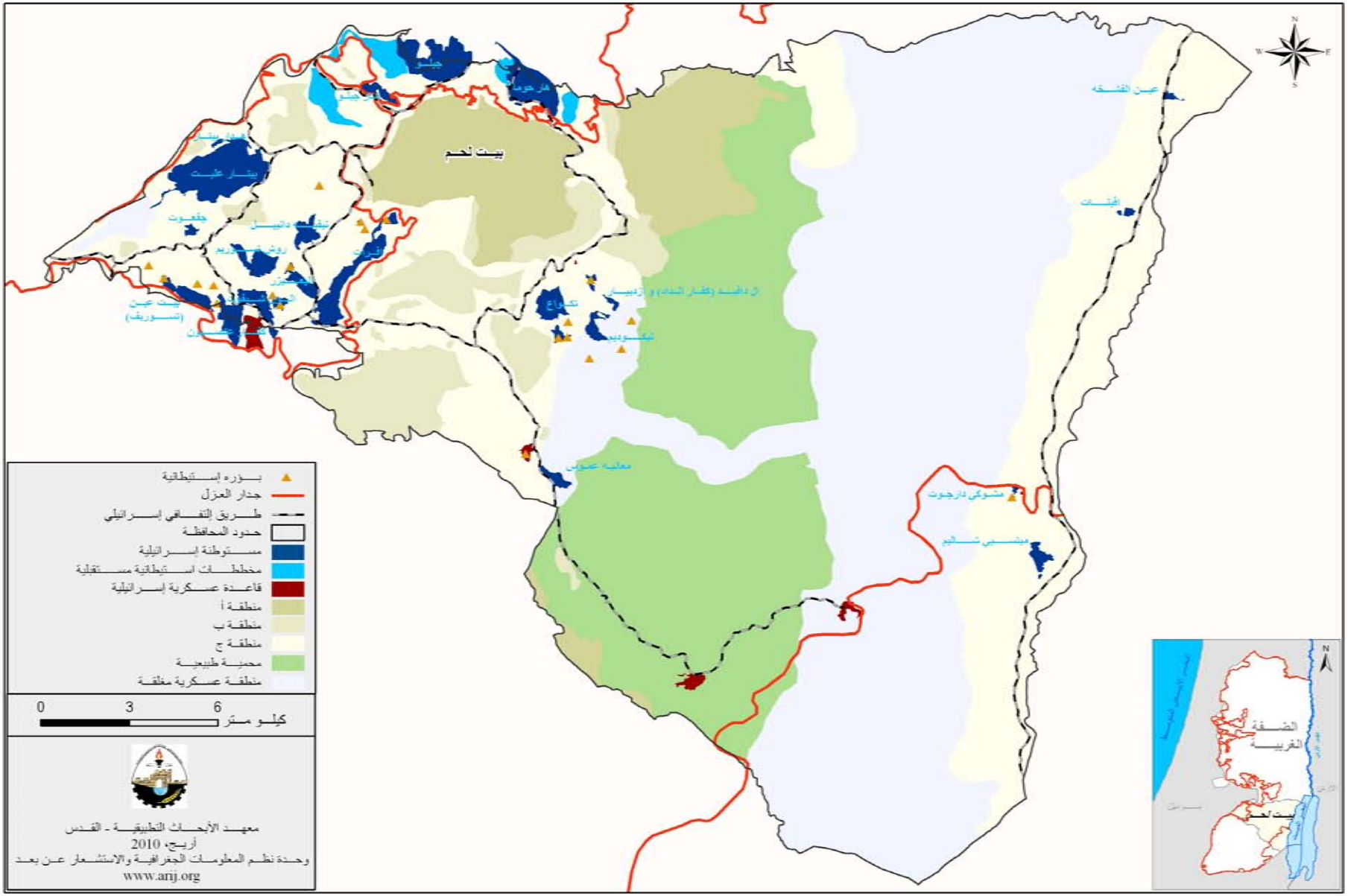

- **بناء مستوطنتين جديدتين بالقرب من مستوطنة أبو غنيم (هار حوما)**

يكشف المخطط الهيكلي الذي أعدته بلدية القدس الإسرائيلية (المخطط الهيكلي ٢٠٢٠) عن وجود مستوطنتين جديدتين في المنطقة المجاورة لمستوطنة هار حوما (مستوطنة أبو غنيم) في محافظة بيت لحم، الأولى تقع في الجهة الجنوبية الشرقية لمستوطنة هار حوما (مستوطنة أبو غنيم) بينما تقع الثانية في الجهة الشمالية الغربية للمستوطنة. وسوف تحتل هاتان المستوطنتان حوالي ١٠٨٠ دونما إضافية من الأراضي الفلسطينية. ويكشف المخطط الهيكلي أيضا أن المنطقة السكنية التابعة لمستوطنة جبل أبو غنيم (هار حوما) قد تصل مساحتها إلى ١٤١٠ دونما، مما سوف يشكل زيادة قد تصل نسبتها إلى ٣٥٢٪ من مساحتها الحالية والبالغة ٤٠٠ دونما. وسوف تحتل مستوطنة جبل أبو غنيم (هار حوما) والمستوطنتين الجديدتين (حال الانتهاء من بنائهما) ما مساحته ٢٥٠٠ دونما من أراضي المحافظة (انظر الخريطة رقم ١٢) .

خارطة رقم (١٢): موقع المستوطنتين الجديدتين بالقرب من مستوطنة أبو غنيم

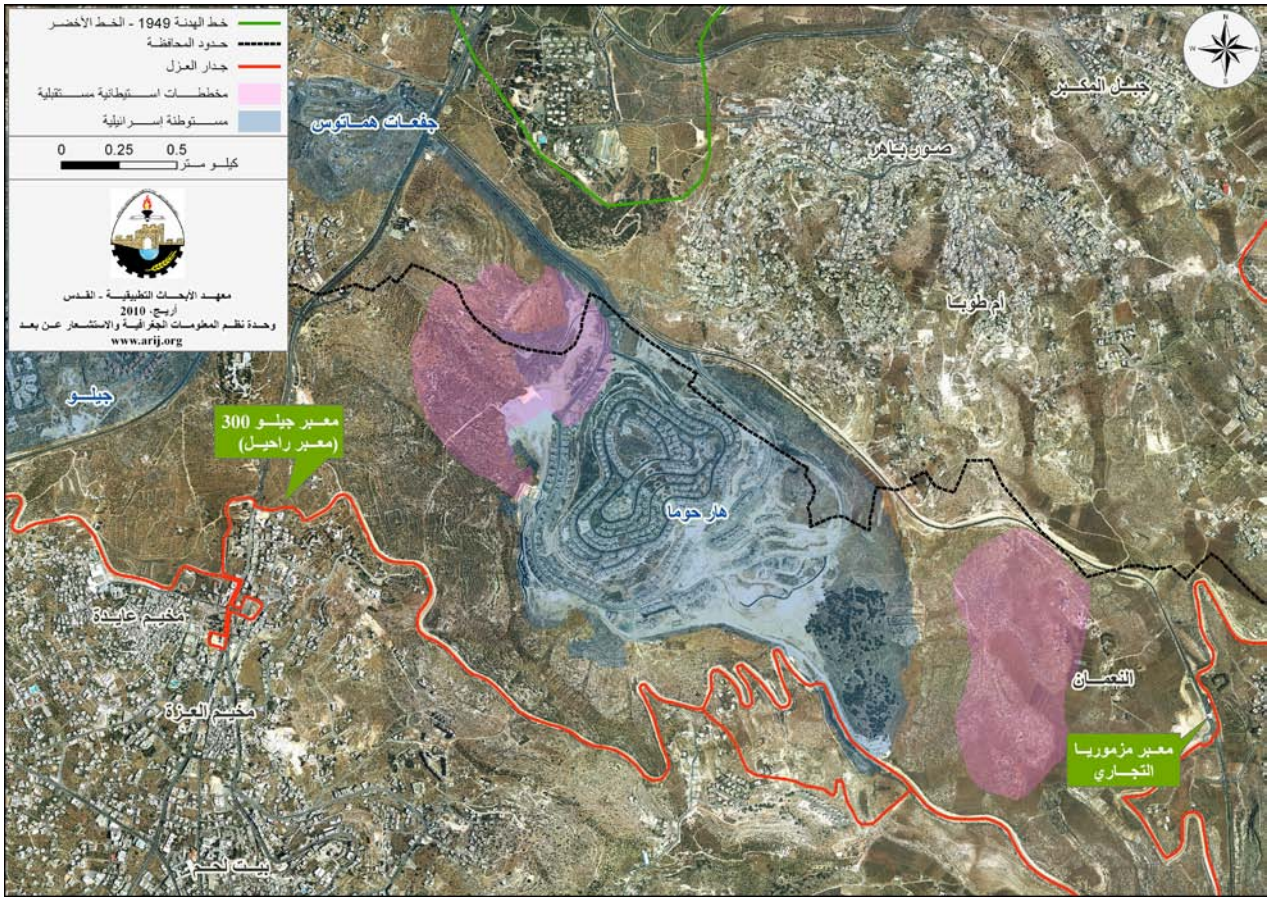

. مستوطنة جفعات يائيل

أعلنت بلدية القدس الإسرائيلية في شهر حزيران من عام ٢٠٠٤ عن مخطط لبناء مستوطنة إسرائيلية جديدة شمال غرب مدينة بيت لحم تدعى «جفعات يائيل». ومن المخطط أن يتم بناء هذه المستوطنة على مساحة قدرها ٢٩٧٦ دونم من الأراضي في محافظة بيت لحم، منها ١١٢٦ سوف يتم مصادرتها من أراضي قرية الولجة، و١٢٧٩ دونما أخرى من أراضي قرية بتير غرب مدينة بيت لحم و ٥٧١ دونما من أراضي مدينة بيت جالا.

و الجدير بالذكر أن المستوطنة الإسرائيلية المقترح بناؤها وفقا لمخطط بلدية القدس ستتضمن بناء عشرين ألف وحدة استيطانية لاستيعاب ما يزيد عن ٥٥٠٠٠ مستوطن إسرائيلي. وسوف تكمل هذه المستوطنة المقترحة حلقة المستوطنات الإسرائيلية التي تحيط بجنوب مدينة القدس من ناحية والتي ستفصلها عن محافظة بيت لحم و جنوب الضفة الغربية من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فان المستوطنة الإسرائيلية الجديدة ستغلق خط المستوطنات الإسرائيلية الذي يمتد من الأطراف الشمالية لمحافظة بيت لحم ابتداءً من مستوطنة <أبو غنيم> (المعروفة إسرائيليا بمستوطنة <هار حوما>) الواقعة إلى الشمال الشرقي من مدينة بيت لحم ووصولا إلى مستوطنتي جفعات هماتوس وجيلو> شمال مدينة بيت لحم ومن ثم إلى مستوطنة هار جيلو غربي المدينة وانتهاء بالمستوطنة الجديدة المقترحة والتي بدورها ستشكل نقطة التئام بين المستوطنات الإسرائيلية جنوب مدينة القدس ومجمع مستوطنات <غوش عتصيون> الواقع إلى الجنوب الغربي لمحافظة بيت لحم كجزء من خطة «غلاف القدس»، لتشمل أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية وزيادة عدد اليهود داخل حدود بلدية القدس الغير قانونية من أجل خلق حقائق على أرض الواقع لتغيير الوضع الديموغرافي للمدينة والتأثير على نتيجة المفاوضات بشأن مستقبل القدس كما صرح نائب رئيس بلدية القدس يهوشع بولاك: (< نريد أكبر عدد ممكن من اليهود في القدس للتأثير على الوضع الديموغرافي فيها>) (انظر الخريطة رقم ١٣).

خارطة رقم (١٣): المخطط الاستيطاني الإسرائيلي «جفعات يائيل»

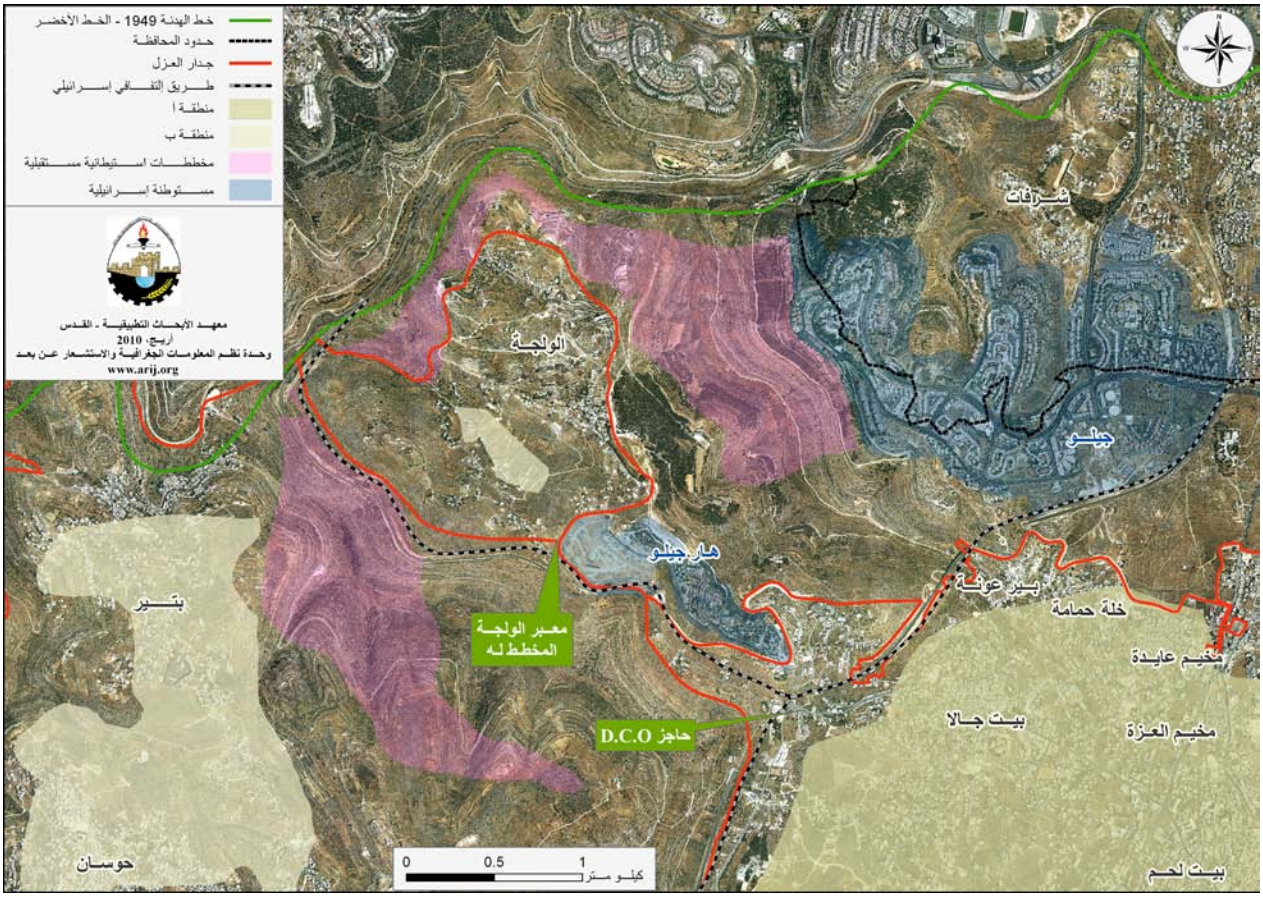

. تجمع يهودي ديني في منطقة قبر راحيل شمال مدينة بيت لحم:

رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية في الثالث من شهر شباط من العام ٢٠٠٥ الالتماس الذي قدمته ١٨ عائلة فلسطينية من مدينتي بيت لحم وبيت جالا ضد بناء شارع التفافي محاذي لمسار جدار العزل العنصري في المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم. و يمتد الشارع الالتفافي من معبر جيلو ٣٠٠ إلى منطقة قبر راحيل، الأمر الذي سوف يسهل، كما أعلنت عنه مصادر إسرائيلية، من حركة وصول المستوطنين اليهود المتدينين إلى منطقة قبر راحيل[٧]. وبعد أسبوع من صدور قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، صرحت ميريام أداني، مؤسسة ومديرة صندوق «خيفر راحيل» إن قرار المحكمة <هو خطوة أولى نحو إقامة مجتمع يهودي حول منطقة قبر راحيل> . صحيفة الجيروساليم بوست، ١١ شباط / فبراير، ٢٠٠٥ (انظر الخريطة رقم ١٤).

خارطة رقم (١٤): التجمع اليهودي الديني في منطقة قبر راحيل

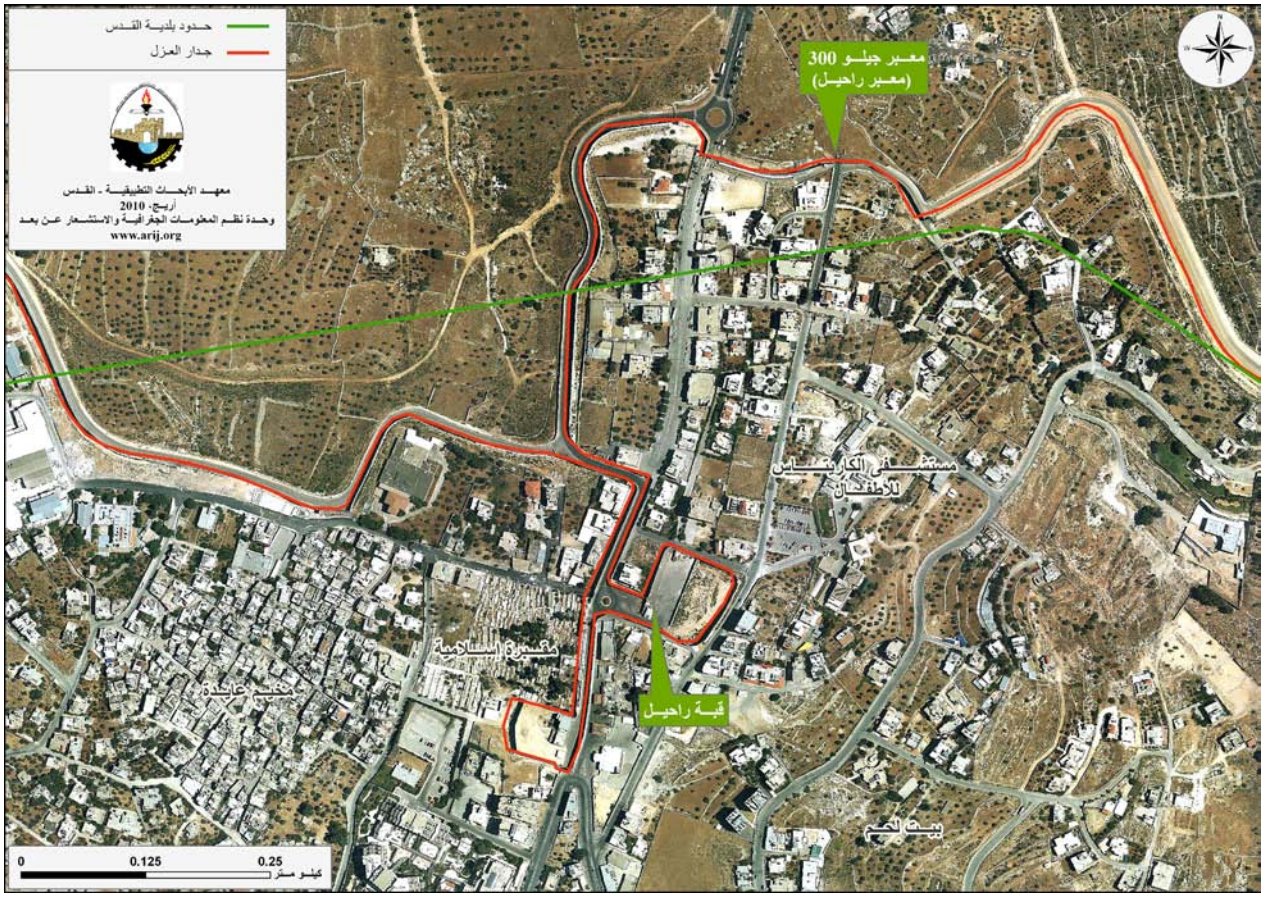

7 Dave Bender, (2005, February 12). Routing for Rahel [Rachel's tomb]. Jerusalem Post, http://www.freerepublic.com/focus/f-news/1342018/posts

. تجمع استيطاني جديد في منطقة عش غراب شرق مدينة بيت ساحور:

أعلنت مجموعة من نشطاء اليمين الإسرائيلي المتطرف من منظمة <إحياء هار حوما> في القدس ومستوطنو المجلس الإقليمي في مجمع مستوطنات غوش عتصيون في الثامن من شهر نيسان من العام ٢٠٠٨ عن نيتهم بإقامة تجمع استيطاني جديد في منطقة عش غراب (المعروفة إسرائيليا «شديما») شرق مدينة بيت ساحور على أنقاض قاعدة عسكرية إسرائيلية تم إخلائها شرق المدينة في السابع والعشرين من شهر نيسان من العام ٢٠٠٦. والجدير بالذكر انه بالرغم من إخلاء القاعدة العسكرية في العام ٢٠٠٦، إلا أنها بقيت تحت سيطرة الإسرائيليين حتى يومنا هذا وذلك بسبب موقع القاعدة العسكرية في المناطق المصنفة «ج» بحسب اتفاقيات أوسلو المؤقتة في العام ١٩٩٥ (انظر الخريطة رقم ١٥).

خارطة رقم (١٥):موقع منطقة عش غراب في محافظة بيت لحم

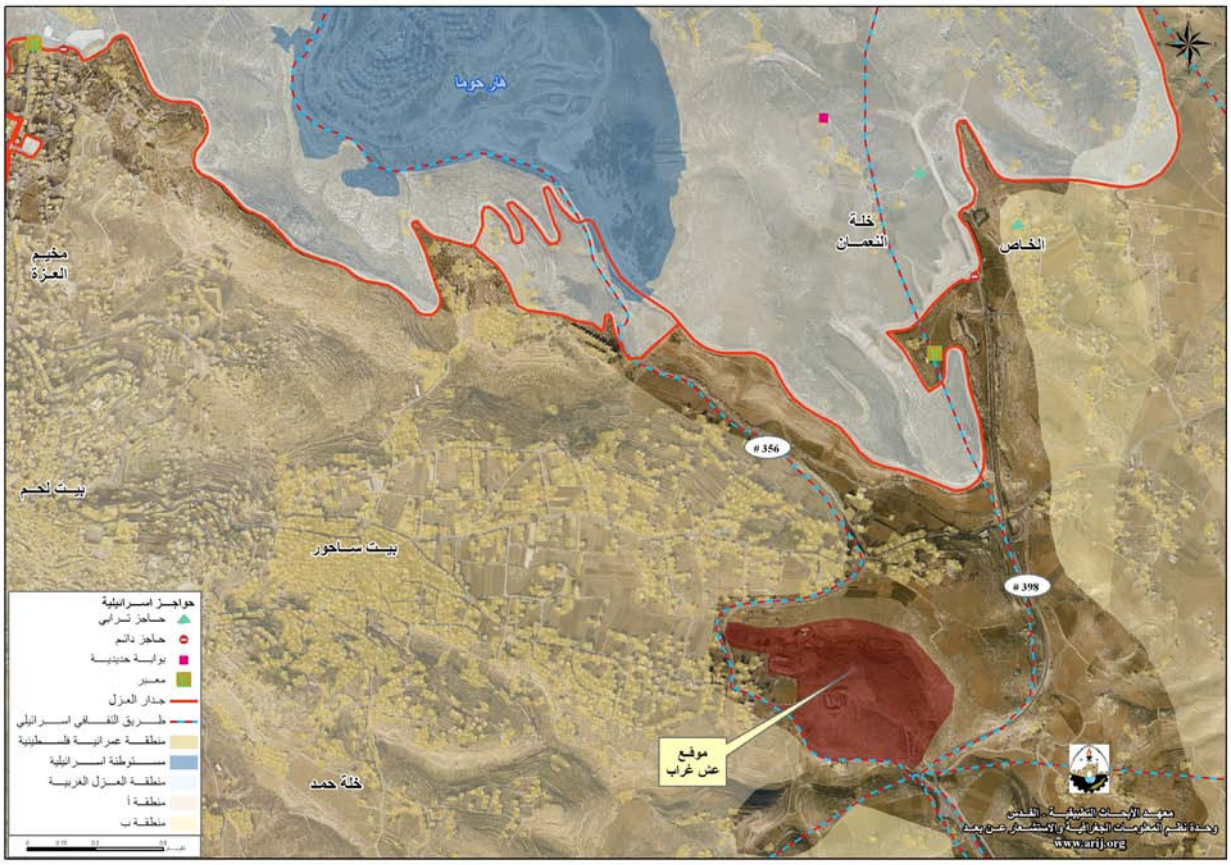

. حي استيطاني جديد في محيط مستوطنة أفرات

ردت المحكمة العسكرية الإسرائيلية التابعة للإدارة المدنية في الأسبوع الثاني من شباط ٢٠٠٩ التماس قدمه ثمانية من أصل تسعة مواطنين فلسطينيين للاعتراض على قرار صادر عن الإدارة المدنية وحارس أملاك الغائبين في العام ٢٠٠٤ والإعلان عن ما يزيد عن ١٧٠٠ دونما من أراضي خلة النحلة والخضر وأرطاس جنوب مدينة بيت لحم «أملاك حكومية إسرائيلية». و تقع الأراضي الفلسطينية المستهدفة ضمن المخطط الهيكلي لمستوطنة أفرات الإسرائيلية وهي ضمن المخطط الاستيطاني لبناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية على التلة الثامنة لافرات والذي سمي باسم <حي جفعات هايتم> والذي حظي بموافقة مبدئية في ذلك الوقت، ولكن المشروع لم يخرج إلى حيز التنفيذ لعدم حصول المخطط على موافقات عديدة أهمها موافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الدفاع ووزارة البناء والإسكان الإسرائيلية (انظر الخريطة رقم ١٦).

خارطة رقم (١٦): موقع المخطط الاستيطاني الإسرائيلي «جفعات هاييتم» في محافظة بيت لحم

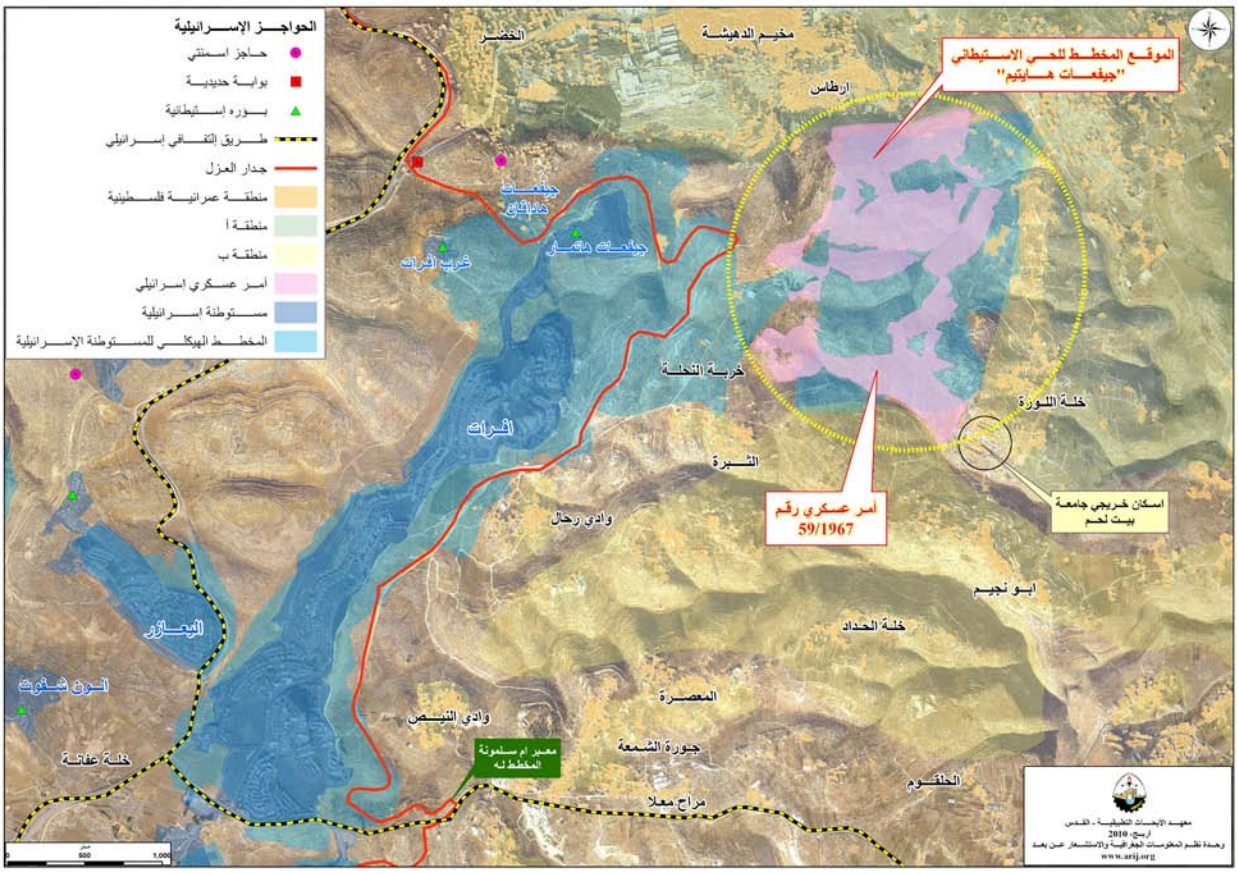

٥,٤ محافظة بيت لحم وخطة العزل العنصرية

يبلغ طول جدار العزل العنصري في محافظة بيت لحم ٨٠,٤ كيلومترا حيث يمتد من الشمال الشرقي لمدينة بيت لحم، وبالتحديد من قرية الخاص ليعزلها بالكامل عن القرى المحيطة بها ومن ثم يكمل باتجاه الجنوب ليقتطع من أراضي قرية أم القسيس، ليمتد بعد ذلك ليقطع المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم ضاما في طريقه مستوطنة أبو غنيم (المعروفة إسرائيليا بمستوطنة هار حوما) ومساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية الواقعة على المدخل الشمالي للمدينة هذا بالإضافة إلى ضم منطقة قبر راحيل إلى مدينة القدس وذلك بتطويقها بالجدار من جميع الجهات. ومن ثم يكمل الجدار نحو الجزء الغربي من مدينة بيت جالا، ضاماً مستوطنتي جيلو وهار جيلو ومتجها بعد ذلك نحو قرى الريف الغربي (الولجة، بتير، نحالين، حوسان، واد فوكين، خربة عفانة، خربة البلوطة وبيت

سكاريا) ليضعها في معزل عن مدينة بيت لحم والمراكز الحيوية فيها ووصولا إلى تجمع مستوطنات غوش عتصيون في الجنوب ليضم الأحد عشر مستوطنة إسرائيلية المكونة للتجمع إلى إسرائيل.

كما سوف يضع مخطط جدار العزل العنصري قرية الولجة الفلسطينية ضمن منطقة عزل خاصة بها وذلك بتطويقها من جهاتها الشمالية، والشرقية والغربية بجدار العزل بالإضافة إلى تطويقها من جهتها الجنوبية بشارع امني خاضع لسيطرة جيش الاحتلال الإسرائيلي بمحاذاة شارع رقم ٤٣٦ والذي يعتبر المنفذ الوحيد المتاح لسكان القرية باتجاه مركز الخدمات في محافظة بيت لحم. هذا وسوف يحيط الجزء الجنوبي لقرية الولجة جدار بطول ٢,٤ كم بمحاذاة الشارع الالتفافي رقم ٤٣٦ مع حماية على جانبي الجدار متمثلة بالخنادق والأسلاك الشائكة بعرض يتراوح ما بين ٨٠ و١٠٠ متر. كما سوف يمتد الجدار على طول ٦,٨٧ كم في عمق أراضي الولجة، ليعزل بالمجمل ما مجموعه ٢٤٢٢ دونما من أراضي القرية، أي ما يقارب ٥٣٪ من المساحة الكلية للقرية (٤٦١٤ دونما)، وبشكل عام سيعمل الجدار على عزل القرية عن سائر القرى الفلسطينية الواقعة في الريف الغربي والمدن الرئيسية في محافظة بيت لحم ومراكزها الحيوية.

وحال الانتهاء من بناء جدار العزل العنصري في محافظة بيت لحم، سيعزل الجدار ما مساحته ١٧٦,٠٥٤ دونما (١٧٦,١ كيلومتر مربع) من أراضي محافظة بيت لحم. هذا وسوف يضع الجدار قرى الريف الغربي بتير، حوسان، الجبعة، نحالين، واد فوكين، خربة عفانة، خربة بيت زكريا وخربة البلوطة في معزل كبير عن مدينة بيت لحم والمراكز الحيوية فيها بينما يضع الجدار أيضا قرية الولجة ضمن منطقة عزل خاصة بها. وبذلك يعزل الجدار ما يزيد عن ٢١٧٠٠ فلسطيني في منطقة الريف الغربي عن باقي مناطق محافظة بيت لحم (انظر الجدول رقم ٣٧ والخريطة رقم ١٧).

جدول رقم ٣٧: مراحل بناء جدار العزل العنصري في محافظة بيت لحم

مراحل بناء الجدار	طول الجدار (كم)
جدار قائم	٢٦
جدار مخطط له	٤٩,٤
جدار جاري بناءه	٥
طول الجدار الكلي	**٨٠,٤**

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية و الاستشعار عن بعد، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، ٢٠١٠

خارطة رقم (١٧):مراحل بناء جدار العزل العنصري في محافظة بيت لحم

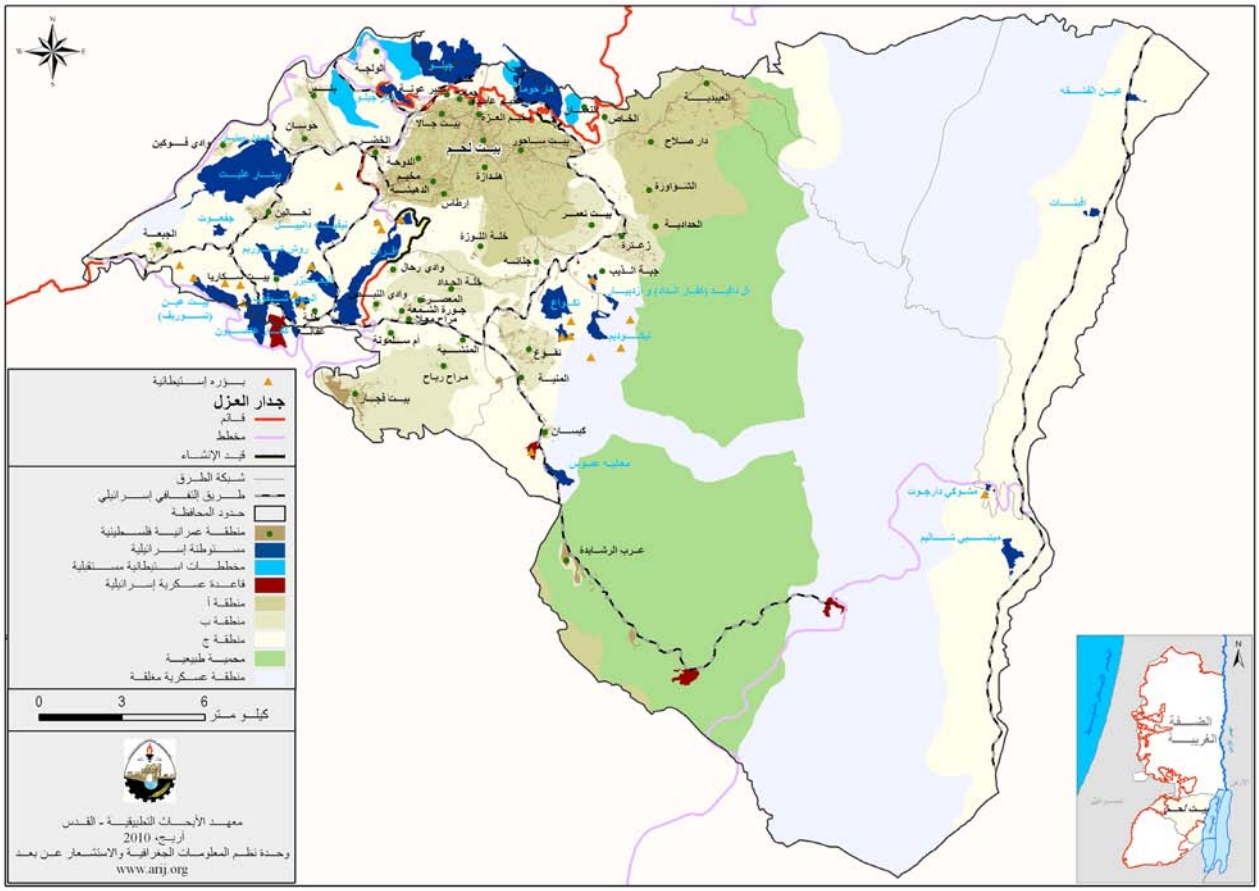

كما و ستسيطر قوات الاحتلال الإسرائيلية سيطرة كاملة على حركة المواطنين الفلسطينيين من وإلى هذه القرى. كما سيعزل الجدار هؤلاء السكان عن أراضيهم، ويحرمهم من مصادر رزقهم والوصول إلى أماكن عملهم والمراكز الخدماتية الأساسية الموجودة في المدن الرئيسية شرقي الجدار (بيت لحم، بيت ساحور وبيت جالا) كالمستشفيات والمدارس والجامعات.

وتشمل الأراضي المعزولة في محافظة بيت لحم ١٠٨٦٤٤ دونما (١٠٨,٦ كم^2) من الأراضي الزراعية و٤٩٠٩٣ دونما (٤٩,١ كم^2) من المناطق المفتوحة والغابات. أما الدخول إلى هذه الأراضي الزراعية المعزولة، فسوف يسمح فقط للمزارعين القادرين على إثبات ملكيتهم للأراضي لدى الدوائر الإسرائيلية المعتمدة (كالإدارة المدنية الإسرائيلية) وسوف يتم إصدار التصاريح لأصحاب الأراضي (عادة كبار السن منهم) التي تندرج أسماؤهم في صكوك الملكية العقارية. والجدير بالذكر أن الإدارة المدنية الإسرائيلية سوف تقوم بإصدار هذه التصاريح من موسم إلى آخر، الأمر الذي يصعب على أصحاب الأراضي فلاحة أراضيهم الزراعية بأنفسهم خصوصا وأن هذه التصاريح لا تشمل الأيدي العاملة أو المعدات اللازمة والكاملة لفلاحة الأرض.

أثر جدار العزل العنصري على القطاع الزراعي

أثر جدار العزل العنصري على الزراعة

يشكل جدار العزل العنصري خطرا على القطاع الزراعي في محافظة بيت لحم ويهدد جزء لا يستهان به من سلة الغذاء وذلك لما سيعزل من الأراضي الزراعية والأشجار المثمرة في المحافظة عند استكمال بناءه في المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية. و تبلغ مساحة الأراضي الزراعية التي سوف يعزلها الجدار حال الانتهاء من بناءه في المحافظة ١٠٨٦٤٤ دونما (١٠٨,٦ كيلومتر مربع) في كل من منطقتي العزل الغربية والشرقية، أي ما نسبته

٢٤,٤٪ من المساحة الكلية للأراضي الزراعية في محافظة بيت لحم والبالغة ٤٤٥٧٩٠ دونما (٤٤٥,٨ كيلومتر مربع) حيث سوف تصبح معزولة عن المواطنين الفلسطينيين في المحافظة ولن يتمكنوا من الوصول إليها إلا بتصريح صادر عن الإدارة المدنية الإسرائيلية في بيت لحم.

والجدير بالذكر أن المتوسط السنوي لنسبة هطول الأمطار في الجزء الغربي من محافظة بيت لحم يتراوح ما بين ٥٥٠ و٦٠٠ ملليمتر (قاعدة بيانات أريج) وهي الأراضي التي يتم زراعتها بمحاصيل حقلية بعلية مثل القمح والشعير وأشجار الفاكهة كبساتين الزيتون وكروم العنب والزراعة المروية.

و سوف يشكل الجدار عند استكمال بناءه حاجزا أمام حركة المواد الغذائية من المناطق الريفية في المحافظة باتجاه المدن الرئيسية مما سيؤدي إلى قلة الوفرة الغذائية وارتفاع القيمة الشرائية لتلك المواد. وسيعكس هذا التدهور في القطاع الزراعي بشكل مباشر وكبير على مصادر الدخل للمزارعين في المحافظة الأمر الذي سيدفع بهم إلى مراجعة جدوى استمرار عملهم في القطاع الزراعي. هذا وسيتم عزل ما يقارب أل ١٤ ألف شجرة مثمرة خلف جدار العزل عند استكماله بالإضافة إلى ما يقارب أل ٦٠ ألف شجرة في مساحات حرجية من المحافظة.

أثر جدار العزل العنصري على التنوع الحيوي

فالإضافة إلى الأثر الكبير الذي سوف يخلفه جدار العزل العنصري على القطاع الزراعي في محافظة بيت لحم، سوف يكون للجدار أيضا تأثير ملحوظ وكبير على المصادر الطبيعية والتنوع الحيوي في المناطق البيئية المختلفة في المحافظة وذلك لما سيعزل من مساحات شاسعة من الأراضي الطبيعية التي عانت من تناقص مستمر عبر سنوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل لا يتناسب مع الزيادة المستمرة قي عدد السكان وتوسع المساحة العمرانية في المحافظة. كما سيكون لجدار العزل العنصري اثر كبير على الحياة البرية في المحافظة حيث سوف يخلق حاجز غير طبيعي، مانع لاستمرار الحياة البرية بشكلها الطبيعي ما بين الريف الشرقي والغربي في المحافظة مما سوف يؤدي إلى نفوق أعداد كبيرة من الحيوانات البرية في محاولتها الانتقال ما بين المناطق الريفية في منطقة العزل والتي ستعرف باسم <منطقة الموت>.

وسوف يتسبب الجدار في محافظة بيت لحم بعزل مساحات شاسعة من الغابات والمناطق المفتوحة حيث تبلغ مساحة أراضي الغابات والمناطق الشبه طبيعية التي سوف يعزلها الجدار حال الانتهاء من بناءه ٤٩٠٩٣ دونما، أي ما نسبته ٢٧,٩٪ من المساحة الكلية لمناطق الغابات والمناطق الشبه الطبيعية في محافظة بيت لحم والبالغة ١٧٥٩٥٨ دونما. وعليه، سوف يعمل الجدار على تجزئة مناطق الغابات الأمر الذي من شأنه أن يعطل التواصل الجغرافي للمناظر الطبيعية في المحافظة وتدفق المياه الطبيعية من الجداول والينابيع، وحركة الكائنات الحية، وأيضا من شأنها أن تهدد الأنواع النباتية التي تنمو بشكل طبيعي في المنطقة. ولذلك، فإن خطة العزل الإسرائيلية سوف تفاقم على المدى البعيد من تدهور الغابات الطبيعية والمزروعة في المنطقة، ويمكن أن يكون لها آثار ضارة محتملة على تأمين الحماية للمناطق المجاورة من الموائل وإدارة النظم الإيكولوجية.

أثر جدار العزل العنصري على قطاع المياه

يتسبب بناء جدار العنصري في محافظة بيت لحم بعزل مصادر المياه الجوفية وينابيع المياه. وتقع محافظة بيت لحم فوق الأحواض الشرقية والغربية لطبقة المياه الجوفية في جبال الضفة الغربية. وتتألف مصادر المياه المتجددة المتاحة في محافظة بيت لحم أساسا من المياه الجوفية والمياه السطحية، ولكن، بسبب الأوضاع السياسية السائدة؛ لا يحصل الفلسطينيين على جميع هذه الموارد. و يبلغ إجمالي استهلاك المياه في محافظة بيت لحم ما يقارب أل ٥,٩١٥ مليون متر مكعب، في حين أن ١,٨٤٧ مليون متر مكعب فقط يتم توفيرها محليا[٨] .

٨ سلطة المياه الفلسطينية. «الوضع المائي في محافظة بيت لحم.» قطاعي المياه ومياه الصرف الصحي (٢٠٠٩): استرجعت البيانات بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٠:
<http://www.pwa.ps/Portals/_PWA/e4e1cac0-2b82-4d46-b494-f38e4e4c86e4.pdf>.

و يهدد بناء جدار العزل العنصري المناطق التي تحتوي على الآبار الارتوازية وأحواض المياه الرئيسية التي تزود محافظة بيت لحم بالمياه حيث أن مسار جدار العزل العنصري تم تصميمه لاحتواء مصادر المياه الجوفية في محافظة بيت لحم. والجدير بالذكر أن معظم الأراضي الفلسطينية المعزولة غرب جدار العزل العنصري في بيت لحم تقع على الحوض الغربي لطبقة المياه الجوفية في الضفة الغربية، وهو واحد من ثلاثة أحواض للمياه الجوفية الرئيسية في الضفة الغربية. ويحتوي حوض المياه الجوفية على أكثر من ٢٠ ينبوع وبئر جوفي التي تزود المنطقة بمياه الري والاستخدامات الأخرى (انظر الخريطة رقم ١٨). وسوف يزيد بناء جدار العزل العنصري من خطر تفاقم مشكلة نقص المياه في محافظة بيت لحم. بالإضافة إلى ذلك، فان مثل هذا الضغط على موارد المياه الجوفية سوف يهدد خطة التنمية المستقبلية لإدارة متكاملة للموارد المائية المشتركة. وعليه، فان مخطط جدار العزل في محافظة بيت لحم والمحافظات الفلسطينية الأخرى سوف يسهل من عملية السيطرة الإسرائيلية الشبه كاملة على أحواض المياه الجوفية الأكثر إنتاجية.

خارطة رقم (١٨): توزيع ينابيع المياه الجوفية والآبار في محافظة بيت لحم

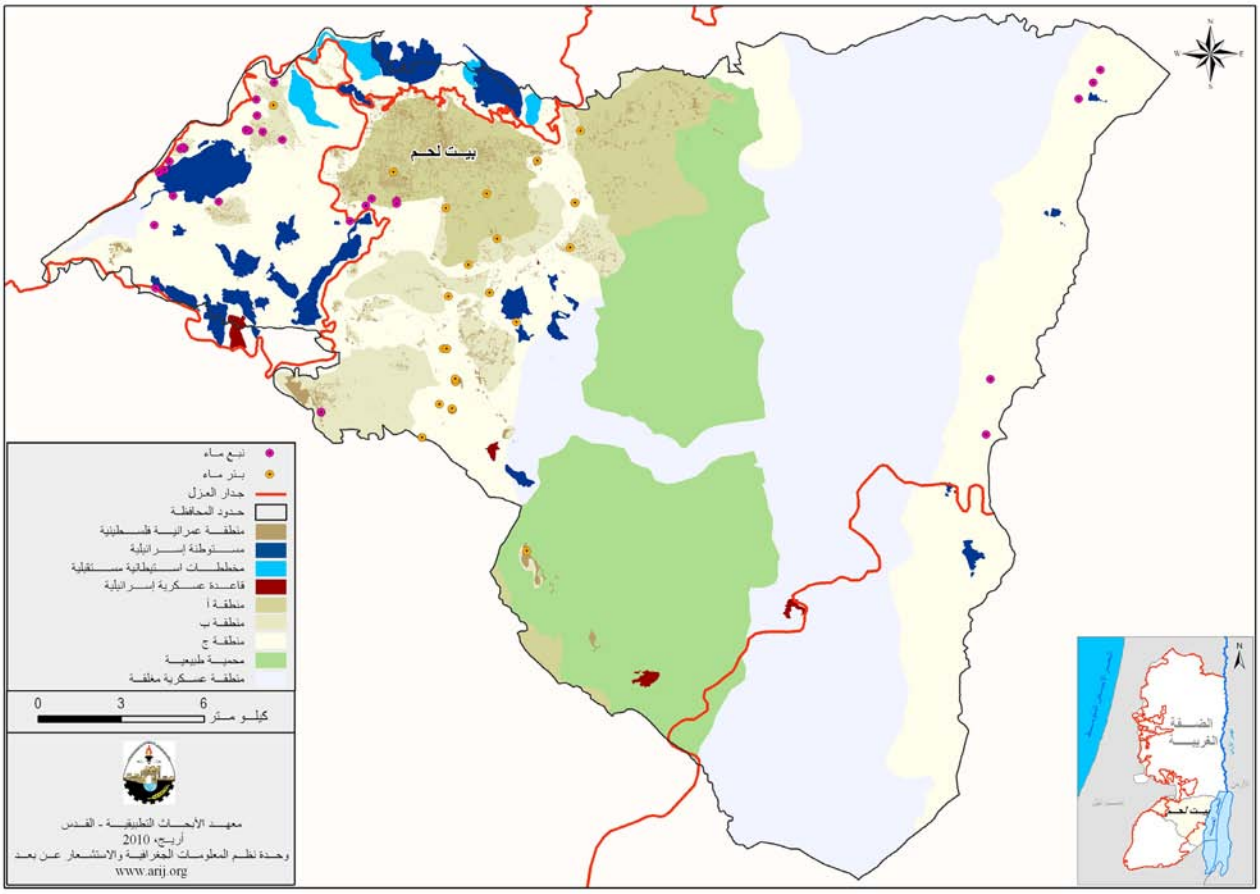

اثر جدار العزل العنصري على الحياة الاجتماعية

عندما شرعت إسرائيل ببناء جدار العزل العنصري في الأراضي الفلسطينية في شهر حزيران من العام ٢٠٠٢ بحجة توفير الأمن للإسرائيليين، لم تأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية للجدار على المجتمع الفلسطيني برمته من تقطيع للأوصال والأرحام وفصل عن مراكز الخدمات الحيوية التي تتواجد في المحافظة. ففي محافظة بيت لحم، سوف يعزل الجدار قرى الريف الغربي (بتير، حوسان، نحالين، واد فوكين، خلة عفانة، خلة البلوطة بيت سكاريا) عن المراكز الحيوية في مدينة بيت لحم، كما سوف يضع الجدار قرية الولجة ضمن منطقة عزل وذلك بتطويقها من جهاتها الشمالية، الشرقية والغربية بجدار العزل بالإضافة إلى تطويقها من جهتها الجنوبية بشارع امني خاضع لسيطرة جيش الاحتلال الإسرائيلي بمحاذاة الطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم ٤٣٦ والذي يعتبر المنفذ الوحيد المتاح لسكان القرية باتجاه مراكز الخدمات في مدينة بيت لحم.

وهنا تجدر الإشارة أن جدار العزل العنصري سوف يتسبب في فصل المواطنين القاطنين في منطقة العزل الغربية عن الأقارب والأصدقاء الذين يقطنون في القرى الفلسطينية المجاورة التي تقع على الجهة الشرقية من الجدار. كما سوف يزيد الجدار من صعوبة وصول المواطنين إلى المستشفيات والمراكز الطبية والمدارس والجامعات والكليات والمؤسسات. وحال الانتهاء من بناء الجدار في المنطقة، سوف يتعين على المواطنين الفلسطينيين القاطنين في منطقة العزل الغربية الحصول على تصاريح خاصة صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية للوصول إلى منازلهم وأماكن سكناهم وذلك بعد أن يقوموا بتقديم كافة الأوراق الثبوتية والمعتمدة من قبل إسرائيل لتأكيد ملكيتهم للأراضي. كما سوف تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي من هم ليسوا من سكان تلك القرى من الوصول إليها. بالإضافة إلى ذلك، سوف يعمل الجدار على عزل التجمعات الفلسطينية مثل مدينة بيت جالا وقرية الخضر عن أراضيها الزراعية التي تقع على الجانب الغربي من الجدار. ونتيجة لذلك، فإن بناء جدار العزل العنصري سوف يضعف كثيرا من قدرة العديد من العائلات الفلسطينية على كسب قوتها اليومي.

اثر جدار العزل العنصري على الوضع الاقتصادي

وكان لبناء جدار العزل العنصري أثر مدمر للغاية على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية، وبالأخص على القطاع الزراعي حيث يعتمد الكثير من الفلسطينيين على الزراعة في معيشتهم كما هو الحال بالنسبة لكثير من التجمعات المحلية في محافظة بيت لحم. وحال الانتهاء من بناء الجدار في المحافظ، فانه من المتوقع أن تنخفض القيمة الإجمالية السنوية للإنتاج الزراعي كما سوف يخسر سكان التجمعات المستهدفة مصدر دخلهم الرئيسي، وذلك بسبب القيود الإسرائيلية التي تفرضها وسوف تستمر بفرضها قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي على الوصول إلى أراضيهم الأمر الذي سوف يزيد من صعوبة نقل البضائع والمنتجات الزراعية وغيرها إلى الأسواق أيضا. كما سوف تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي على جميع المزارعين الفلسطينيين الحصول على تصاريح خاصة للوصول إلى أراضيهم عبر البوابات العسكرية التي سوف تقيمها على طول مسار الجدار. ومن أجل الحصول على التصاريح، يتوجب على المزارعين الفلسطينيين عرض وثائق تثبت ملكية الأرض. وإذا لم يتم توفير الوثائق المطلوبة، فسوف يتعذر على الأسر الفلسطينية الوصول إلى أراضيها وجني محاصيلها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حتى الأفراد الذين يمتلكون المستندات المطلوبة، يتم رفض تصاريحهم في كثير من الأحيان، أو يتم منحهم تصاريح لأهداف محددة جدا ولفترات قصيرة. وفي أغلب الأحيان، تمتنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن استصدار التصاريح للمواطنين تحت ذريعة «الضرورات الأمنية»، دون تفسير أو شرح ماهية هذه الضرورات.

أثر جدار العزل العنصري على الوضع الديموغرافي

لقد ساهمت الانتهاكات الإسرائيلية التي لا تعد ولا تحصى ضد الأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني في محافظة بيت لحم في تدمير مصدر الدخل الرئيسي لمعظم الفلسطينيين. وتواجه العائلات الفلسطينية اليوم في المحافظة واقع مزدوج من الضرر الاقتصادي نتيجة لتدمير الأراضي الزراعية من جهة، والازدحام الشديد على المناطق الحضرية بسبب المساحة المحدودة المتاحة للتوسع في المناطق الحضرية ونمو المجتمعات المحلية الفلسطينية من جهة أخرى. كما ساهمت سياسات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية أيضا والمتمثلة بإقامة المستوطنات الإسرائيلية، وشق الطرق الالتفافية والمنشآت العسكرية وبناء جدار العزل العنصري بتدهور الظروف المعيشية للعائلات الفلسطينية والتي بمجملها أدت إلى حالة من الاختناق في المحافظة.

كما شكلت الحواجز العسكرية الإسرائيلية قيدا كبيرا على حياة الفلسطينيين في محافظة بيت لحم. فبالإضافة إلى الحواجز العسكرية الرئيسية، أقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي العديد من السواتر الترابية على طول الطرق التي يستخدمها الفلسطينيون لتجنب الحواجز العسكرية الإسرائيلية. ونتيجة لهذه الأعمال، أضحت محافظة بيت لحم في شبه معزل عن بقية محافظات الضفة الغربية المحتلة. وكانت الآثار المترتبة عن هذه الأعمال تدمير للاقتصاد في المحافظة واضطرار العديد من الشركات التجارية إلى إغلاق أبوابها وارتفاع معدلات البطالة إلى مستوى غير مسبوق. ولا يقتصر الضرر الذي تسببه الحواجز العسكرية الإسرائيلية للفلسطينيين والإغلاقات على الاقتصاد

فقط، بل وتعمل على تقييد حركة كل فلسطيني يعيش في الأراضي المحتلة، الأمر الذي يبعث بشعور الإحباط والعقاب الجماعي والإذلال، ويدفع بالفلسطينيين التفكير في إمكانية الهجرة للمطالبة بتحسين ظروف المعيشة.

منطقة العزل الشرقية في محافظة بيت لحم

عندما أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطة العزل الأحادية الجانب في شهر حزيران من العام ٢٠٠٢، شملت بناء جدار على طول المنحدرات الشرقية للضفة الغربية. ومع ذلك، فإن الخريطة التي وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية وصدرت عن وزارة الدفاع الإسرائيلية في شهر نيسان من العام ٢٠٠٧، أظهرت أن مقطع الجدار من قرية المطلة في الشمال الشرقي للضفة الغربية ووصولا بالجنوب، حتى قرية العقبة، قد تم إلغاءه. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون قد صرح في شهر نيسان من العام ٢٠٠٤ إلى أنه سيتم الإبقاء على الجدار الشرقي من خلال حجب الوصول إلى منطقة وادي الأردن، حيث قال: «ليس من المرجح أن يتم بناء جدار في المستقبل القريب ما لم تكن هناك ضرورات عسكرية»، هنا وهناك، سوف نمنع وصول المواطنين إلى المنطقة. وأشار أيضا إلى أن «منطقة وادي الأردن ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية حتى بعد التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، باعتبارها منطقة أمنية إستراتيجية».

ويقع الجزء الشرقي من محافظة بيت لحم ضمن منطقة العزل الشرقية في الضفة الغربية. وتمتد هذه المنطقة من المنحدرات الشرقية لمحافظة بيت لحم إلى الشواطئ الغربية للبحر الميت. وتغطي هذه المنطقة ذات الكثافة السكانية الشبه معدومة مساحة إجمالية قدرها ٢٩١٧٢٠ دونم (٢٩١,٧ كم^2)، ٤٤,٣٪ من المساحة الكلية للمحافظة. ويعود السبب في قلة عدد السكان في تلك المناطق إلى إعلان الحكومة الإسرائيلية غالبية هذه المناطق «أراضي عسكرية مغلقة أو محميات طبيعية عقب احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧. ووفقا لذلك، يحظر الجيش الإسرائيلي على الفلسطينيين البناء في هذه المناطق واستخدام الأراضي لأي غرض كان، الأمر الذي أصبح يتعذر الوصول إليها تماما.

وعلاوة على ذلك، نشر مكتب تسجيل الأراضي في مستوطنة معاليه أدوميم في الثامن والعشرين من شهر حزيران من العام ٢٠٠٩ اثني عشر إشعارا في صحيفة القدس المحلية (الفلسطينية) عن تسجيل ١٣٩٠٠٠ دونم تقع على طول السواحل الشمالية والغربية للبحر الميت لحارس أملاك دولة إسرائيل. وتعود غالبية الأراضي المستهدفة بالمصادرة إلى محافظة بيت لحم، الأمر الذي سوف يعرقل الوصول إلى مناطق شواطئ البحر الميت في المستقبل، ويحرم الفلسطينيين من فرص الاستثمار الشرعية فيها. والاهم من ذلك، فان الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى مصادرة الأراضي على طول سواحل البحر الميت سوف تحد من سيطرة الفلسطينيين عليها باعتبارها الأراضي الوحيدة المتاحة لأغراض التوسع العمراني الفلسطيني في المستقبل (انظر الخريطة رقم ١٩).

خارطة رقم (١٩): الأراضي الفلسطينية المهددة بالمصادرة في الجزء الشرقي من محافظة بيت لحم

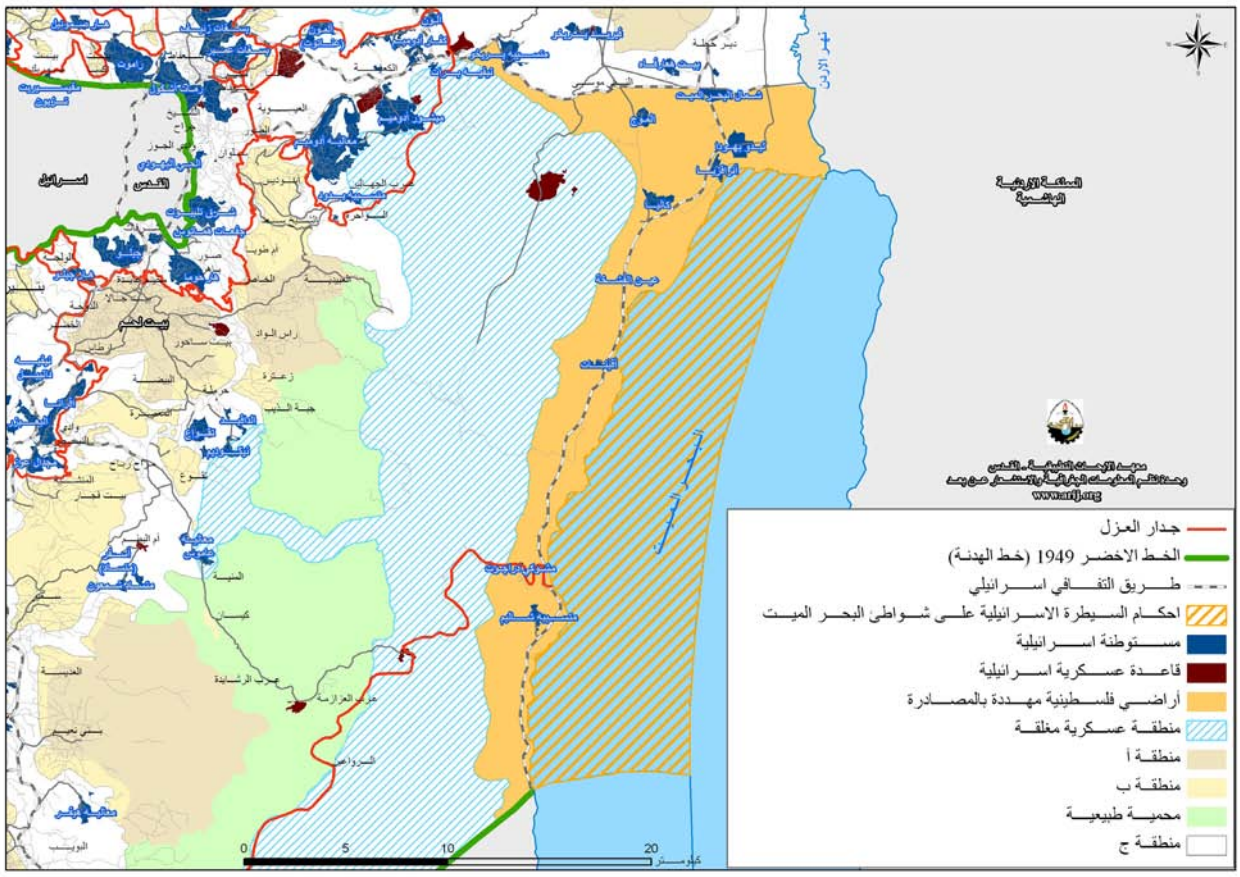

٦,٤. الحواجز العسكرية الإسرائيلية والطرق الالتفافية في محافظة بيت لحم

الحواجز العسكرية الإسرائيلية

تعتبر الحواجز العسكرية الإسرائيلية إجراءات موحدة لجيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك، لم يكن حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في شهر أيلول من العام ٢٠٠٠ حتى رفع جيش الاحتلال الإسرائيلي من عدد حواجز التفتيش إلى مستويات غير مسبوقة إلى جانب القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني في محاولتهم عبور هذه الحواجز.

علاوة على ذلك، تشهد الحواجز العسكرية وقائع من التنكيل والانتهاكات القاسية التي يمارسها الجنود الإسرائيليون بحق المواطنين الفلسطينيين من جميع شرائح المجتمع، الطلاب والمعلمين والمرضى والعاملين الطبيين والموظفين والتي تنطوي على الضرب والإهانة وتجريد الملابس والحجز لساعات طويلة تحت أشعة الشمس الحارقة أو في الطقس البارد قبل السماح لهم بعبور نقاط التفتيش.

إن تداعيات ممارسات جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزين عند حواجز التفتيش تؤثر سلبيا على المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يتسبب بقطع العلاقات الاجتماعية، والفصل الاقتصادي بين المناطق، وارتفاع معدلات البطالة، وتعطيل حركة الحياة اليومية والهجرة الداخلية. علاوة على ذلك، تجاوزت تصرفات جنود الاحتلال الإسرائيلي ضد الطواقم الطبية الفلسطينية، حيث يمنع جنود الاحتلال الإسرائيلي الأطباء والمرضى في أغلب الأحيان من عبور حواجز التفتيش الإسرائيلية بما في ذلك حالات الطوارئ. وفي عديد من المرات يتم نقل المرضى إلى المراكز الصحية أو المستشفيات القريبة على الكراسي المتحركة أو الحيوانات (الحمير) بسبب عدم

سماح جنود الاحتلال مرور سيارات الإسعاف الأمر الذي يتسبب أيضا في وفاة المرضى في كثير من الحالات. كما يقوم الجنود الإسرائيليون المتمركزون عند نقاط التفتيش بفرض قيود زمنية على حركة عبور المواطنين الفلسطينيين على العديد من نقاط التفتيش بحيث يسمح للفلسطينيين بعبور نقاط التفتيش في فترة زمنية معينة في الصباح و المساء الأمر الذي يتسبب في الكثير من العناء للفلسطينيين.

ولا تختلف محافظة بيت لحم عن سائر المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية حيث قام جنود الاحتلال الإسرائيلي بإقامة العديد من الحواجز الإسرائيلية والعوائق لتقييد حركة الفلسطينيين داخل المحافظة من وإلى المحافظة، والتي تشمل ما يلي: حواجز أسمنتية وسواتر ترابية ونقاط تفتيش وبوابات زراعية وأنفاق وبوابات حديدية. وقبل العام ٢٠٠٠، بلغ عدد الحواجز الإسرائيلية المقامة في محافظة بيت لحم اثنان فقط بينما تضاعف هذا العدد على مدى السنوات العشر الماضية إلى ٥٢ حاجزا مختلفا. الجدول رقم ٣٨ يبين عدد وأنواع الحواجز العسكرية المختلفة التي وضعها جيش الاحتلال الإسرائيلي لتقييد وحصر حركة أكثر من ١٧٦٢٠٠ فلسطيني من سكان محافظة بيت لحم.

جدول رقم (٣٨): الحواجز الإسرائيلية في محافظة بيت لحم

نوع الحاجز	عدد الحواجز
حاجز دائم	٩
ساتر ترابي	١٠
حاجز أسمنتي	٣
بوابة حديدية	٥
بوابة جدار	٨
حاجز طيار	٤
نفق	٧
أبراج مراقبة	٦
المجموع	**٥٢**

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية و الاستشعار عن بعد، معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج)، ٢٠٠٩

إن عواقب الإجراءات الإسرائيلية على اقتصاد محافظة بيت لحم مدمرة، حيث اضطرت شركات عديدة لإغلاق أبوابها وارتفع معدل البطالة في المحافظة ليصل إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، لا سيما في قطاع السياحة، الذي يعتبر مصدر الرزق الرئيسي لكثير من سكان المحافظة الأمر الذي تسبب في انتشار شعور الإحباط بين المواطنين الفلسطينيين في المحافظة بسبب تأثر مصدر رزقهم.

الطرق الالتفافية الإسرائيلية في محافظة بيت لحم

بدأ مصطلح <الطرق الالتفافية> بالظهور مع مرحلة اتفاقيات أوسلو- أيلول ١٩٩٣ (التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل) للإشارة إلى الطرق التي أقامها الإسرائيليون في المناطق الفلسطينية المحتلة بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بعضها ببعض وتلك داخل إسرائيل. منذ ذلك الحين، كثفت إسرائيل من جهودها لزيادة حجم الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كجزء من سياستها لفرض حقائق على أرض الواقع؛ والتي في النهاية سوف تؤثر على نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية متصلة جغرافيا و قابلة للحياة.

والجدير بالذكر أن غالبية الأراضي في الضفة الغربية مصنفة كمناطق «ج» والتي بدورها تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة بحسب اتفاقيات أوسلو الثانية الموقعة في شهر أيلول من العام ١٩٩٥، وتشمل جميع المستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية التي تخترق أيضا مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية المصنفة «أ» و «ب».

وبالإضافة إلى البرنامج الاستيطاني الإسرائيلي الذي أطلقته الحكومة الإسرائيلية عقب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، تبنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مفهوم الفصل على أساس إنشاء شبكة من الطرق تعمل على تسهيل بناء المستوطنات الإسرائيلية وحركة المستوطنين الإسرائيليين بين هذه المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتلك داخل إسرائيل، و التي في نهاية المطاف سوف تعمل على دمج شبكة الطرق الالتفافية داخل الأراضي الفلسطينية والطرق في إسرائيل.

و قد قام الإسرائيليون بشق وبناء هذه الطرق تحت ذريعة «الاحتياجات الأمنية»؛ المصطلح الذي قدم للجيش الإسرائيلي العذر الشرعي لمصادرة الأراضي الفلسطينية، وهو إجراء ثبتت فعاليته في الماضي عندما كان الجيش الإسرائيلي يعلن مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية تحت ذريعة «الاحتياجات الأمنية»، لإقامة قاعدة عسكرية، والتي تتحول فيما بعد إلى سيطرة المستوطنين الإسرائيليين الذين بدورهم يقومون بتحويلها إلى منطقة عمرانية (مستوطنة) للعيش فيها. وبالنسبة لإسرائيل، كان هذا هو المنفذ الوحيد للالتفاف على القانون الدولي، الذي يعتبر أن مصادرة الأراضي لأي غرض آخر من الاستخدام العسكري يعتبر «انتهاك فاضح» للقوانين والأعراف الدولية.

كما عززت إسرائيل من الدور العسكري للمستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية، وسمحت بدورها للجيش بمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة في الأراضي المحتلة لبناء المستوطنات والطرق الالتفافية؛ كما تحججت إسرائيل أيضا بان الطرق التي تقوم بشقها في الأراضي الفلسطينية سوف تعود بالنفع على السكان المحليين الفلسطينيين الذين سوف يسمح لهم بالسفر على هذه الطرق إلا أن الواقع كان غير ذلك، حيث يمنع الفلسطينيين اليوم من استخدام معظم الطرق الالتفافية الإسرائيلية في الضفة الغربية الأمر الذي يظهر الأكاذيب الإسرائيلية بهذا الشأن. وعليه فان الطرق الإسرائيلية (الطرق الالتفافية) المقامة على الأراضي الفلسطينية المصادرة تسهم إسهاما كبيرا في تحفيز الإسرائيليين على العيش في المستوطنات وتدفعهم أيضا على اتخاذ زمام المبادرة لبناء المزيد من الطرق على عاتقهم، والتي في وقت لاحق يتم اعتمادها وتبنيها من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي ليلقى ظلالا من الشرعية على هذه الطرق. ففي الوقت الذي تشكل فيه المستوطنات حلقة وصل بين المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تعمل الطرق الالتفافية على كبح تنمية المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال خلق واقع من عوائق في المناطق المخصصة للتنمية.

وقبل اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر أيلول من العام ٢٠٠٠، كان باستطاعة الفلسطينيين السفر على الطرق الالتفافية باستثناء الأوقات التي يعلن فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي حالة «الاستنفار الأمني» حيث يمنع جنود الاحتلال المواطنين الفلسطينيين من استخدام هذه الطرق أو يتم إخضاعهم إلى تفتيش امني مكثف قد يدوم لساعات طويلة.

ولكن عقب اندلاع الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠، أصبح استخدام الفلسطينيين لهذه الطرق شبه معدوم إلا إذا كان بحوزتهم تصاريح صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية تسمح لهم بالسفر على تلك الطرق. وفي وقت لاحق، أصبح الجيش الإسرائيلي يطلق على الطرق الالتفافية التي لا يسمح للفلسطينيين باستخدامها على أنها «طرق عقيمة»، بمعنى أن هذه الطرق خالية من استخدام الفلسطينيين.

وحتى يومنا هذا، تندرج ١١٨ كم تحت فئة الطرق الالتفافية في محافظة بيت لحم، ما بين طرق قائمة وطرق مخطط إقامتها، والتي بدورها تمتثل للبرنامج الاستيطاني الإسرائيلي الذي يهدف إلى ربط هذه المستوطنات مع بعضها البعض ومع المستوطنات الإسرائيلية داخل إسرائيل (وراء خط الهدنة لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر)) وتسهيل حركة مرور المستوطنين. ويمنع الفلسطينيين اليوم من استخدام شبكة الطرق الالتفافية من خلال الحواجز العسكرية التي يقيمها جنود الاحتلال الإسرائيلي على مداخل هذه الطرق والتي تتمثل بالكتل الأسمنتية والخنادق والأسلاك الشائكة، والبوابات الحديدية وكل ذلك تحت ذريعة الأغراض العسكرية و/ أو الضرورات الأمنية.

كما تخطط إسرائيل لبناء ٣٠ كيلومتر من الطرق في محافظة بيت لحم (الشارع الالتفافي الإسرائيلي رقم ٨٠) والذي سوف يعمل على تقويض مناطق التوسع الحضرية الفلسطينية في الجزء الشرقي من محافظة بيت لحم، وسوف يعزل أكثر من ثلث مساحة المحافظة.

المعابر في محافظة بيت لحم

أعلنت الحكومة الإسرائيلية في شهر أيلول من عام ٢٠٠٥ عن إقامة عشرة معابر رئيسية (نقاط حدود) في الضفة الغربية، بالإضافة إلى ٢٣ نقطة عبور على طول خط جدار العزل العنصري (جريدة هآرتس، ٩ أيلول ٢٠٠٥). وتضم المعابر العشر معبرين رئيسيين في محافظة بيت لحم هما معبر مزموريا ومعبر جيلو ٣٠٠ (معبر راحيل). وستعمل هذه المعابر العشر حال الانتهاء من إقامتها على السيطرة على حركة أكثر من مليوني فلسطيني، حيث ستكون خمسة من هذه المعابر للاستخدام التجاري فقط. وبالإضافة إلى المعبرين الرئيسيين في محافظة بيت لحم (معبر مزموريا ومعبر جيلو ٣٠٠)، تخطط إسرائيل لبناء أربعة معابر إضافية أخرى في قرية الخضر غرب مدينة بيت لحم وقرية الجبعة جنوب غرب بيت لحم، وعلى أراضي قرية أم سلمونة جنوب مدينة بيت لحم ومعبر هار جيلو (معبر الولجة) جنوب غرب بيت لحم على أراضي كل من قرية الولجة ومدينة بيت لحم. وفيما يلي وصف لهذه النقاط والمعابر الحدودية (انظر أيضا الخريطة رقم ٢٠ وجدول رقم ٣٩).

١. **معبر راحيل (جيلو ٣٠٠)، (قائم):** لقد تم افتتاح معبر راحيل (جيلو ٣٠٠) الواقع في المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم بتاريخ ١٥ من شهر تشرين ثاني من العام ٢٠٠٥. ويتعرض الأشخاص (الفلسطينيين وغير الفلسطينيين) الداخلين إلى المدينة عن طريق المعبر والخارجين منها باتجاه مدينة القدس إلى إجراءات تفتيش صارمة من قبل قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي التي تعمل على إدارة المعبر. ويسمح فقط للفلسطينيين حملة التصاريح الخاصة والصادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية بالعبور إلى مدينة القدس، هذا بالإضافة إلى السياح و الوفود الدينية والدبلوماسية.

٢. **معبر مزموريا التجاري (قائم):** في شهر أيلول من العام ٢٠٠٥ أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي عن مصادرة جزء من أراضي قريتي الخاص والنعمان شرق مدينة بيت لحم. وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي قد سلمت أهالي قريتي الخاص والنعمان في الثالث من شهر أيلول من عام ٢٠٠٥ أربعة أوامر عسكرية إسرائيلية تحمل أرقام (٠٥/١٥٦/ت)، (٠٥/١٥٥/ت)، (٠٥/١٥٤/ت)، و(٠٥/٥٢) تمهيدا لإقامة معبر مزموريا وطرق أخرى تتصل مع المعبر و تكمل باتجاه مستوطنة هار حوما (أبو غنيم) الإسرائيلية. هذا وقد بلغ مجموع الأراضي المصادرة كما جاء في الأوامر العسكرية الأربعة ٤٣ دونما من أراضي قرية النعمان ومدينة بيت ساحور. كما أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي أيضا عن مصادرة ١٢٧ دونما أخرى من أراضي مدينة بيت ساحور لإقامة قاعدة عسكرية إسرائيلية بالقرب من المعبر حال الانتهاء من بناء الجدار في المنطقة وذلك بغرض توفير الحماية للجنود الإسرائيليين المتمركزين على المعبر و المستوطنين الإسرائيليين.

٣. **معبر الجبعة التجاري (مخطط لبنائه):** سلمت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الثاني والعشرين من شهر آب من العام ٢٠٠٥ أهالي قرية الجبعة جنوب غرب مدينة بيت لحم أمرا عسكريا يحمل رقم T/٠٥/١٥٨ ويصادر ما مساحته ١١٠ دونم من أراضي قريتي الجبعة في محافظة بيت لحم وبلدة صوريف في محافظة الخليل لأجل إقامة معبر الجبعة التجاري. ويأتي الأمر العسكري الإسرائيلي ليستبدل نقطة التفتيش الحالية المقامة على أراضي قرية الجبعة بمعبر تجاري. وسوف يصادر المعبر ما مساحته ٤٣ دونما من أراضي قرية الجبعة و٦٤ دونما من أراضي بلدة صوريف هذا بالإضافة إلى ٣ دونمات من الأراضي الفلسطينية داخل خط الهدنة للعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر) والتي كانت بالأصل ملكا لأهالي قرية الجبعة.

٤. **معبر الخضر (جاري العمل به):** سلمت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الحادي والعشرين من شهر تشرين ثاني من العام ٢٠٠٥ أهالي قرى الخضر وبتير ومدينة بيت جالا أمرا عسكريا يقضي بمصادرة ٨٥ دونما من أراضي التجمعات السابق ذكرها وذلك لإقامة نفق ومعبر لأهالي قرى الريف الغربي في محافظة بيت لحم. وتقع الأراضي المصادرة في حوض رقم ٢ من أراضي قرية الخضر، وأحواض رقم ١٢ و١٣ من أراضي

قرية بتير وحوض رقم ٢ من أراضي مدينة بيت جالا. هذا وسوف يعمل الأمر العسكري الإسرائيلي الجديد على خلق نقطة وصل بين قرى الريف الغربي في محافظة بيت لحم (بتير، حوسان، نحالين، الجبعة، واد فوكين، خلة عفانة، خربة بيت سكاريا وخلة البلوطة) التي يتجاوز تعداد سكانها عن ٢١٠٠٠ فلسطيني ومدينة بيت لحم. والجدير بالذكر أن بناء النفق سيعمل على تحويل حركة سير الفلسطينيين من الطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم ٦٠ الذي يصل بمجمع قرى الريف الغربي في بيت لحم إلى طريق منفصلة كليا عن الشارع الالتفافي الإسرائيلي رقم ٦٠ مما سوف يساعد إسرائيل في إحكام سيطرتها على الطريق الالتفافي في الوقت نفسه حرمان الفلسطينيين حقهم في حرية الحركة والتنقل من وإلى هذه القرى كما يكفله لهم البند ١٣ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي البند ١٢ في الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية حيث أن أهمية الحق في حرية الحركة والتنقل هو ضرورة لتحقيق حقوق أخرى راسخة في الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، منها الحق في العمل (بند ٦)، الحق في ظروف حياتية ملائمة (بند ١١)، الحق في الصحة (بند ١٢)، الحق في التعليم (بند ١٣) وحقوق أخرى نصت عليها الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

و يأتي موقع النفق بحسب ما جاء في الأمر العسكري أسفل الشارع الالتفافي الإسرائيلي رقم ٦٠ وسوف يعمل على توجيه حركة مرور الفلسطينيين المقيمين في قرى الريف الغربي إلى مدينة بيت لحم ومراكز الخدمات فيها. والجدير بالذكر أن الفلسطينيين السالكين في أي من الاتجاهين عبر النفق سيكون من خلال المعبر الذي سوف تقيمه قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة بحسب ما جاء في الأمر العسكري والذي سوف يكون تحت إشراف قوات الاحتلال الإسرائيلي. أما بالنسبة للفلسطينيين الذين يملكون أراضي غرب مسار جدار العزل العنصري (في منطقة الريف الغربي) والذي يتطلب منهم عبور النفق للوصول إلى أراضيهم، سوف يتوجب عليهم تقديم أوراق ثبوتية للإدارة المدنية الإسرائيلية في منطقة بيت لحم من أجل الحصول على تصاريح مرور لأراضيهم.

٥. معبر الولجة (معبر هار جيلو): سلمت قوات الاحتلال الإسرائيلي في التاسع عشر من شهر شباط من العام ٢٠٠٦ أمرا عسكريا يحمل رقم ٠٦/٢٥/ت ويقضي بمصادرة ٣٩,٨ دونما من أراضي قرية الولجة ومدينة بيت جالا لأغراض عسكرية، لأجل بناء معبر جديد في المنطقة، معبر هار جيلو. وسوف يعمل المعبر على التحكم بحركة مرور أهالي قرية الولجة من وإلى القرية. ويأتي الأمر العسكري مكملا لخطة العزل العنصرية الإسرائيلية التي تستهدف قرية الولجة وتضعها في معزل عن مدينة بيت لحم والقرى الفلسطينية المجاورة.

٦. معبر أم سلمونة: سلمت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الخامس والعشرين من شهر تموز من العام ٢٠٠٦ أهالي قرى الخضر وأم سلمونة وبيت فجار في محافظة بيت لحم وبلدة بيت أمر في محافظة الخليل أمرا عسكريا يحمل رقم T/٦٩/٠٦ ويقضي بمصادرة ١٥٢ دونما لأجل استكمال بناء جدار العزل العنصري في المنطقة وإقامة معبر جديد على أراضي القرى. والجدير بالذكر أن معبر أم سلمونة مخطط لبنائه جنوب مدينة بيت لحم وهو سادس المعابر الإسرائيلية التي تنوي إسرائيل إقامتها في المحافظة بهدف زيادة السيطرة على حركة الفلسطينيين والبضائع التجارية من وإلى المحافظة.

جدول رقم ٣٩: المعابر الإسرائيلية في محافظة بيت لحم

اسم المعبر	عمل المعبر	الموقع	الوضع الحالي للمعبر
معبر أم سلمونة	معبر تجاري	جنوب بيت لحم	قيد الإنشاء
معبر راحيل (جيلو ٣٠٠)	معبر	شمال بيت لحم	قائم
معبر مزموريا	معبر تجاري	شرق بيت لحم	قائم
معبر الولجة	معبر	شمال بيت لحم	مخطط له
معبر الخضر	معبر	غرب بيت لحم	قيد الإنشاء
معبر الجبعة	معبر تجاري	جنوب غرب بيت لحم	مخطط له

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد, أريج ٢٠٠٩

خارطة رقم (٢٠): المعابر الإسرائيلية في محافظة بيت لحم

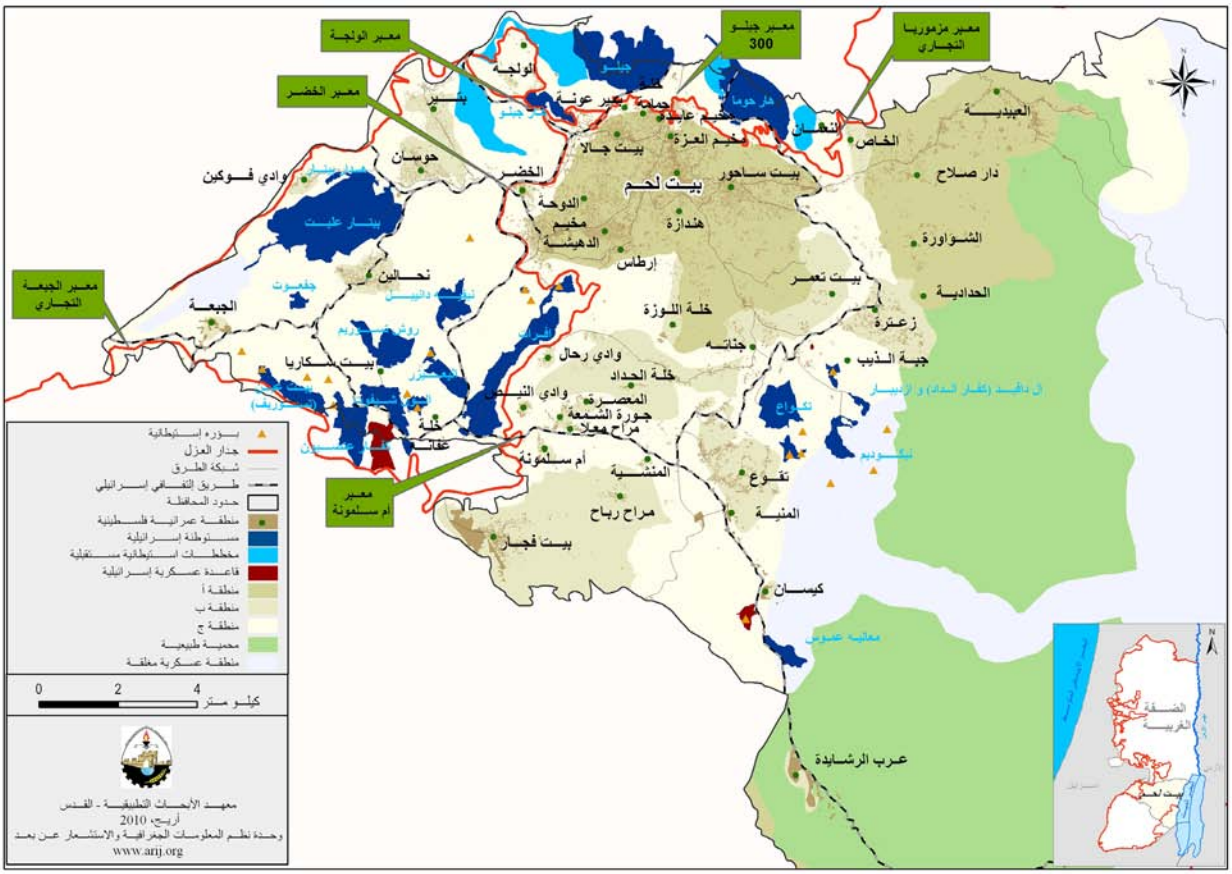

الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في محافظة بيت لحم

لقد حاولت إسرائيل مرارا و تكرارا الهروب من مكانتها كدولة محتلة للأراضي الفلسطينية من خلال محاولاتها تبرير وجودها بوصفها الإداري في الأراضي المحتلة. ولهذا السبب لجأت إسرائيل ومنذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ إلى الأوامر العسكرية لقنقنة أعمالها الاستيطانية باستخدام مبرراتها الشهيرة «الأغراض العسكرية» و«الضرورات الأمنية» لانتهاك القوانين الإنسانية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وفي أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣، أصدرت إسرائيل آلاف الأوامر العسكرية لمصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية للأغراض العسكرية المختلفة وذلك لتعزيز سيطرتها على الأراضي بدءا من بناء المستوطنات وتوسيع المستوطنات القائمة وشق الطرق الالتفافية وإقامة القواعد العسكرية وغيرها من الانتهاكات، هذا بالإضافة إلى بناء جدار العزل العنصري. ففي محافظة بيت لحم، أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي مئات الأوامر العسكرية لتنفيذ مخططاته الاستيطانية، وكثير من هذه الأوامر لم تكن متاحة للعامة، ولكن تلك المتوفرة حتى هذا اليوم، تظهر في الجدول رقم ٤٠.

جدول رقم ٤٠: الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في محافظة بيت لحم

نوع الأمر العسكري	عدد الأوامر العسكرية	
هدم بيوت	١٦٨	
مصادرة أراضي	أملاك دولة	٦١
	جدار العزل العنصري	٤٤
	استخدامات عسكرية	٤١
المجموع		**٣١٤**

المصدر: قاعدة بيانات الأوامر العسكرية الإسرائيلية التابعة لمعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، ٢٠١٠

٧,٤. الخاتمة

لقد تعرضت محافظة بيت لحم لهجمة استيطانية شرسة أدت إلى الإخلال بواقعها الجيو سياسي من خلال مصادرة الأراضي الفلسطينية للأغراض العسكرية والأمنية المختلفة تمثلت ببناء المستوطنات الإسرائيلية والبؤر الاستيطانية والقواعد العسكرية لحماية هذه التجمعات الاستيطانية. كما شملت النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية أيضا شق الطرق الالتفافية التي عملت على تقطيع أوصال المحافظة في سبيل إيجاد تواصل جغرافي بين المستوطنات الإسرائيلية القائمة والمستوطنات الإسرائيلية شمال المحافظة (في محافظة القدس) وتلك لجنوب المحافظة (في محافظة الخليل) والمستوطنات الإسرائيلية داخل إسرائيل هذا بالإضافة إلى تسهيل حركة مرور المستوطنين من وإلى هذه المستوطنات. ويعتبر جدار العزل العنصري الإسرائيلي بمثابة الفصل الأخير من أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العقود الأربعة الماضية. وسوف يعمل الجدار، حال الانتهاء من بناء، على الحد من إمكانية التطور العمراني في المحافظة هذه بالإضافة إلى تقطيع أوصالها حيث أصبحت العديد من التجمعات العمرانية الفلسطينية في المحافظة داخل معازل غير مرتبطة بعضها ببعض. كما تم خنق المدن الرئيسية الخمسة في المحافظة (بيت لحم، بيت ساحور، بيت جالا، الدوحة والخضر) الأمر الذي يهدد استدامتها اقتصاديا وعمرانيا واجتماعيا وحيويا. وبالتالي، سوف يعزل الجدار ٢٦,٧٪ من أراضي محافظة بيت لحم في منطقة العزل الغربية (بين مسار الجدار وخط الهدنة للعام ١٩٤٩ (المعروف بالخط الأخضر)) هذا بالإضافة إلى عزل ٤٤,٣٪ من منطقة العزل الشرقية في المحافظة، والتي سبق أن أعلنتها إسرائيل عقب العام ١٩٦٧ كمنطقة عسكرية مغلقة. وبالمجمل، سوف يعزل جدار العزل العنصري حال الانتهاء من بناءه في المحافظة ما نسبته ٧١٪ من المساحة الكلية للمحافظة.

إن النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية الأحادية الجانب في محافظة بيت لحم تعتبر ناقضة للتعهدات الإسرائيلية تجاه الاتفاقيات الموقعة إضافة إلى كونها أعمالا عدائية ضد الشعب الفلسطيني. كما أن بناء جدار العزل العنصري الإسرائيلي على أراضي محافظة بيت لحم يهدد التنمية والاستدامة في المحافظة ويشكل تهديدا على السكان فيها كما هو الحال في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي لا يقتصر فقط على حرمان الفلسطينيين من الأراضي الزراعية والمراعي الخضراء، بل أيضا يضع حواجز مادية في وجه نموها الطبيعي.

وعلى الرغم من الاستنكار الدولي للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، إلا أن إسرائيل ماضية في خططها الأحادية الجانب لبناء جدار العزل العنصري الذي سوف يفقد المحافظة ارتباطها الجغرافي والتاريخي والديني والروحي والاقتصادي مع محافظة القدس، ويصادر مساحات واسعة منها. جدول رقم ٤١ يبين محافظة بيت لحم في أعقاب المخططات الاستيطانية الإسرائيلية الأحادية الجانب.

جدول رقم ٤١: محافظة بيت لحم في أعقاب المخططات الإسرائيلية الأحادية الجانب

محافظة بيت لحم	المساحة (كم^2)	النسبة المئوية	ملاحظات
مناطق ذات سيادة فلسطينية مطلقة	٤٩,٧	٧,٥	وتتضمن المناطق المصنفة «ا» حيث السيطرة الفلسطينية الكاملة.
مناطق ذات سيادة شبه فلسطينية	٣٦,٥	٥,٥	و تتضمن المناطق المصنفة «ب» حيث يسيطر الفلسطينيون على كامل الشؤون المدنية فيها أما إسرائيل فتسيطر على الشؤون الأمنية.
المحميات الطبيعية	١٢٦,٢	١٩,٢	بحسب اتفاقية شرم الشيخ (المرحلة الثالثة: شهر آذار من العام ٢٠٠٠) حيث كان من المفترض أن تسلم للفلسطينيين لكن ما زالت إسرائيل تسيطر عليها حتى يومنا هذا.
مناطق ذات سيادة إسرائيلية مطلقة	٤٤٦,٧	٦٧,٨	وتتضمن المناطق المصنفة «ج» والمناطق العسكرية المغلقة و المناطق التي سوف يعزلها الجدار حال الانتهاء من بناءه
المجموع	**٦٥٩,١**	**١٠٠**	

المصدر: نظم المعلومات الجغرافية و الاستشعار عن بعد، معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، ٢٠٠٩

الجزء الخامس:
تقييم الاحتياجات العامة لمحافظة بيت لحم

١,٥. الاحتياجات التطويرية لمحافظة بيت لحم

من خلال المسح الميداني الذي قام به معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) للتجمعات الموجودة في محافظة بيت لحم، تم تقييم الاحتياجات العامة لهذه التجمعات. واظهر المسح أن ٩٥٪ من التجمعات في محافظة بيت لحم بحاجة لشق وتعبيد الشوارع، و٧٧,٥٪ من التجمعات بحاجة إلى المزيد من المدارس الجديدة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب، و٦٧,٥٪ من التجمعات بحاجة إلى العيادات ومراكز الخدمات الطبية، و٣٧,٥٪ من التجمعات في محافظة بيت لحم بحاجة إلى شبكات مياه جديدة.

أما بالنسبة لقطاع الزراعة فإن ٨٢,٥٪ من التجمعات بحاجة إلى استصلاح الأراضي لغرض الزراعة، إضافة إلى إنشاء آبار مياه جمع للاستخدام الزراعي.

جدول (٤٢): الأولويات والاحتياجات التطويرية في محافظة بيت لحم، ٢٠٠٩/٢٠١٠

الرقم	القطاع	بحاجة ماسة	بحاجة	ليست أولوية
احتياجات البنية التحتية (٪)				
١	شق، أو تعبيد طرق	٩٥	٥	٠
٢	إصلاح/ ترميم شبكة المياه الموجودة	٦٠	٢٣	١٧
٣	توسيع شبكة المياه القديمة لتغطية مناطق جديدة	٥٧,٥	٣٠	١٢,٥
٤	إنشاء شبكة مياه جديدة	٣٧,٥	٢٠	٤٢,٥
٥	ترميم/ إعادة تأهيل ينابيع أو آبار جوفية	١٥	١٠	٧٥
٦	بناء خزان مياه	٦٢,٥	٢٠	١٧,٥
٧	إنشاء شبكة صرف صحي	٦٢,٥	١٧,٥	٢٠
٨	إنشاء شبكة كهرباء جديدة	٤٠	٢٢,٥	٣٧,٥
٩	توفير حاويات لجمع النفايات الصلبة	٦٢,٥	٢٧,٥	١٠
١٠	توفير سيارات لجمع النفايات الصلبة	٣٥	٢٢,٥	٤٢,٥
١١	توفير مكب صحي للنفايات الصلبة	٣٧,٥	١٢,٥	٥٠
الاحتياجات الصحية (٪)				
١	بناء مراكز/ عيادات صحية جديدة	٦٧,٥	١٧,٥	١٥
٢	إعادة تأهيل/ ترميم مراكز/ عيادات صحية موجودة	٢٧,٥	٢٠	٥٢,٥
٣	شراء تجهيزات طبية للمراكز أو العيادات الموجودة	٥٢,٥	١٢,٥	٣٥
الاحتياجات التعليمية (٪)				
١	بناء مدارس جديدة	٧٧,٥	١٠	١٢,٥
٢	إعادة تأهيل مدارس موجودة	٦٠	١٥	٢٥
٣	تجهيزات تعليمية	٦٧,٥	١٥	١٧,٥
الاحتياجات الزراعية (٪)				
١	استصلاح أراض زراعية	٨٢,٥	٧,٥	١٠
٢	إنشاء آبار جمع مياه	٨٢,٥	١٠	٧,٥
٣	بناء حظائر/ بركسات مواشي	٦٧,٥	١٢,٥	٢٠
٤	خدمات بيطرية	٦٧,٥	١٧,٥	١٥

الرقم	القطاع	بحاجة ماسة	بحاجة	ليست أولوية
٥	أعلاف وتبن للماشية	٧٠	١٥	١٥
٦	إعادة تأهيل بيوت بلاستيكية	٦٢,٥	٢٠	١٧,٥
٧	بذور فلحة	٣٥	٢٧,٥	٣٧,٥
٨	نباتات ومواد زراعية	٦٧,٥	١٥	١٧,٥

٢,٥. نتائج التقييم السريع بالمشاركة:

التقييم السريع بالمشاركة، هو أداة بحثية نوعية، تستخدم لتحديد المشاكل ووضع حلول لها. والهدف منه تمكين الناس من الوصول إلى مشكلة خاصة بهم ووضع خطط لمعالجتها.
التقييم السريع بالمشاركة، هو أيضا وسيلة تستخدم الكثير من التقنيات المختلفة لإشراك المجتمعات المحلية، وفهم وجهات النظر المختلفة حول مسألة معينة. وقد تم اختيار هذه الوسيلة، لأنها توفر توجيهات لتقييم سريع لوضع معين في الميدان، وأهم مزاياها:

١. أنها تستغرق فترة زمنية قصيرة نسبيا.
٢. تركز على عدد محدد من المواضيع.
٣. تشرك المجتمع ومؤسساته في عملية تحديد الاحتياجات والأولويات.

خريطة ٢١: محافظة بيت لحم وفقا للسلطة المحلية، والمناطق البيئية الزراعية

كما تم عقد ٤٠ ورشة عمل للتقييم السريع بالمشاركة، حضرها ممثلون عن المؤسسات والجمعيات المحلية؛ الزراعية، والنسوية، والبيئية، والاجتماعية... الخ. بالإضافة إلى ٣ ورشات عمل على مستوى الريف. وعقدت ورشة عمل أخرى مع الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وذلك لمناقشة النتائج ووضع رؤية وتحليل شامل لمحافظة بيت لحم بشكل كامل.

خلال ورشات عمل التقييم السريع بالمشاركة، تم مناقشة: نقاط القوة، نقاط الضعف، المخاطر الخارجية، الحلول المقترحة، والاحتياجات والأولويات لكل تجمع في قطاعات الزراعة، والمياه، والبيئة. وبناء على هذه النتائج تم اقتراح ثمانية مشاريع تنموية لمحافظة بيت لحم.

الجزء السادس:
مشاريع التنمية الزراعية والبيئية المقترحة لمحافظة بيت لحم

واحد من أهم مخرجات هذه الدراسة هي الخروج بمقترحات لمشاريع وبرامج وأنشطة تطويرية، تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان في محافظة بيت لحم.

واعتماداً على نتائج المسح الميداني للتجمعات السكانية في المحافظة ونتائج التقييم السريع بالمشاركة الذي تم تنفيذه ضمن سلسلة من ورشات العمل التي عقدت في عدة مناطق من المحافظة، فقد تم تطوير مجموعة من مقترحات مشاريع تطويرية ذات أولوية للتجمعات السكانية المستهدفة والتي تهدف إلى رفع المستوى المعيشي لسكان تلك التجمعات.

١,٦. مقترح مشروع إنشاء آبار لجمع مياه الأمطار للأغراض الزراعية والمنزلية

<table>
<tr><td>عنوان المشروع</td><td colspan="6">الحصاد المائي لمياه الأمطار للأغراض الزراعية والمنزلية</td></tr>
<tr><td>الفترة الزمنية</td><td colspan="6">٣٦ شهرا</td></tr>
<tr><td>الميزانية التقديرية</td><td colspan="6">التكلفة التقديرية الكلية تصل إلى ٣٧٨٤٣٧٥ دولار أمريكي (مساهمة المستفيدين تغطي ٢٥٪ من تكاليف إنشاء الآبار)</td></tr>
<tr><td>المؤسسات ذات العلاقة</td><td colspan="6">وزارة الزراعة، وزارة الحكم المحلي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الجمعيات الزراعية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.</td></tr>
<tr><td>المناطق المستهدفة</td><td colspan="6">
<table>
<tr><th colspan="2">المنطقة الشرقية</th><th colspan="2">المنطقة الغربية</th><th colspan="2">المنطقة الجنوبية</th></tr>
<tr><th>الموقع</th><th>عدد الآبار</th><th>الموقع</th><th>عدد الآبار</th><th>الموقع</th><th>عدد الآبار</th></tr>
<tr><td>هندازه</td><td>٥٠</td><td>نحالين</td><td>٥٥</td><td>مراح معلا</td><td>١٥</td></tr>
<tr><td>العبيدية</td><td>١٠٠</td><td>الجبعة</td><td>١٠</td><td>مراح رباح</td><td>٣٠</td></tr>
<tr><td>زعترة</td><td>٧٥</td><td>الولجة</td><td>٥٠</td><td>واد النيص</td><td>١٥</td></tr>
<tr><td>جناته</td><td>٥٠</td><td>واد فوكين</td><td>٢٠</td><td>ارطاس</td><td>٢٠</td></tr>
<tr><td>المنيا</td><td>٢٠</td><td>الخضر</td><td>١٠</td><td>بيت فجار</td><td>٤٠</td></tr>
<tr><td>الشواوره</td><td>٥٠</td><td>حوسان</td><td>٥٠</td><td>المنشيه</td><td>٦</td></tr>
<tr><td>تقوع</td><td>١٥٠</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>دار صلاح</td><td>٦٠</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>٥٥٥</td><td></td><td>١٩٥</td><td></td><td>١٢٥</td></tr>
<tr><td>المجموع الكلي</td><td colspan="5">٨٧٥</td></tr>
</table>
سوف يستهدف المشروع مناطق جنوب وشرق وغرب محافظة بيت لحم ، والتي تشمل: مراح معلا، وادي النيص، مرح رباح، بيت فجار، أرطاس والمنشية من منطقة جنوب بيت لحم؛ وهندازة، تقوع، الشواورة، المنية، دار صلاح، زعترة وجناته من منطقة شرق بيت لحم؛ ونحالين، الجبعة، الولجة، وادي فوكين، حوسان والخضر من منطقة غرب بيت لحم .
</td></tr>
</table>

خريطة التجمعات المستهدفة	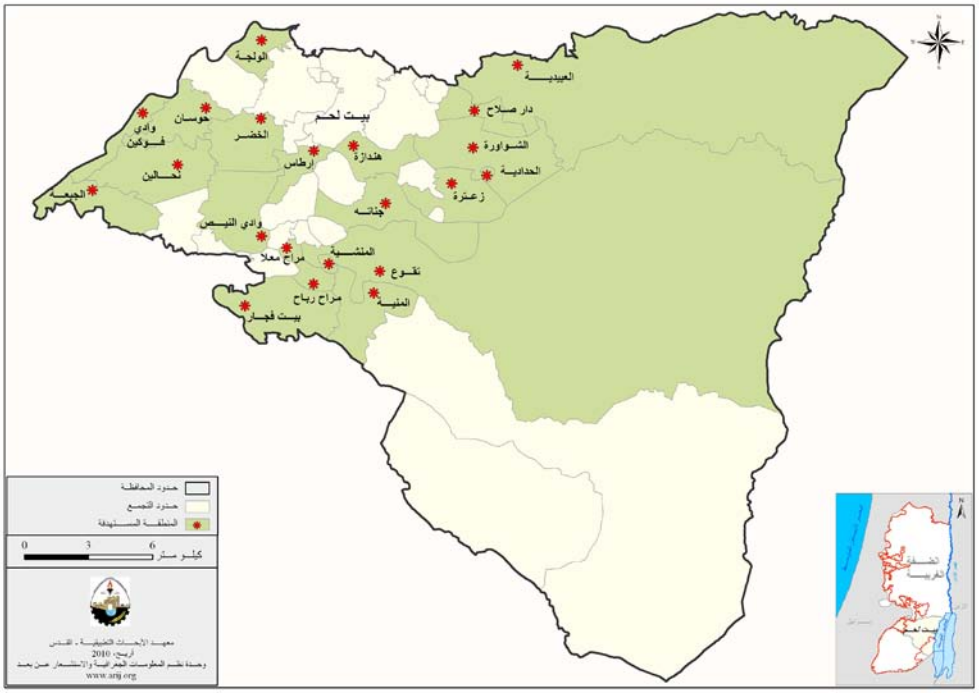
الفئة المستهدفة في المشروع	سوف يستفيد من هذا المشروع بصورة مباشرة حوالي ٨٧٥ أسرة (٥٦٨٠ نسمة)
وصف المشروع	يتراوح المعدل السنوي لهطول الأمطار في المناطق المستهدفة بين ٢٥٠ و ٥٥٠ ملم . فالمياه في المناطق المستهدفة هي العامل الرئيسي المؤثر للزراعة. سيساعد هذا المشروع في تحسين نظم جمع مياه الأمطار في المناطق المستهدفة من خلال إنشاء ٨٧٥ بئر. ويعتبر مقترح المشروع متطابقا مع الخطة الإستراتيجية لوزارة الزراعة الفلسطينية من خلال زيادة إنتاجية وحدة المساحة وتحسين فرص الوصول الى الموارد المائية. وسوف تكون هذه الآبار بمثابة مصادر مائية للري التكميلي للنباتات المختلفة، بالإضافة لاستهلاك الماشية. وسوف يساعد ذلك في الحد من آثار الجفاف وتحسين معيشة الأسر المستهدفة.
أهداف المشروع	• حصاد مياه الأمطار وتخزينها لاستخدامها في فصل الصيف (للري واستهلاك الثروة الحيوانية). • زيادة الإنتاجية في المواسم الحارة والجافة. • زيادة المساحة الزراعية الكلية في محافظة بيت لحم. • الحد من آثار الجفاف ومكافحة انتشار الجفاف في المنطقة. • المساعدة في الحد من مشكلة ندرة المياه، وخصوصا خلال موسم الصيف. • تحسين سبل العيش للأسر المستهدفة
النشاطات الرئيسة	• البدء المشروع بالشراكة مع لجان المجتمع المحلي والإعلان بالمواقع العامة للمواطنين لتقديم الطلبات . • تحليل الطلبات المعبأة وفحصها من خلال القيام بزيارات ميدانية وتحديد المستفيدين وفقا لمعايير اختيار المستفيدين (المستفيد يجب أن يمتلك أراضي زراعية و / أو ثروة حيوانية).

النشاطات الرئيسة (تكلفة)	• تزويد المستفيدين بدليل خطوات التنفيذ. • إنشاء ٨٧٥ بئر وتزويد المستفيدين بالدعم الفني اللازم والإرشاد الزراعي. • الإشراف والمتابعة والتقييم لعملية التنفيذ. • إعداد التقارير النهائية (الفنية والمالية) وإعلان نتائج المشروع.
النتائج المتوقعة	• إنشاء ٨٧٥ بئرا لجمع وتخزين المياه (شكل انجاصة)، موزعة على المناطق بحسب الجدول أعلاه. • جمع وتخزين ٦١٢٥٠ متر مكعب من مياه الأمطار سنويا بقيمة ٦٤٠٠٠ دولار أمريكي / سنة. • زيادة إنتاجية الأشجار والنباتات مزروعة في ٦١٠ دونم عن طريق الري التكميلي • المساهمة في حل مشكلة البطالة عن طريق خلق فرص عمل أثناء وبعد انتهاء مراحل تنفيذ المشروع • المساهمة في التقليل من تأثير ظاهرة الجفاف وتدهور الأراضي الزراعية. • تحسن مستوى الأمن الغذائي الذاتي.

٢,٦. مقترح مشروع تأهيل الينابيع الزراعية والآبار الرومانية

عنوان المشروع	**إعادة تأهيل ينابيع مياه والبرك الزراعية وقنوات الري والآبار الرومانيه**
الفترة الزمنية	١٨ شهرا
الميزانية التقديرية	تقدر التكلفة الإجمالية لتنفيذ النشاطات المقترحة حوالي ١,٧٤٧,٥٠٠ دولارا أمريكيا. ستشكل المساهمة المجتمعية ٢٥٪ من تكلفة إنشاء البرك وشبكات الري.
المؤسسات ذات العلاقة	وزارة الزراعة، سلطة المياه الفلسطينية، السلطات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
المناطق المستهدفة	سوف يستهدف المشروع ١٢ تجمع سكاني في ثلاث تجمعات زراعية- بيئية في محافظة بيت لحم، على النحو التالي:

المنطقة الشرقية		**المنطقة الغربية**		**المنطقة الجنوبية**	
الموقع	**عدد الآبار الرومانية**	**الموقع**	**عدد الينابيع**	**الموقع**	**عدد الينابيع**
هندازه	١٦	بتير	١	ارطاس	١
العبيدية	١٠	الجبعة	٢		
زعترة	١٠	واد فوكين	٣		
المنيا	١٠	الخضر	٣		
الشواوره	١٠	حوسان	٢		
تقوع	٢٠				
دار صلاح	٣				
المجموع	٧٩		١١		١
المجموع الكلي		١٢			

خريطة التجمعات المستهدفة	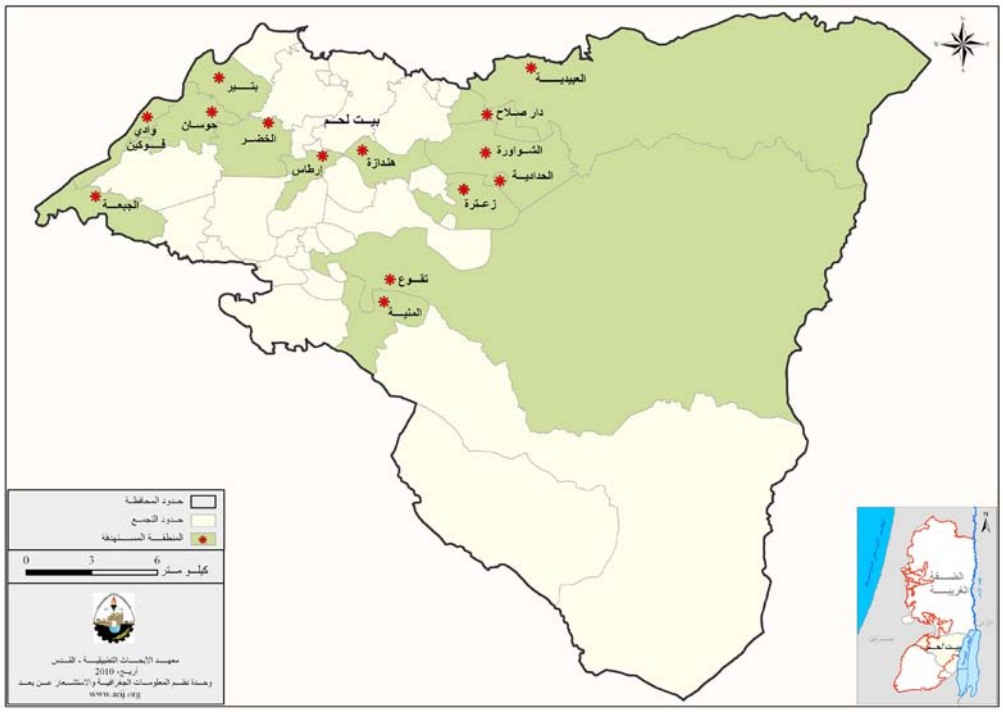
الفئة المستهدفة في المشروع	تعتبر الينابيع والآبار الرومانية ملكا عاما، وبالتالي، فإن الاستفادة ستكون لمعظم (إن لم يكن جميع) أفراد المجتمعات المحلية المستهدفة والذين يقدر عددهم وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء، ٥٨٥٠٠ شخص.
وصف المشروع	الينابيع هي إحدى المصادر الطبيعية المائية الهامة في فلسطين، والتي يجب المحافظة عليها، وخاصة في الوقت الحالي في ظل شح المياه الذي يتزايد يوما بعد يوم، نتيجة لسنوات الجفاف المتعاقبة. وبسبب عدم وجود برك تخزينية مرتبطة بمعظم الينابيع المستهدفة في هذا المشروع، لاستخدام مياهها عند الحاجة، فان كميات كبيرة من مياه هذه الينابيع لا يتم استغلالها بكفاءة عالية. وتقع معظم هذه الينابيع داخل التجمعات السكانية الفلسطينية والتي يسيطر عليها الفلسطينيون (وليس سلطات الاحتلال). وقد أثر هذا التناقص المستمر لكميات المياه في الأراضي الفلسطينية على جميع أنشطة الحياة؛ و خاصة في قطاع الزراعة. وعلاوة على ذلك، فان معظم مياه الينابيع المتاحة لا يتم استغلالها بكفاءة. فعلى سبيل المثال، إن عدم وجود برك تخزين مرتبطة بالينابيع، وعدم صلاحية البرك الموجودة وتسريبها مما يسبب فقدان كميات كبيرة من مياه الينابيع. كما أن الآبار الرومانية، بالإضافة إلى كونها مصدرا مهما للمياه، إلا أنها تعتبر احد المعالم الأثرية والتراثية للناس الذين يعيشون في المنطقة، حيث يتنقل الرعاة وأسرهم خلال موسم الرعي ويقيمون في مواقع مختلفة ويستخدمون المياه المتاحة لأسرهم ومواشيهم. وفي العادة فان الرعاة يقومون بهجر المناطق التي فيها آبار غير صالحة، وبالتالي فان إعادة تأهيل هذه الآبار سوف يعيد الرعاة إلى تلك المناطق مرة أخرى . يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل ١٢ نبعا وإنشاء ١٢ بركة زراعية لتخزين المياه (بركة لكل نبع)، بالإضافة إلى إعادة تأهيل ٣٠ بركة ري للمزارعين. إضافة إلى ترميم أو إنشاء قنوات نقل المياه من المصدر، إلى حقول المزارعين بطول ٥٠٠ متر، علاوة على توزيع نظام ري بالتنقيط لمساحة ١٠٠ دونم في المناطق المستهدفة.

وصف المشروع	كما يهدف المشروع إلى تقليل الفاقد من المياه، والمحافظة على مياه الينابيع، واستعمال الحد الأقصى الممكن منها في عمليات الري. كما يهدف المشروع إلى المساعدة في إعادة تأهيل ٧٩ بئر رومانية بسعة لا تقل عن ١٥٠متر مكعب لكل منها.
أهداف المشروع	• الاستغلال الأمثل وبكفاءة للمصادر المياه الطبيعية المتاحة. • زيادة المساحة المروية بهدف زيادة انتاجية وحدة المساحة وتحسين الظروف المعيشية لصغار المزارعين في منطقة المشروع. • وخلق فرص عمل خلال المشروع وبعده
النشاطات الرئيسة	• .تشكيل لجان المشروع في المناطق المستهدفة . • الانتهاء من اختيار الينابيع والآبار الرومانية المستهدفة. • الإعلان وبشكل عام للمواطنين في المواقع المستهدفة لتقديم طلبات الاستفادة، حيث سيتم اختيار المستفيدين بناء على معايير الاختيار. • إعداد دليل التنفيذ ورزمة العطاء. • ترميم ١٢ نبع ماء في مناطق المشروع. • ترميم ١٢ بركة زراعية موجودة في مناطق المشروع. • تأهيل ٣٠ بركة مياه زراعية للمزارعين في مناطق المشروع. • ترميم أو إنشاء قنوات وشبكات نقل المياه، الخاصة بتوصيل المياه لبرك التخزين، أو لشبكات الري في الحقول بطول ٥٠٠ متر. • توزيع نظام ري بالتنقيط لمساحة ١٠٠ دونم في القرى المستهدفة. • تأهيل ٧٩ بئر رومانية في القرى الشرقية. • المتابعة والإشراف وتقييم عملية التنفيذ. • إعداد التقارير النهائية، ونشر النتائج.
النتائج المتوقعة	• تأهيل ١٢ نبع و ٧٩ بئر رومانية والمحافظة عليها واستخدام مياهها بكفاءة . • توقف تسريب المياه من ٣٠ بركة زراعية ل ٣٠ مزارعا ، وتحسين الزراعات الخاصة بهم. • الاستخدام الأمثل لمياه الري لدى ١٠٠ مزارع من خلال استخدام نظام الري بالتنقيط. • زيادة إجمالي المساحة الزراعية المروية. • خلق فرص عمل جديدة. • تحسين سبل العيش للمستفيدين. • زيادة الإنتاج الزراعي نظرا لزيادة الإنتاجية للوحدة الزراعية.

٣,٦. مقترح مشروع استصلاح وتأهيل الأراضي الزراعية

<table>
<tr><td>عنوان المشروع</td><td colspan="6">استصلاح وتأهيل الأراضي الزراعية للإنتاج النباتي</td></tr>
<tr><td>الفترة الزمنية</td><td colspan="6">٣٦ شهرا</td></tr>
<tr><td>الميزانية التقديرية</td><td colspan="6">يستهدف هذا المشروع حوالي ١٤٧٠ دونم , حيث أن معدل تكلفة استصلاح للدونم الواحد تقدر ب ١,٣٠٠ دولار أمريكي.
وبهذا فان التكلفة الإجمالية تقدر ب ٢٣٩٣٠٠٠ دولار أمريكي، حيث يساهم المستفيدون ب ٢٥٪ من التكلفة التنفيذية للمشروع.</td></tr>
<tr><td>المؤسسات الذات العلاقة</td><td colspan="6">وزارة الزراعة، وزارة الأشغال العامة، وزارة الحكم المحلي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الجمعيات الزراعية، والمنظمات غير الحكومية.</td></tr>
<tr><td>المناطق المستهدفة</td><td colspan="6">سوف يستهدف المشروع عدة مواقع في ثلاثة تجمعات بيئية-زراعية في محافظة بيت لحم، على النحو التالي:
<table>
<tr><th colspan="2">المنطقة الشرقية</th><th colspan="2">المنطقة الغربية</th><th colspan="2">المنطقة الجنوبية</th></tr>
<tr><th>الموقع</th><th>عدد الدونمات</th><th>الموقع</th><th>عدد الدونمات</th><th>الموقع</th><th>عدد الدونمات</th></tr>
<tr><td>هندازه</td><td>٥٠</td><td>نحالين</td><td>٨٠</td><td>مراح معلا</td><td>٢٠</td></tr>
<tr><td>العبيدية</td><td>١٠٠</td><td>الجبعة</td><td>٥٠</td><td>مراح رباح</td><td>٥٠</td></tr>
<tr><td>زعترة</td><td>٥٠</td><td>الولجة</td><td>٥٥</td><td>واد النيص</td><td>٥٠</td></tr>
<tr><td>جناته</td><td>٢٠</td><td>واد فوكين</td><td>٥٠</td><td>ارطاس</td><td>٥٠</td></tr>
<tr><td>المنيا</td><td>٥٠</td><td>الخضر</td><td>٢٠٠</td><td>بيت فجار</td><td>١٠٠</td></tr>
<tr><td>الشواوره</td><td>٥٠</td><td>حوسان</td><td>٤٥</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>بيت تعمر</td><td>٢٠</td><td>بيت سكاريا</td><td>٥٠</td><td>ام سلمونه</td><td>٣٠</td></tr>
<tr><td>تقوع</td><td>١٠٠</td><td></td><td></td><td>واد رحال</td><td>٥٠</td></tr>
<tr><td>دار صلاح</td><td>٥٠</td><td></td><td></td><td>المعصرة</td><td>٥٠</td></tr>
<tr><td>الخاص والنعمان</td><td>٥٠</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>٥٤٠</td><td></td><td>٥٣٠</td><td></td><td>٤٠٠</td></tr>
<tr><td>المجموع الكلي</td><td colspan="5">١٤٧٠</td></tr>
</table>
</td></tr>
</table>

خريطة التجمعات المستهدفة	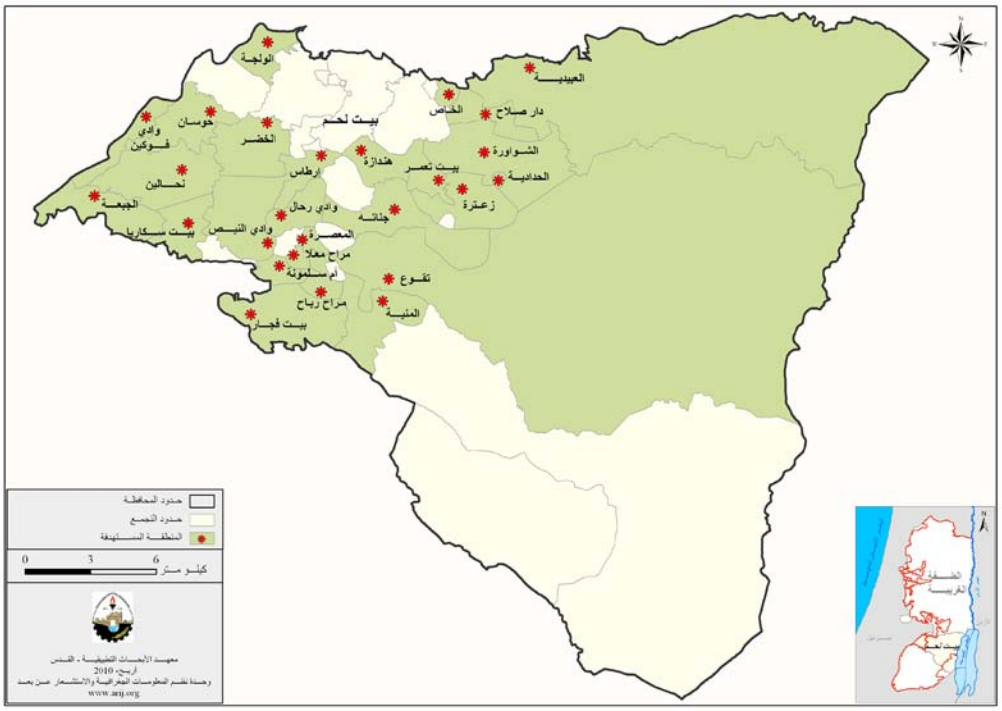
الفئة المستهدفة في المشروع	سوف يستفيد من هذا المشروع بصورة مباشرة حوالي ٣٦٠ أسرة (٢٣٤٠ نسمة)
وصف المشروع	سيساعد هذا المشروع في استصلاح وإعادة تأهيل ١٤٧٠ دونم موزعة على ٢٥ تجمع في محافظة بيت لحم. بالإضافة إلى ذلك، سيتم خلق ٢٥٠٠٠ يوم عمل للاستصلاح و٨٦٧٠ يوم عمل لبناء ١٨٥ بئر. ستشمل عملية الاستصلاح على استخدام الآلات الزراعية والجرافات وبناء الجدران، الأسيجة وتزويد الاشتال وزراعة الأشجار المثمرة، بالإضافة إلى بناء آبار جمع مياه الأمطار للمياه (بئر واحد لكل ٨-١٠ دونم). مقترح هذا المشروع يتناسب مع الخطة الإستراتيجية لوزارة الزراعة من خلال زيادة المساحات المزروعة، وحماية الأرض من إجراءات الاحتلال ومصادرة الأراضي، وخلق فرص العمل، وتحسين سبل المعيشة للأسر المستهدفة وتحسين فرص الحصول على الأغذية.
أهداف المشروع	• زيادة مساحة الأراضي الزراعية المزروعة في فلسطين ب ١٤٧٠ دونم . • المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، عن طريق خلق فرص عمل دائمة لكلا الجنسين. • الحد من تأثيرات الجفاف وتدهور التربة عن طريق زراعة الأراضي الهامشية. • زيادة كمية الغذاء المنتج للمساهمة في رفع مستوى الأمن الغذائي. • تحسين المستوى المعيشي للأسر المستهدفة. • تحسين الحصاد المائي من خلال انشاء ١٨٥ بئر، من اجل الري التكميلي، لزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية.

النشاطات الرئيسة	• تنظيم لقاءات مع المجتمع المحلي لإطلاع المواطنين على أهداف وأهمية المشروع والإعلان عنه. • تحديد المناطق المستهدفة واختيار المستفيدين بناء على معايير اختيار المستفيدين والتحقق من ذلك من خلال زيارات ميدانية بالتنسيق مع لجان المواقع. • إعداد دليل تنفيذ النشاطات ورزمة العطاءات. • تنفيذ عمليات الاستصلاح والتأهيل للمناطق المستهدفة ويشمل نشاطات إقامة المصاطب والجدران. • تزويد المستفيدين بالدعم الفني اللازم والكافي والإرشاد اللازم. • بناء آبار جمع مياه الأمطار. • زراعة الأراضي المستصلحة والمؤهلة بالمحاصيل والأشجار المناسبة. • تنفيذ زيارات لمتابعة المستفيدين. • متابعة وتقييم المشروع. • إعداد التقارير النهائية وإعلان النتائج.
النتائج المتوقعة	• استصلاح وتأهيل وزراعة ١٤٧٠ دونم موزعة كما في الجدول أعلاه. • إنشاء ١٨٥بئر لجمع لمياه الأمطار. • المساهمة في حل مشكلة البطالة عن طريق خلق فرص عمال أثناء وبعد انتهاء مراحل تنفيذ المشروع. • توزيع وزراعة نباتات مختلفة. • المساهمة في التقليل من تأثير ظاهرة التصحر. • زيادة إنتاجية وحدة المساحة الزراعية. • تحسن مستوى الأمن الغذائي الذاتي. • تقليل الفقر عن طريق زيادة الدخل.

٤,٦. مقترح مشروع دعم وتحسين إنتاج المحاصيل الحقلية والعلفية

عنوان المشروع	**تحسين زراعة المحاصيل الحقلية والأعلاف في المناطق المهمشة في محافظة بيت لحم**
الفترة الزمنية	٢٤ شهرا
الميزانية التقديرية	تبلغ المساحة الإجمالية المستهدفة حوالي ٦٠٠٠ دونم، لذلك، يقدر إجمالي الميزانية حوالي ٨٠٧٥٠٠ دولار أمريكي. وسوف يساهم المزارعون بنسبة ٢٠٪ من تكاليف البذور وتساهم التعاونيات بنسبة ٢٥٪ من ثمن المعدات الزراعية المطلوبة.
المؤسسات الذات العلاقة	وزارة الزراعة، الجمعيات الزراعية، والمنظمات غير الحكومية.
المناطق المستهدفة	يستهدف المشروع المناطق المهمشة في محافظة بيت لحم بما في ذلك (زعترة، الشواورة، دار صلاح، العبيدية، جاناتا، تقوع، بيت فجار، مراح رباح، بيت اسكاريا، كيسان، جبة الذيب، الرشايدة، الخضر، المعصرة، خلة الحداد، الخاص والنعمان، بيت ساحور وبيت تعمر).

خريطة التجمعات المستهدفة	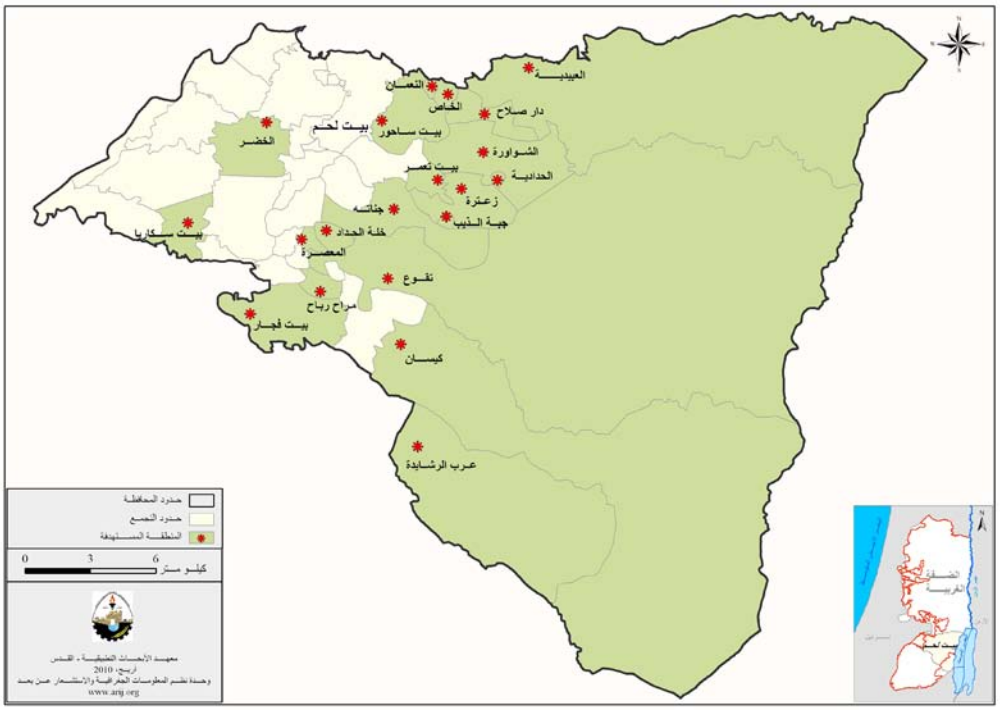
الفئة المستهدفة في المشروع	سيستفيد من المشروع بشكل مباشر ١٢٠٠ أسرة (حوالي ٧٨٠٠ نسمة) .
وصف المشروع	تعاني محافظة بيت لحم خلال السنوات القليلة الماضية، وكذلك المحافظات الأخرى في الضفة الغربية من مواسم الجفاف التي كان لها أثر سلبي كبير على المزارعين الفلسطينيين والرعاة. يعتمد ٩٩,٨ ٪ من المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية والعلفية في محافظة بيت لحم على الأمطار. وكنتيجة مباشرة لظروف الجفاف في الضفة الغربية وخاصة المناطق الجنوبية والشرقية فقد تم فقدان نسبة ٥٠٪ من حبوب المحاصيل الحقلية هذا العام. وهذا يهدد بشدة توافر البذور للمواسم الزراعية المقبلة، في الوقت الذي يعاني فيه المزارعين الفلسطينيين من ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، وخاصة بذور المحاصيل الحقلية والعلفية لتغذية الماشية، ونقص في توافر الأصناف المحلية المتأقلمة مع الظروف البيئية المحيطة.
وصف المشروع (تكملة)	يهدف هذا المشروع إلى شراء البذور من المزارعين المحليين والتعاونيات الزراعية، من أصناف متحملة للجفاف، وإعادة توزيعها على المزارعين المحتاجين والمتضررين من الجفاف. مما يمكنهم من زراعة حقولهم في الموسم المقبل، وزيادة المساحات المزروعة وزيادة الإنتاج وتوفير المزيد من الإنتاج وتغذية الحيوانات لزيادة الإنتاج الحيواني. وفي النهاية سيؤدي هذا المشروع إلى تحسين وصول الناس في محافظة بيت لحم إلى الغذاء بأسعار معقولة تساعد في الحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية.
أهداف المشروع	• تحسين مستوى معيشة الأسر المستفيدة. • زيادة المساحات المزروعة من المحاصيل الحقلية والأعلاف. • زيادة كميات إنتاج الحبوب الغذائية والبقول. • لتحسين إنتاج علف الحيوان والأعلاف الخضراء. • تحسين إنتاجية الثروة الحيوانية (اللحوم الحمراء والحليب). • تقليل تكلفة الإنتاج النباتي. • الحد من تأثير الجفاف. • تقليل تدهور الأراضي وتآكل التربة في المناطق المهمشة. • خلق فرص عمل للأسر الفقيرة.

النشاطات الرئيسة	• مساعدة ١٢٠٠ مزارع من المزارعين الأشد حاجة والمتضررين من الجفاف لزراعة ٦٠٠٠ دونم من الأصناف المحلية الملائمة كالقمح والشعير والبيقية البلدية، والكرسنة والحمص. • توفير خدمات الإرشاد الضرورية في الوقت المناسب إلى الأسر المستفيدة، وذلك بمساعدة من وزارة الزراعة. • المشاركة المجتمعية في تنفيذ أنشطة المشروع (شراء البذور، واختيار المزارعين وتوزيع البذور والمتابعة) عن طريق إنشاء لجان المجتمع المشروع في المناطق المستهدفة. أيضا، التنسيق مع التعاونيات الزراعية النشطة الموجودة لخلق برنامج مستدام لإنتاج وتوزيع البذور. • تحسين قدرات ٨ تعاونيات زراعية عاملة في مجالات إدارة البذور وتحسين التنسيق بين المزارعين والشراء الجماعي، ونظم البيع، فضلا عن إنشاء نظام للأمن الغذائي. • تزويد بنك البذور المجتمعية المؤسس (بمشاركة التعاونيات المستهدفة) بالمعدات، والآلات، والمرافق اللازمة. • بناء قدرات المزارعين ومعارفهم في مجال إدارة المحاصيل والبذور والتخزين والإدارة المتكاملة للآفات. • وكذلك التعاون المشترك بين المزارعين. • زيادة الدخل والإنتاج للمزارعين المستفيدين.
النتائج المتوقعة	• إنتاج ١٥٠٠ طن من الأعلاف الخضراء والجافة. • دمج وربط ٥٠٠ مزارع من الرجال والنساء بالتعاونيات الفعالة. • إنشاء بنك للبذور المجتمعية وتوفير التجهيزات والأجهزة والمرافق المناسبة. • بناء قدرات ٨ تعاونيات زراعية في مجالات تطوير وإدارة بنك البذور المجتمعية ونظام إدارة التعاونية. • بناء قدرات ١٢٠٠ مزارع في مجالات إنتاج المحاصيل ومكافحة الآفات، وتخزين البذور والتنسيق.

٥,٦. مقترح مشروع دعم وتحسين قطاع الإنتاج الحيواني

عنوان المشروع	**تحسين إنتاج الثروة الحيوانية المنزلية الزراعية من خلال تحسين ظروف إنتاج المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز)**
الفترة الزمنية	٢٤ شهرا
الميزانية التقديرية	مجموع الميزانية التقديرية تبلغ ٢٢٩٠٠٠ $ سيساهم المجتمع ب ٢٠ ٪ من الأصول المقدمة والبنية التحتية.
المؤسسات الذات العلاقة	وزارة الزراعة، الجمعيات الزراعية المحلية ، والمنظمات غير الحكومية.
المناطق المستهدفة	العبيدية ، زعترة، كيسان، الشواورة، نحالين/ الجبعة والمعصرة

خريطة التجمعات المستهدفة	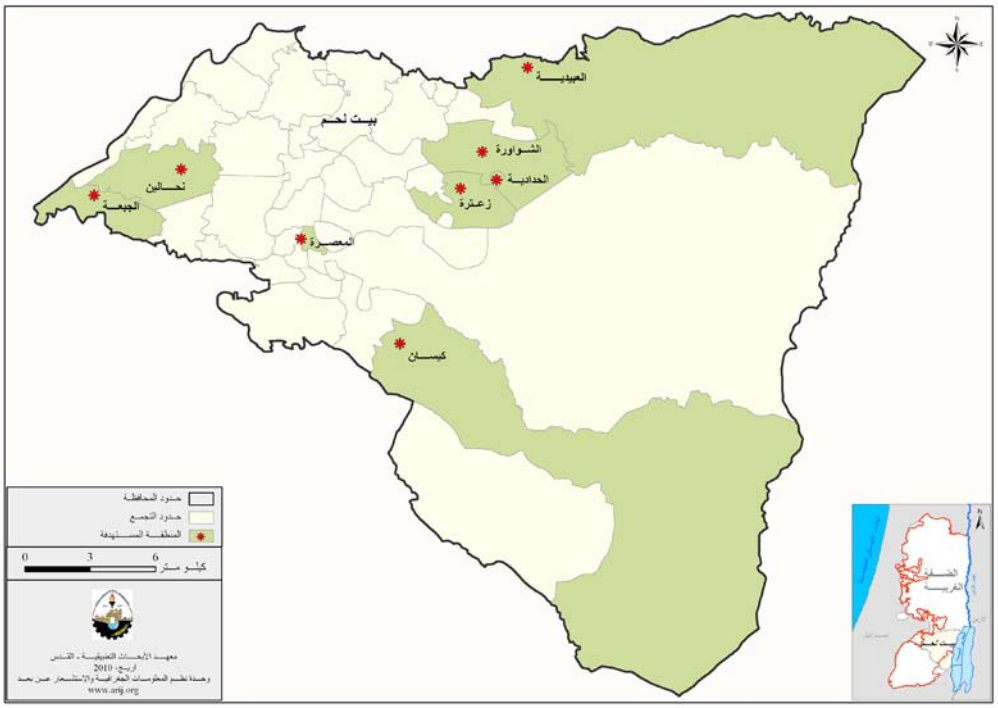
الفئة المستهدفة في المشروع	سوف يستفيد من هذا المشروع بصورة مباشرة حوالي ١٠٠ أسرة (٧٣٠ نسمة) بحيث يكون معدل الملكية للاسرة ١٥-٣٠ راس من الماشية.
وصف المشروع	تتوزع مزارع المجترات الصغيرة في كثير من المناطق الريفية (لا سيما في منطقة الريف الشرقي) في محافظة بيت لحم، حيث ظروف التربية السيئة. وذلك بسبب محدودية البنية التحتية كما أن فقراء المزارعين يجدون أنفسهم مضطرين إلى اقتطاع أجزاء من بيوتهم الصغيرة لحماية حيواناتهم من الحرارة والبرودة والتي تؤدي إلى تقليل جودة ظروف التربية لديهم وتزيد من المشاكل البيئية داخل البيوت بالإضافة إلى أن ظروف التربية هذه تؤدي إلى نقص كمية الحليب المنتجة وتقلل معدل النمو والخصوبة للمجترات الصغيرة. ومن جهة أخرى تزداد الأمراض ومعدل الوفيات لدى رؤوس الماعز والأغنام المرباة التي تؤثر على دخل فقراء المزارعين، لهذا فان مساعدة فقراء المزارعين الذين يملكون ١٥-٣٠ رأس من الأغنام لتحسين ظروف تربية قطعانهم من خلال تأهيل المزارع الموجودة والبركسات وأنظمة التغذية بالإضافة إلى تحسين ظروف التعقيم سوف تكون مفيد جدا لهم. هذا المشروع سوف يزود المستفيدين أيضا ببعض الاعلاف لتغذية للحيوانات وذلك لإنتاج حليب ولحوم بشكل أكبر والتي سوف تحسن أمنهم الغذائي وتزيد من دخلهم من خلال بيعهم لفائض الإنتاج.
أهداف المشروع	• التخفيف من وطأة الظروف المعيشية ل١٠٠ أسرة شديدة الفقر في المناطق المهمشة والزراعية في محافظة بيت لحم. • تحسين قدرة الأسر الفقيرة على إنتاج المزيد من الغذاء لاستهلاك المحلي والتسويق. • زيادة القدرات والمهارات للأسر المستهدفة في مجال الممارسات الزراعية السليمة، والتخطيط الزراعي وصنع القرار، لا سيما في صفوف النساء المزارعات. • زيادة الطاقة الإنتاجية لمزارعي الحيوانات المجترة الصغيرة في مجال إنتاج اللحوم والحليب. • تحسين الحالة الغذائية لأفراد الأسرة المستهدفة وزيادة إمكانية وصول المجتمعات إلى المزيد من الغذاء.

النشاطات الرئيسة	• الإعلان عن المشروع، تشكيل لجان المجتمع المحلي واختيار المستفيدين. • عقد اجتماع للإعلان عن انطلاق المشروع مع المؤسسات الزراعية بما في ذلك وزارة الزراعة ، والمنظمات غير الحكومية النشطة في محافظات بيت لحم. • اختيار الأسر المستهدفة (استنادا إلى زيارات التحقق الميداني بالتعاون الكامل مع لجان المجتمع المحلي في المشروع) وتوقيع الاتفاقيات. • إعداد دليل تنفيذ المشروع. • تنفيذ أنشطة المشروع (إعادة تأهيل المزارع الصغيرة القائمة ، وتحسين الوضع الصحي للحظائر، وتوفير الخدمات البيطرية بالتعاون مع وزارة الزراعة، وتوفير التجهيزات المناسبة والأدوات اللازمة لتحسين نظام إدارة المزرعة • تدريب النساء المزارعات في تجهيز الحليب والتطبيقات الصحية ، وبناء قدرات المزارعين في مجال التعاون). • إعداد التقارير ونشر المعلومات. • المتابعة والتقييم
النتائج المتوقعة	• تأهيل ١٠٠ حظيرة ماشية بمعدل مساحة ٣٠ متر مربع لكل حظيرة. • تأهيل حظائر بمساحة ٣٠٠٠ متر مربع بقدرة استيعابية ٣٠٠٠ رأس من الماشية وهذه الحظائر سوف تلعب دورا مهما في حماية الماشية من أشعة الشمس والمطر والبرد مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأغنام. • توزيع ٢٥ طنا من الأعلاف الحيوانية على المزارع التي تم تأهيلها . • زيادة الإنتاجية والإنتاج في مزارع الثروة الحيوانية (مواليد جدد، لحوم وحليب) • زيادة وصول الأفراد إلى الحليب واللحوم وبأسعار أرخص.

٦,٦. مقترح مشروع معالجة المياه العادمة المنزلية وإعادة إستخدامها

عنوان المشروع	**استخدام وحدات معالجة المياه الصغيرة لإدارة المياه العادمة المنزلية وإعادة استخدامها**
الفترة الزمنية	٣٠ شهرا
الميزانية التقديرية	سوف يكون إجمالي الميزانية المقدرة بنحو ١٦٥٠٠٠٠ $ مع الأخذ في الاعتبار أن سيتم استخدام وحدة صغيرة لمعالجة المياه العادة للمنزل الواحد (بما في ذلك الري بالتنقيط والاشتال الشجرية) بتكلفة إجمالية تصل إلى ٣٣٠٠ $ بما في ذلك إدارة المشروع وتكاليف التدريب. وفي المقابل سيساهم المستفيدين بحوالي ٢٠٪ من تكلفة إنشاء وحدة أي بمعدل مساهمة تصل إلى ٦٦٠ دولار أمريكي للبيت الواحد. وبذلك سيصل مجمل مساهمة المستفيدين إلى ٢٦٤٠٠٠ دولار أمريكي.
المؤسسات الذات العلاقة	سلطة المياه الفلسطينية، السلطات المحلية، مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية.
المناطق المستهدفة	سوف يستهدف المشروع المناطق التالية: الشواورة، تقوع، المنيا، جبة الذيب، زعترة، جناتا، خلة اللوز، العبيدية، بيت تعمر، ام سلمونه، المعصرة، مراح رباح، واد النيص، مراح معلا، ارطاس، واد رحال، بيت فجار، المنشيه، جورة الشمعة، وخلة الحداد.

خريطة التجمعات المستهدفة	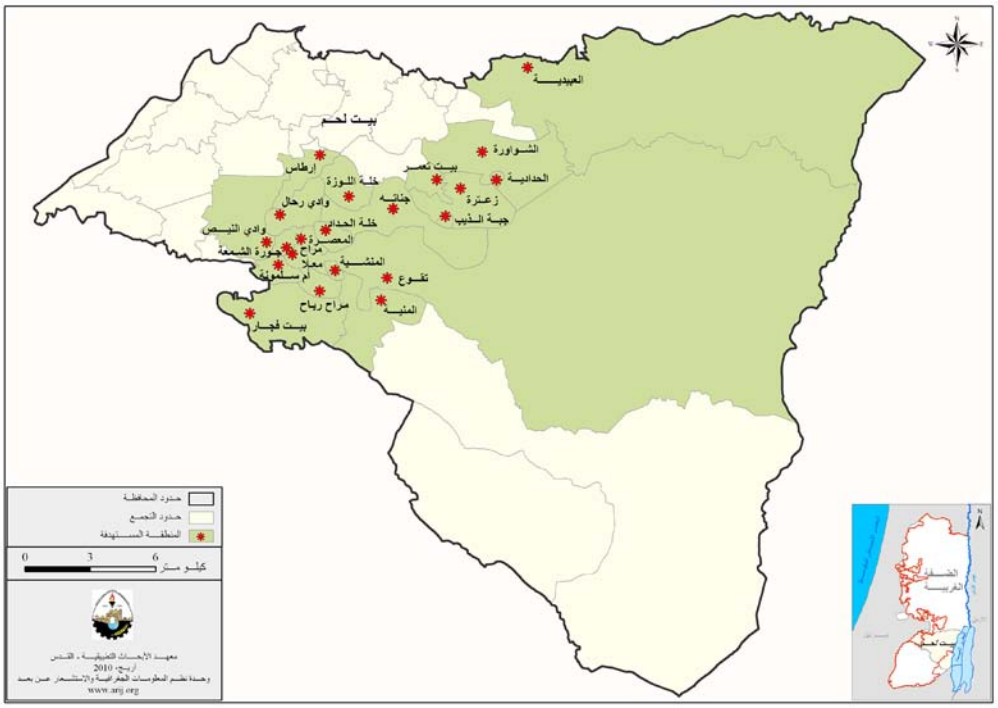
الفئة المستهدفة في المشروع	سوف يستهدف المشروع ٤٠٠ أسرة (٢٢٠٠ شخص) بصورة مباشرة.
وصف المشروع	يستخدم سكان المناطق المستهدفة الحفر الامتصاصية والقنوات المفتوحة للتخلص من المياه العادمة. والتي يتم نضحها وإلقاء مياهها غير المعالجة في الأودية والمناطق المفتوحة المجاورة، بدون أي مراعاة للنواحي الصحية والبيئة. إن الاستخدام الحالي للحفر الامتصاصية أدى إلى مشاكل بيئية وصحية كثيرة، تتمثل بتلوث مياه الينابيع والآبار الجوفية الموجودة في هذه المناطق، وأيضا تلوث المياه التي يتم تجميعها في آبار جمع مياه الأمطار، حيث تختلط مع المياه العادمة مما يجعلها غير صالحة للشرب، بالإضافة إلى انتشار الكثير من الأوبئة والأمراض. ومن الجدير ذكره إن طبيعة توزيع وانتشار البيوت في هذه المناطق تجعل الوضع غير مجد وغير عملي من الناحية الاقتصادية لإنشاء شبكات صرف صحي وإنشاء محطات معالجة مركزية، ولهذا فان المحطات الصغيرة لمعالجة المياه العادمة على المستوى المنزلي، تستجيب بصورة أفضل للاحتياجات والظروف السائدة في هذه المناطق.
أهداف المشروع	• حماية الينابيع و آبار الجمع من التلوث بالمياه العادمة من حفر الامتصاص. • حماية الأراضي الزراعية من التلوث الناتج عن المياه العادمة. • حماية البيئة والتقليل من المخاطر الصحية. • استخدام المياه العادمة المعالجة كمصدر بديل لمياه للري. • التخفيف من العبء المادي على المواطنين، والمتمثل بتكاليف نضح الحفر الامتصاصية. • زيادة الوعي البيئي حول إدارة المياه العادمة، إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة، واستخدام التقنيات الجديدة.

النشاطات الرئيسية	• تنظيم لقاءات مع المجتمع المحلي لإطلاع المواطنين على أهداف وأهمية المشروع. • تنظيم لقاءات من اجل رفع مستوى الوعي البيئي عند المواطنين حول موضوع المياه العادمة، وأهمية معالجتها، والمشاكل المتعلقة بها. • إعداد دراسة أولية لتحديد واختيار المستفيدين والمواقع المناسبة لإنشاء محطات صغيرة لمعالجة المياه العادمة فيها. • تطوير دليل تنفيذ المشروع و طرح العطاءات. • إنشاء محطات معالجة المياه العادمة مع شبكات الري . • تزويد المستفيدين باشتال اشجار الفاكهة المناسبة. • تنفيذ زيارات لمتابعة المستفيدين. • متابعة وتقييم المشروع. • إعداد التقارير النهائية وإعلان النتائج.
النتائج المتوقعة	• ٢٨٠٠ شخص (٤٠٠ منزل) يمكنهم الاستفادة من نظام معالجة المياه العادمة. • تحسين الظروف الصحية والبيئية في المناطق التي تم فيها إنشاء محطات تنقية • تقليل تكلفة نضح حفرة الامتصاص. • المحافظة على البيئة. • استخدام المياه المعالجة للزراعة مما يقلل الضغط على المياه الصالحة للشرب. • انخفاض المخاطر الصحية. • زيادة المساحات الزراعية المروية ب ٢٠٠ دونم .

٧,٦. مقترح مشروع معالجة المياه في وادي سيف – بيت فجار وإعادة استخدامها

عنوان المشروع	**التخفيف من تأثير المياه العادمة وادي سيف- بيت فجار على الصحة والبيئة والموارد المائية الجوفية وإعادة استخدامها في الزراعة.**
الفترة الزمنية	٣٦ شهر
الميزانية التقديرية	تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي ٤٧٧٧٥٠٠ دولار أمريكي. سوف سيسهم المزارعون بنسبة ٢٥٪ من تكاليف تأهيل الأراضي وشبكات الري.
المؤسسات الذات العلاقة	وزارة الزراعة، سلطة المياه الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، السلطات المحلية، مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الزراعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية.
المناطق المستهدفة	سوف يستهدف المشروع بيت فجار من محافظة بيت لحم، بالإضافة الى كوازيبا وسعير من محافظة الخليل.

خريطة التجمعات المستهدفة	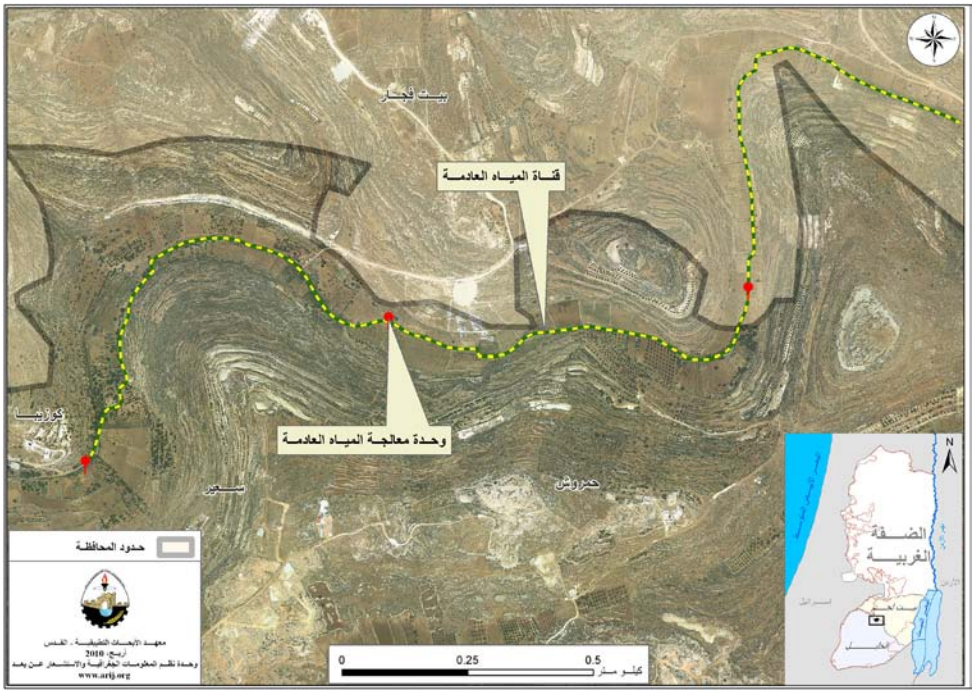
الفئة المستهدفة في المشروع	٢٩٠٠٠ شخص وهو عدد سكان التجمعات التي يمر بها سيل المياه العادمة مفتوحا.
وصف المشروع	تقدر كمية المياه العادمة الناتجة من مخيم العروب ب ١٠٠٠ متر مكعب يوميا، وهذه المياه تجري في وادي العروب باتجاه الشرق في أنابيب مغلقة من ومن ثم تجري في مجرى مفتوح في وديان كوازيبا وسعير من محافظة الخليل إلى أن تصل وادي سيف من أراضي بيت فجار في محافظة بيت لحمومن ثم يمر باتجاه الشرق إلى السفوح الشرقية باتجاه المناطق البدوية (الرشايدة والرواعين) خاصة في الأشهر الماطرة من السنة. ان جريان مياه المجاري في الأودية التي تسبق وادي سيف وفي وادي سيف ذاته يخلق مشاكل بيئية وصحية للمناطق المحيطة وسكانها بالإضافة إلى أن هذه المياه تسبب الضرر وتؤثر على الأراضي الزراعية والمزروعات التي تمر من خلالها، كما تؤثر سلبا على جودة التربة وتلوث وتدمر المحاصيل الزراعية، هذا مع العلم أن مالا يقل عن ٢٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية المزروعة بمختلف أصناف الفواكه قد تأثرت من مجرى المياه العادمة. هذا بالإضافة إلى أن واد سيف يقع ضمن منطقة رئيسية من مناطق تزويد حوض تقوع الجوفي بالمياه مما قد يؤدي إلى تلويث هذا الحوض المائي المهم .
أهداف المشروع	• تحسين إدارة المياه العادمة في منطقة واد سيف ووادي كوازيبا وسعير. • تحسين الظروف البئية والصحية في منطقة واد سيف. • زيادة المساحة الزراعية المروية عن طريق استخدام المياه المعالجة في الزراعة . • حماية الأراضي الزراعية من التلوث الناتج عن المياه العادمة. • المساهمة في إيجاد بيئة نظيفة والتقليل من المخاطر الصحية. • استخدام المياه العادمة المعالجة كمصدر بديل لمياه للري. • التخفيف من العبء المادي على المواطنين والمتمثل بتكاليف نضح الحفر الامتصاصية. • زيادة الوعي البيئي حول إدارة المياه العادمة، إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة، واستخدام تقنيات جديدة.

النشاطات الرئيسة	• تنظيم لقاءات مع المجتمع المحلي لإطلاع المواطنين على أهداف وأهمية المشروع. • تنظيم لقاءات من اجل رفع مستوى الوعي البيئي عند المواطنين حول موضوع المياه العادمة، وأهمية معالجتها، والمشاكل المتعلقة بها. • طرح العطاءات وبدء التنفيذ والمتابعة. • البدء بإنشاء ٣ محطات معالجة المياه العادمة بقدرة معالجة يومية تصل إلى ٣٥٠ متر مكعب/ يوم/ للوحدة الواحدة. • تزويد رئيسية أنابيب لتوزيع المياه العادمة المعالجة. • تدريب السلطات المحلية على إدارة المياه المعالجة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية. • تدريب المزارعين والتجمعات المحلية على أهمية معالجة المياه العادمة وأهمية إعادة استخدامها في ري المحاصيل المناسبة. • تشكيل لجنة محلية لإدارة المشروع ومتابعة شؤونه المادية والإدارية والصيانة والجباية. • تأهيل ١٢٠٠ دونم وتزويد المزارعين بأشتال الأشجار المناسبة. • تنفيذ زيارات لمتابعة المستفيدين. • متابعة وتقييم المشروع. • إعداد التقارير النهائية وإعلان النتائج.
النتائج المتوقعة	• المياه السطحية والجوفية تمت حمايتها من التلوث وتحسنت جودتها في مناطق المشروع. • زيادة مياه الري بنسبة ١٠٠٠ متر مكعب في اليوم الواحد. • زيادة المناطق الزراعية بحوالي ١٢٠٠دونم. • زيادة الأمن الغذائي على المستوى المحلي. • اعتماد التكنولوجيات الجديدة المناسبة والاقتصادية والصديقة للبيئة. • خلق وظائف على المستوى المحلي. • تحسين الصحة والظروف البيئية. • خفض تكلفة إدارة مياه الصرف الصحي. • تحسين الوعي بشأن إدارة مياه الصرف الصحي واستخدام التكنولوجيات الجديدة. • نظام التشغيل وإدارة مياه الصرف الصحي ومعالجتها يعمل وبشكل جيد.

٨,٦. مقترح مشروع معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها شمالي مدينة بيت ساحور

عنوان المشروع	**إنشاء محطة لمعالجة المياه العادمة في الجزء الشمالي من مدينة بيت ساحور.**
الفترة الزمنية	٣٦ شهر
الميزانية التقديرية	تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي ٤٨٦٥٠٠ دولار أمريكي. سوف سيسهم المزارعون بنسبة ٢٥٪ من تكاليف تأهيل الأراضي وشبكات الري.
المؤسسات الذات العلاقة	بلدية بيت ساحور، وزارة الزراعة، سلطة المياه الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، السلطات المحلية، مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الزراعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية.
المناطق المستهدفة	بيت ساحور كمستفيد أساسي وكل من الخاص والنعمان ودار صلاح كمستفيدين ثانويين.

خريطة التجمعات المستهدفة	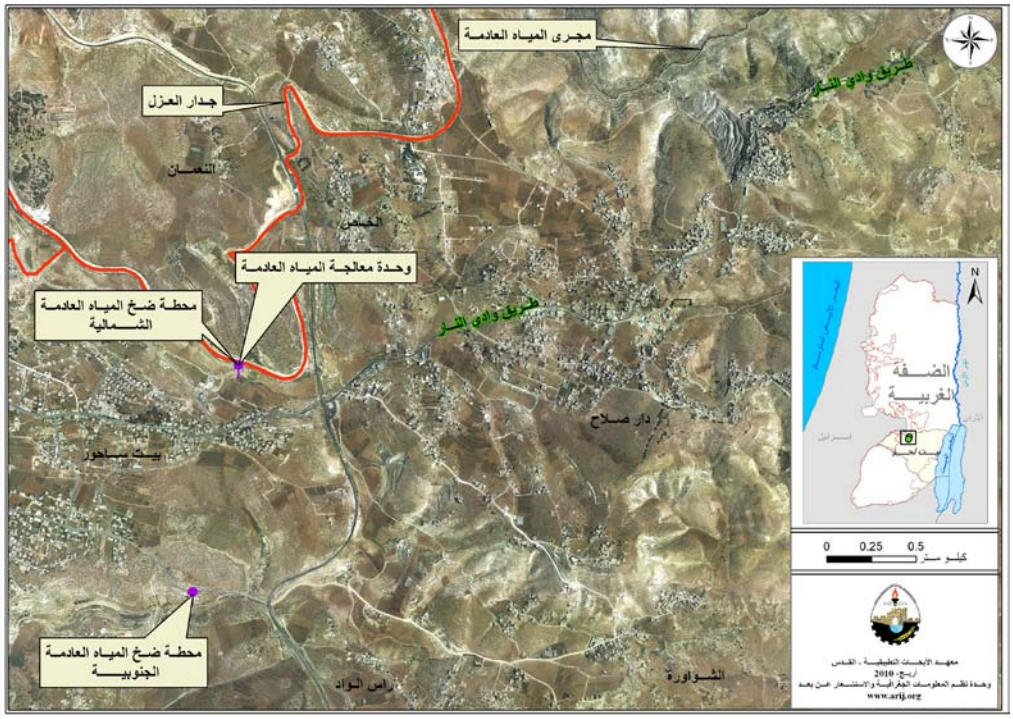
الفئة المستهدفة في المشروع	سكان بيت ساحور وسكان التجمعات المجاورة والمتأثرة بالوضع الحالي (١٦٣٠٠ شخص).
وصف المشروع	إن كمية المياه العادمة الناتجة في بيت ساحور وذلك من خلال شبكة الصرف الصحي (٨٠٪ من المنازل مربوط بشبكة الصرف الصحي) والحفر الامتصاصية تصل إلى ٣٥٠٠-٤٠٠٠ متر مكعب يوميا، حيث يتم تصريفها في الوديان باتجاه وادي النار وبدون معالجة. وتعتبر هذه المياه العادمة مهددا رئيسيا لتلويث المياه الجوفية خاصة الخزان المائي الشرقي. إن معظم المياه العادمة الناتجة هي من المنازل وبالمقارنة مع مياه الصرف الناتجة من الصناعات ومياه الأمطار العاصفة. يوجد في بيت ساحور محطتي ضخ للمياه العادمة، تقع واحدة في الجزء الجنوبي وتستقبل يوميا ١٥٠٠-٢٠٠٠ متر مكعب يوميا) ، وآخر يقع في الجزء الشمالي من المدينة ويستقبل ٢٠٠٠ متر مكعب يومي.وبهذا يصل المجمل الكلي لمياه الصرف الصحي.والتي تصل إلى المضختين عن ٣٥٠٠-٤٠٠٠ سم / يوم تبرأ من خلال هذا المشروع سيتم إنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في موقع محطة ضخ مياه الصرف الصحي الشمالية. وسيتم معالجة ما يقارب ١٠٠٠ متر مكعب يوميا من مياه الصرف الصحي التي تصل إلى محطة الضخ الشمالية. وسوف تستخدم مياه الصرف الصحي المعالجة لري للأراضي الزراعية في المنطقة المحيطة بمحطة المعالجة. بالإضافة إلى ذلك ، سيتم تنفيذ حملة توعية وبناء قدرات لزيادة وعي المزارعين حول الاستخدام السليم للمياه العادمة المعالجة وكذلك التعرف على أنواع الأشجار المناسبة للزراعة تحت الري بالمياه المعالجة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم توعية المجتمع بأهمية معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها.

أهداف المشروع	• تحسين إدارة المياه العادمة في منطقة بيت ساحور/واد النار. • تحسين الظروف البيئية والصحية في منطقة بيت ساحور والوديان التي تمر منها المياه العادمة. • زيادة المساحة الزراعية المروية عن طريق استخدام المياه المعالجة في الزراعة. • تحسين الظروف البيئية والصحية في منطقة واد النار والتجمعات المحيطة به. • حماية الأراضي الزراعية من التلوث الناتج عن المياه العادمة. • تحسين فرص الدخل للمجتمعات المحلية. • حماية مناطق الحصاد المائي للمياه الجوفية والمصادر المائية السطحية والجوفية من خطر التلوث. • استخدام المياه العادمة المعالجة كمصدر بديل عن مياه الشرب في الري. • المساهمة في زيادة الامن الغذائي في التجمعات المحلية. • زيادة الوعي البيئي حول إدارة المياه العادمة، إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة، واستخدام تقنيات جديدة.
النشاطات الرئيسة	• تنظيم لقاءات مع المجتمع المحلي لإطلاع المواطنين على أهداف وأهمية المشروع. • تنظيم لقاءات من اجل رفع مستوى الوعي البيئي عند المواطنين حول موضوع المياه العادمة، وأهمية معالجتها، والمشاكل المتعلقة بها. • طرح العطاءات وبدء التنفيذ والمتابعة. • البدء بإنشاء محطة معالجة المياه العادمة كبيرة وبقدرة يومية تصل إلى ١٠٠٠ متر مكعب/ يوم. • تزويد أنابيب رئيسية لتوزيع المياه العادمة المعالجة. • تدريب السلطات المحلية على إدارة المياه المعالجة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية. • تدريب المزارعين والتجمعات المحلية على أهمية معالجة المياه العادمة وأهمية إعادة إستخدامها في ري المحاصيل المناسبة. • تشكيل لجنة محلية لإدارة المشروع برئاسة بلدية بيت ساحور ولمتابعة شؤونه المالية والإدارية والصيانة والجباية. • تأهيل ١٢٠٠ دونم وتزويد المزارعين بأشتال الأشجار المناسبة. • تنفيذ زيارات لمتابعة المستفيدين. • متابعة وتقييم المشروع. • إعداد التقارير النهائية وإعلان النتائج.
النتائج المتوقعة	• المياه السطحية والجوفية ومناطق الحصاد المائي تمت حمايتها من التلوث وتحسنت جودتها في مناطق المشروع. • زيادة مياه الري بنسبة ١٠٠٠ متر مكعب في اليوم الواحد. • زيادة المناطق الزراعية بحوالي ١٢٠٠دونم. • زيادة الأمن الغذائي على المستوى المحلي. • اعتماد التكنولوجيات الجديدة المناسبة والاقتصادية والصديقة للبيئة. • خلق وظائف على المستوى المحلي. • تحسين الصحة والظروف البيئية. • خفض تكلفة إدارة مياه الصرف الصحي. • تحسين الوعي بشأن إدارة مياه الصرف الصحي واستخدام التكنولوجيات الجديدة. • نظام التشغيل وإدارة مياه الصرف الصحي ومعالجتها يعمل وبشكل جيدز
مصدر معلومات المشروع من بلدية بيت ساحور	

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- إحصاءات المدارس للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. بيت لحم - فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠٠٩.
- قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية. بيت لحم – فلسطين: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، ٢٠٠٨ – ٢٠١٠.
- التعداد العام للسكان والمساكن- ٢٠٠٧، النتائج النهائية. رام الله – فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩.
- التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٧. المؤشرات الرئيسية حسب نوع التجمع. رام الله – فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩.
- مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي، ٢٠٠٩.رام الله – فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩ – ٢٠١٠.
- فلسطين في أرقام : ٢٠٠٨. رام الله – فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩.
- متوسط أسعار الأغذية. رام الله – فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء وبرنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩.
- الوضع الصحي في فلسطين لعام ٢٠٠٨. رام الله – فلسطين: وزارة الصحة الفلسطينية والمركز الفلسطيني للمعلومات الصحية، أيلول ٢٠٠٨ – منتصف عام ٢٠٠٩.
- الإحصاءات الزراعية. رام الله – فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول ٢٠٠٩.
- قاعدة التقارير الشهرية. بيت لحم – فلسطين: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، حزيران ٢٠١٠.
- تزويد المياه في الضفة الغربية. رام الله- فلسطين: سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠٠٩.
- تقرير نوعية وجودة مياه الشرب في الضفة الغربية. رام الله- فلسطين: سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠٠٧.
- المياه الفلسطينية وقطاع المياه العادمة، الاحتياجات الأساسية والتنموية – المشاريع الجارية والمقترحة من قبل المحافظات. رام الله- فلسطين: سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠٠٩ .
- جريدة هآرتس الإسرائيلية، ٩ أيلول ٢٠٠٥.
- وحدة مراقبة التحضر. بيت لحم - فلسطين: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، ٢٠١٠.
- وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. بيت لحم - فلسطين: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، ٢٠٠٩-٢٠١٠.
- قاعدة بيانات الأوامر العسكرية الإسرائيلية. بيت لحم - فلسطين: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، ٢٠٠٩- ٢٠١٠.
- «الوضع المائي في محافظة بيت لحم.» قطاعي المياه ومياه الصرف الصحي (٢٠٠٩). بيت لحم - فلسطين: سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠١٠.

المراجع باللغة الانجليزية:

- http://www.pwa.ps/Portals/_PWA/e4e1cac0-2b82-4d46-b494-f38e4e4c86e4.pdf.
- Adani, Miriam. Interview with Dave Bender. «Routing for Rahel [Rachel's Tomb].» Jerusalem Post 12 Feb. 2005.
- Environmental Profile for the West Bank. Vol. 1: Bethlehem District. Bethlehem, Palestine: Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ), June, 1995.
- Food Security and Vulnerability Analysis Report in the oPt. Jerusalem: WFP/ FAO, December, 2009.

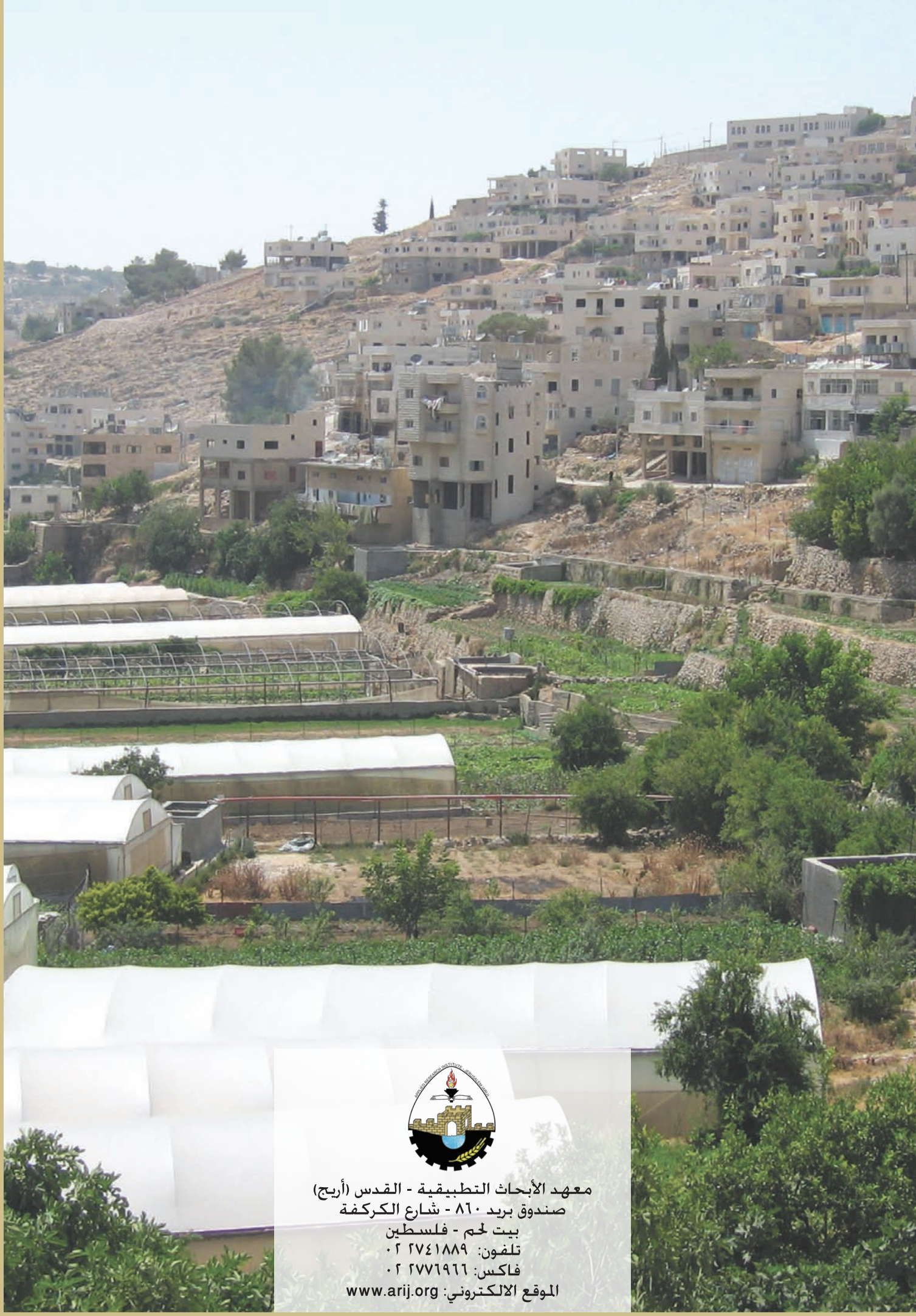

معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)
صندوق بريد ٨٦٠ - شارع الكركفة
بيت لحم - فلسطين
تلفون: ٢٧٤١٨٨٩ ٠٢
فاكس: ٢٧٧٦٩٦٦ ٠٢
الموقع الالكتروني: www.arij.org